بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعـة الإسلامية – غــزة
عمادة الدراســـات العـــليـا
كلـــيـــة الـــتـــجـــارة
ماجستير اقتصاديات التنمية

" أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي "
"دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996 -2011 "
"The Effect of Government Expenditure on Economic Growth"
"An Econometric Study on the Palestinian Economy 1996-2011"

إعـــداد الطـــالبة:
أمــل حمــدان خفــاجة

إشراف:
الدكتور خليل أحمد النمروطي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية
1434هـ – 2013 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا
وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً ﴾

صدق الله العظيم

[الفرقان آية:(67)] .

الإهداء

إلىَ منْ كلَّله الله بالهيْبة والوقَار .. إلىَ منْ علَّمني العَطاءَ بدونِ انتظَارٍ، إلىَ منْ أَحملُ اسمَهُ بكل افتِخَار .. إلىَ والدي الأستاذِ حمدانْ خفاجة، أرجوُ منْ الله أنْ يمدَّ فِي عُمرِكَ لِترىَ ثماراً قد حانَ قِطافُها بعدَ طولِ انتظارٍ.

إلىَ منْ غمرتْنِي بفضْلِها ومنحتْني حنانَها ودعاءَها الكثيرَ إلىَ أميّ الحنونةِ حفظَها اللهُ.

إلىَ سَندي وقوّتي وملَاذي بعدَ الله إلىَ منْ آثرَني علىَ نفْسهِ إلىَ زوْجِي الغَالي الدكتور: أحمدَ الصُّوفي "أبو طارق"

إلىَ فلذاتِ أكبادِي الذين أسألُ اللهَ أنْ يجعلَهم قرةَ عينٍ لِي وللمسلمينَ أبنَائي وبنَاتي.

إلىَ منْ بوجودِهم اكتسبْتُ قوةً ومحبةً بلاَ حدودٍ إخوَتِي وأخوَاتى.

إلىَ منْ ضاقتِ السطورُ مِن ذكرِهم فوسِعَهم قلبي، إلىَ كلِ مَنْ أُحِبُّ. إلىَ طلبةِ العلمِ فِي كلِ مكانٍ إليهِمْ جميعاً أهدِي ثمرةَ جُهدِي.

البَاحثة/أمل حمدَان خفَاجة

الشكر والتقدير

"قل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك"ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك.

من هنا لا يسعني إلا أن اسجد لله سبحانه وتعالى على أن وفقني في إتمام هذا البحث المتواضع في ظل هذه الأوضاع الصعبة التي واجهتني في إتمام البحث.

وأتقدم بأسمى آيات الشكر لجامعتي العظيمة "الجامعة الإسلامية "ممثلة برئيسها ومدراء أقسامها.

فالحمد لله رب العالمين القائل في كتابه العزيز" ما بكم من نعمة فمن الله " النحل

يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور الفاضل خليل النمروطي مشرف الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية-غزة،لتفضله بقبول الإشراف علي هذه الرسالة،كما ويشرفني أن أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور سمير خالد صافي والدكتور الفاضل كمال محمد المصري لتفضلهما علي قبول مناقشة هذه الرسالة .

كما وأتوجه بالشكر إلى أساتذتي " د. محمد مقداد"، " د. علاء الدين الرفاتي"، " د.معين رجب،" د سيف الدين عودة"

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني وساهم في إثراء هذه الرسالة ، للجميع مني كل الشكر والتقدير والعرفان،،،

الباحثة : أمل حمدان خفاجة

قائمة المحتـــويات

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	ب
إهداء	ت
شكر وتقدير	ث
قائمة المحتويات	ج
قائمة الجداول	د
قائمة الأشكال البيانية	ذ
قائمة الملاحق	ذ
ملخص الدراسة باللغة العربية	ر
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	ز
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	
1.1 المقدمة	2
1.2 مشكلة الدراسة	3
1.3 أهداف الدراسة	3
1.4 متغيرات الدراسة	3
1.5 االنموذج القياسي	5
1.6 فرضيات الدراسة	5
1.7 أهمية الدراسة	6
1.8 منهجية الدراسة	6
1.9 حدود الدراسة	7
1.10 أسباب اختيار الموضوع	7
الفصل الثاني **الدراسات السابقة**	
2.1 الدراسات المحلية	9
2.2 الدراسات العربية	11
2.3 الدراسات الأجنبية	17
2.4 التعقيب على الدراسات السابقة	19
2.4.1 أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	20
الفصل الثالث **الإنفاق الحكومي وآثاره الاقتصادية**	
3.1 مقدمة	**22**

الموضوع	الصفحة
3.2 المبحث الأول: النفقات العامة	**23**
3.2.1 مفهوم النفقة العامة وأركانها	23
3.2.2 تصنيفات الإنفاق العام	24
3.2.3 التقسيم العملي للنفقات العامة – حالة السلطة الوطنية الفلسطينية	27
3.3 المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة	**29**
3.3.1 أسباب تزايد النفقات العامة	30
3.3.2 الاهداف والآثار الاقتصادية للإنفاق العام	32
3.4 المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية للإنفاق الحكومي	
3.4.1 النظريات الاقتصادية وأهمية الانفاق الحكومي	35
3.5 الخاتمة	38
الفصل الرابع **مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ونظرياته**	
4.1 مقدمة	**40**
4.2 المبحث الأول:النمو الاقتصادي وطرق تقديره	**41**
4.2.1 تعريف النمو الاقتصادي	41
4.2.2 مصادر النمو الاقتصادي	42
4.2.3 تقدير وقياس النمو الاقتصادي	43
4.3 المبحث الثاني: عوامل النمو الاقتصادي	
4.3.1 العوامل الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي	46
4.3.2 تقديرات الناتج الحقيقي	47
4.4 المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	
4.4.1 نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	48
4.4.2 العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	48
4.5 الخاتمة	58
الفصل الخامس **واقع الاقتصاد الفلسطيني**	
5.1 مقدمة	60
5.2 المبحث الأول:أداء الاقتصاد الفلسطيني	
5.2.1 مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني	61
5.2.2 تأثير الإغلاق الاسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني	65
5.3 المبحث الثاني: خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الإصلاح الاقتصادي	68
5.4 المبحث الثالث : الاداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية	72
5.4.1 الإيرادات العامة	74

الموضوع	الصفحة
5.4.2 النفقات العامة	78
5.5 الخاتمة	92
الفصل السادس **التحليل القياسي لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي**	
6.1 مقدمة	**94**
6.2 منهجية نموذج الدراسة	**94**
6.2.1 صياغة نموذج الدراسة	94
6.2.2 بيانات الدراسة	95
6.2.3 مصادر البيانات	95
6.3 المنهج القياسي والأساليب المستخدمة	**96**
6.3.1 اختبارات السكون للسلاسل الزمنية	96
6.3.2 اختبار التكامل المشترك	96
6.3.3 طريقة المربعات الصغرى	97
6.3.4 طريقة تجزئة البيانات	98
6.3.5 الصيغة اللوغاريتمية	98
6.3.6 البرامج الإحصائية المستخدمة	99
6.4 التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة	
6.4.1 نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية	100
6.4.2 نتائج اختبار التكامل المشترك	101
6.4.3 نتائج تقدير معاملات النموذج القياسي	102
6.4.4 نتائج التحقق من جودة النمودج المقدر	104
6.5 نتائج اختبار الفرضيات في ضوء التحليل الاقتصادي	**108**
الفصل السابع **النتائج والتوصيات**	
7.1 مقدمة	113
7.2 النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي لمكونات الإنفاق الحكومي	113
7.3 النتائج المتعلقة بالدارسة الإحصائية القياسية	114
7.4 التوصيات	116
المراجع	**118**
الملاحق	123

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
5/1	تطور الناتج المحلي الاجمالي للفترة (1996-2011) بالمليون دولار	62
5/2	نصيب الفرد من الناتج المحلي حسب الربع بالاسعار الثابتة بالدولار الأمريكي	64
5/3	تطور الدين العام للفترة (2000-2010) بالمليون دولار	65
5/4	تبويب الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية	73
5/5	تطور الإيرادات العامة للفترة(2001-2011) بالمليون دولار	75
5/6	الايرادات العامة الفعلية للفترة (2006-2008) بالمليون دولار	76
5/7	تقسيم النفقات العامة للفترة (1996-2011)	79
5/8	تطور الرواتب والأجور ونسبتها من النفقات الجارية والعامة للفترة (1996-2011)	80
5/9	التوظيف العام في الاراضي الفلسطينية	82
5/10	تطور النفقات التشغيلية ونسبتها من النفقات الجارية للفترة (1996-2011)	83
5/11	تطور النفقات التحويلية ونسبتها من النفقات الجارية للفترة (1996-2011)	84
5/12	تطور نفقات غير الاجور ونسبتها من النفقات العامة للفترة(1996-2011)	86
5/13	تطور صافي الإقراض ونسبته من النفقات الجارية للفترة (1996-2011)	86
5/14	تطور النفقات التطويرية ونسبتها من النفقات العامة للفترة (1996-2011)	88
5/15	الإنفاق الفعلي لحكومة غزة للفترة (2009-2011) بالمليون دولار	90
5/16	وصف للمؤشرات الاقتصادية للبيانات الصادرة عن حكومة غزة	90
6/1	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة.	100
6/2	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لمتغيرات النمودج	101
6/3	نتائج تقدير معاملات النموذج بادخال جميع المتغيرات	102

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1/1	متغيرات الدراسة	4
3/1	اجمالي الإنفاق القومي عند مستوى التشغيل الكامل	34
5/1	تطور الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1996-2011	63
5/2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	64
5/3	هيكل الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية	74
5/4	الإيرادات الفعلية للفترة 2006-2008	77
5/5	هيكل النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية	78
5/6	تطور النفقات العامة للفترة 1996-2011	79
5/7	تطور الرواتب والأجور للفترة 1996-2011	81
5/8	تطور النفقات التشغيلية للفترة 1996-2011	84
5/9	تطور النفقات التحويلية للفترة 1996-2011	85
5/10	تطور صافي الإقراض للفترة 1996-2011	87
5/11	تطور النفقات التطويرية للفترة 1996-2011	89
5/12	الأجور والرواتب لحكومة غزة 2009-2011	90
5/13	نفقات غير الاجور لحكومة غزة 2009-2011	91
5/14	اجمالي النفقات التطويرية لحكومة غزة 2009-2011	91

قائمة الملاحق

الملحق	رقم الصفحة
ملحق (1) أشكال بيانية للتحركات السنوية والربعية للسلاسل الزمنية	124
ملحق (2) نتائج تقدير النمودج	125

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الإنفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية، ممثلاً بالمتغيرات المستقلة(صافي الإقراض،الرواتب والأجور، نفقات غير الأجور، اجمالي النفقات التطويرية) على النمو الاقتصادي ممثلاً باجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع، خلال الفترة (1996-2011) من خلال معرفة طبيعة ومكونات الإنفاق الحكومي الفلسطيني وتحليل انماطه واتجاهاته، و كذلك تحليل سياسة الإنفاق الحكومي الفلسطيني في ظل ازدياد حدة المشاكل المالية، و بالنهاية تقديم توصيات عملية في ضوء نتائج الدراسة.

ولتحقيق أغراض الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهجين الوصفي التحليلي والكمي ،حيث يعد المنهج الوصفي التحليلي من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وهو يناسب الظاهرة موضع الدراسة وذلك لتوضيح تطور حجم الإنفاق وهيكله لدى السلطة الوطنية الفلسطينية خلال فترة الدراسة، في حين يستخدم المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق الحكومي كأحد محددات النمو على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك باستخدام البرنامج الإحصائيE-views7

وخرجت الدراسة بما يلي:

أوضحت نتائج اختبارات التكامل المشترك التأثير الايجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، وأن هناك علاقة تبادلية بينهما، حيث أوضحت جميع اشارات المتغيرات المستقلة اتفاقها مع النظرية الاقتصادية، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 32% وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة والتي تمثل مكونات الانفاق الحكومي تفسر 32% من التغير في المتغير التابع اجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ظل ثبات العوامل الاخرى والنسبة الباقية التي تبلغ 68% تعود لعوامل أخرى بالإضافة للخطأ العشوائي في التقدير.

وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات:

ضرورة انتهاج سياسة مالية محفزة للنمو ، وانتهاج سياسة رشيدة لإدارة النفقات العامة، واعطاء الاولوية لتمويل الانفاق الاستثماري والاعتماد على الموارد المحلية ولو بشكل تدريجي، وتوجيه الانفاق العام إلى القطاعات الأكثر كفاءة مثل قطاع الانشاءات والقطاع الصناعي والزراعي، والعمل على تحفيز الطلب على العمالة من قبل القطاع الخاص وعدم الاعتماد على القطاع العام في إحداث التوسع الوظيفي،والعمل على زيادة الطلب على المنتج المحلي.

Abstract

"The effect of Government Expenditure on Economic Growth"

"An Econometric Study on the Palestinian economy 1996-2011"

The study aimed to state the impact of government spending of the Palestinian National Authority, represented by the independent variables (net lending, salaries and wages, non-wage expenditures, the total development expenditure) on economic growth, represented by the total GDP as the dependent variable during the period (1996-2011) through the acknowledgment of the nature and components of the Palestinian government spending and the analysis of the patterns and trends, as well as the analysis of the Palestinian government spending policy in the light of the growing severity of financial problems, and ultimately to provide practical recommendations in the light of the results of the study.

For the purposes of the study, the researcher used two approaches descriptive and quantitative, where the descriptive method is the most curricula used in the study of social and humanities phenomena, which fits the phenomenon under study in order to illustrate the evolution of spending and structure of the Palestinian National Authority during the study period, while using quantitative analysis to build a model standard for measuring the impact of government spending as a determinant of growth of real GDP, using statistical software E-views7.

The major finding of the study are:

The results showed a positive impact of government spending on GDP, and both are correlated, where all signals of independent variables agreed with the economic theory, and the value of the coefficient of determination average 32% and this means that the independent variables that represent components of government spending explain 32% of the change in the dependent variable gross domestic product (GDP) in the light of all other factors constant, the rest is 68% referred to other factors

The researcher came to a set of recommendations:

The Necessity of fiscal policy to stimulate growth, and pursue a policy of rational public expenditure management, and give priority to finance investment spending and reliance on local resources, even if gradually, and direct public spending to sectors most efficient such as the construction sector and the industrial sector and agriculture, and work to stimulate demand for labor by private sector and not to rely on the public sector in the creation of job expansion, and work to increase demand for the local product.

الفصل الأول

1 .الاطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

1.2 مشكلة الدراسة

1.3 أهداف الدراسة

1.4 متغيرات الدراسة

1.5 النموذج القياسي

1.6 فرضيات الدراسة

1.7 أهمية الدراسة

1.8 منهجية الدراسة

1.9 حدود الدراسة

1.10 أسباب اختيار الدراسة

1.1 مقدمة:

تبرز أهمية الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية، والتي تعبر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن التطور التاريخي للنفقات العامة في الفكر الاقتصادي يبرز مدى أهميتها وذلك لارتباطها بتطور دور الدولة في الاقتصاد والذي يعد ضرورياً لتحقيق التوازن الاقتصادي وتجنب الأزمات، وتعتبر الحكومات على مستوى العالم مسئولة عن العديد من النشاطات في مجتمعاتها مسئولية كاملة من حيث تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها من وراء هذه الأنشطة، ووضع الخطط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك، وهي في سبيل تحقيق ذلك تحاول أن توفر الأموال اللازمة لتحقيق هذه الأغراض والتي يتم تخصيصها على وزاراتها وهيئاتها بالنسب التي تتفق مع الأدوار التي تُسند إلى تلك الوزارات والهيئات، بحيث تقوم الحكومة بإعداد الموازنة العامة لها.

كما وتستخدم الحكومات الإنفاق الحكومي كأحد الأدوات التي ترفع بواسطتها من قدرة الاقتصاد على النمو والتطور، لما له من دور باعتباره أحد أدوات السياسة المالية التي تتحكم فيه الدولة للتدخل في الاقتصاد لتحقيق الأهداف المنشودة، فالإنفاق الحكومي قد يؤثر بشكل مباشر على عمليات التكوين الرأسمالي والدخل والاستهلاك ، هذا فضلاً عما أثبتته التجارب من أن معدل النمو الاقتصادي إنما يتوقف إلى حد كبير على قدرة الدولة على الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة والتي تتوقف على قدرة هذه القطاعات على زيادة الإنتاج المحلي، "حيث أشارت معظم الدراسات إلى انه لا يمكن القول على أن تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالحكم عليه حكماً مطلقاً بالسلب أم بالإيجاب"

وتعد مسألة تاثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من المسائل الرئيسية لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك بسبب الدور الرئيسي والحيوي الذي يلعبه الإنفاق الحكومي كسياسة مالية في يد الدولة للتدخل في الاقتصاد وإعادة التوازن وتحقيق أهداف البلاد.

ويعتبر القطاع الحكومي مكوناً هاماً من مكونات الاقتصاد، وبالنسبة للسلطة الوطنية الفلسطينية فقد بلغت مساهمة الإنفاق الحكومي حوالي 39.3% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية 2010 وهذا يعكس مدى أهمية الإنفاق الحكومي بمختلف أصنافه (الاستهلاكي والاستثماري) اذ يمثل ثلث الاقتصاد الفلسطيني(سلطة النقد،2010) حيث ركز إنفاق السلطة الوطنية الفلسطينية على الاحتياجات الأساسية والطوارئ والمساعدات الاجتماعية، وذلك في ظل اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي التي عملت على تدمير البنية التحتية لجعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً تابعاً .

1.2 مشكلة الدراسة:

أكدت الكثيرُ من الدراسات التي أُجريت في العديد من الدول على وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وذلك لان الإنفاق الحكومي هو أحد أدوات السياسة المالية فيكون له انعكاس على النمو الاقتصادي، حيث أن تدخل الدولة من خلال سياستها المالية يشكل حافزاً على زيادة الانتاج، ومن المعروف في اطار الفكر الاقتصادي أنه يرجع الفضل للفكر الكينزي في ابراز دور السياسة المالية كأداة فعالة لانجاز أهداف السياسة الاقتصادية لاسيما الجانب المتعلق بالنفقات العامة، وهنا تبرز مشكلة الدراسة والتي تتمثل في التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في فلسطين ؟

1.3 أهدافُ الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- بيان مدي تأثير الإنفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2011)، وما شهدته هذه الفترة من أحداث منها انتفاضة الأقصى عام 2000، والانقسام الفلسطيني في 2007/6/15 مما ساهم في ازدياد حدة المشاكل المالية، فعانت موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية من عجز مالي كبير رغم تقديم الجهات المانحة المساعدات لدعم الموازنة العامة .

2-إلقاء الضوء على طبيعة الإنفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية وتحليل أنماطه واتجاهاته.

3-إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضع الاقتصادي، وتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

4-تحليل سياسة الإنفاق الحكومي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل ازدياد حدة المشاكل المالية.

5-الوصول إلى نتائج وتوصيات للمساهمة في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق النمو الاقتصادي.

1.4 متغيرات الدراسة:

أ- المتغيرات المستقلة

الإنفاق الحكومي **(G)** ويعتبر أهم متغير مستقل يمكن أن تتحكم الدولة بواسطته في النشاط الاقتصادي ويتكون من:

1- صافي الإقراض (x1): يشمل فواتير الكهرباء المدفوعة من وزارة المالية نيابة عن هيئات الحكم المحلي.

2- الرواتب والأجور (x2): تشمل المبالغ المدفوعة على الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين المثبتين، وتشمل الأجور اليومية لعمال البطالة.

3- نفقات غير الأجور (x3): تشمل النفقات التشغيلية والنفقات التحويلية.

4- إجمالي النفقات التطويرية (x4): تشمل النفقات التي تنفقها الدولة لتوسيع الانتاج كالتحويلات الرأسمالية للمشاريع والنفقات التطويرية على البنى التحتية.

5-متغير وهمي DUM يمثل الأوضاع السياسية فقد تم ادراج بيانات هذا المتغير لمعرفة مدى تأثير التغيرات السياسية، وتم ادراج بيانات هذا المتغير من خلال إعطاء الفترة (2000q4-2002q4) القيمة 1 والتي تمثل الفترة الاكثر عدم الاستقرار بسبب انتفاضة الاقصى، كذلك اعطيت القيمة 1 ابتداء من العام 2006 حتى عام 2011 على اعتبار انها فترة عدم استقرار بسبب الانقسام السياسي وأعطيت القيمة صفر لباقي السنوات.

ب-المتغير التابع

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي **(Y)** حيث أن التغير في هذا الناتج يعد احد المؤشرات المهمة للنمو الاقتصادي.

شكل رقم(1-1) متغيرات الدراسة

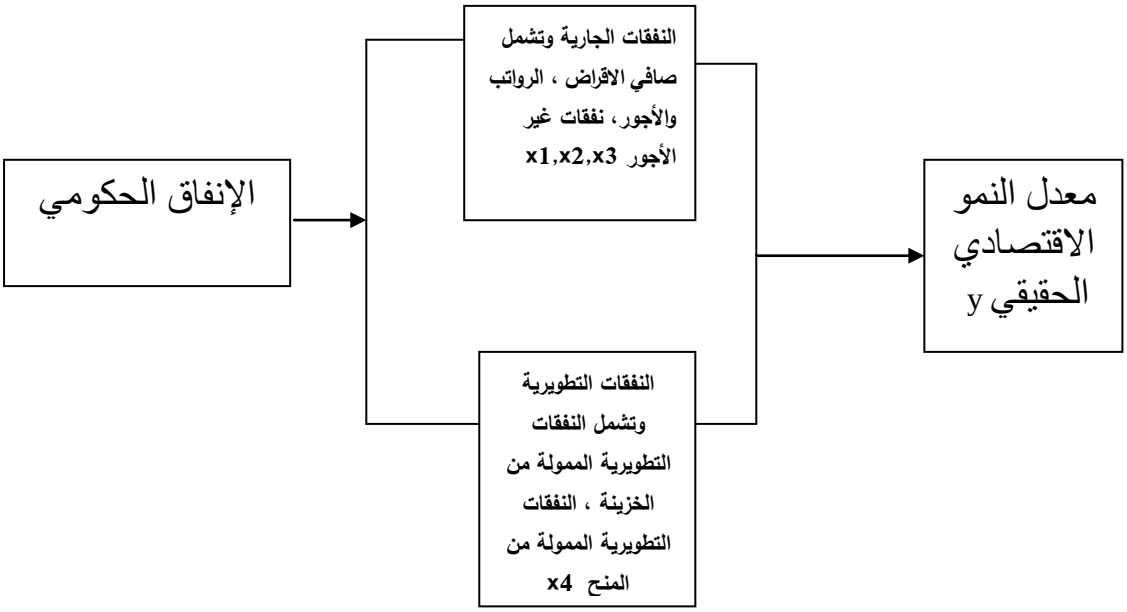

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطيننة.

1.5 النموذج القياسي:

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي حسب النموذج التالي

$$Y=F(X1,X2,X3,X4,DUM)+U \quad (1)$$

ويمكن صياغة هذه العلاقة الدالية في شكل المعادلة الآتية باستخدام الصيغة التالية:

$$y_t=B_0+B_1X_{1t}+B_2X_{2t}+B3X_{3t}+B_4X_{4t}+B_5DUM+U\ldots(2)$$

ويمكن تعريف المتغيرات في المعادلة كما يلي:

y_t: اجمالى الناتج المحلي الحقيقي

X_1: صافي الإقراض

X_2: الرواتب والأجور

X_3: نفقات غير الاجور (النفقات التشغيلية والنفقات التحويلية)

X_4: إجمالي النفقات التطويرية

DUM: المتغير الوهمي (الأوضاع السياسية)

U: الخطأ العشوائي

B_0: المقطع الثابت .

$B_5B_1,B_2,\ B_3,\ B_4$, تعبر عن معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة (مكونات الانفاق الحكومي) بالنسبة للمتغير التابع الإشارات الجبرية المتوقعة لهذه المعاملات

$(B_2, B_3, B_4) > 0$

$(B_1, B_5) < 0$

t: الفترة الزمنية (1996-2011)

1.6 فرضيات الدراسة:

للإجابة على مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية

" **يؤثر الإنفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية تأثيراً ايجابياً على نمو الاقتصاد الفلسطيني**"

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى:- تؤثر الرواتب والأجور تأثيراً ايجابياً ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% على نمو الاقتصاد الفلسطينيي.

الفرضية الثانية :- تؤثر نفقات غير الأجور تأثيراً ايجابياً ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% على نمو الاقتصاد الفلسطينيي.

الفرضية الثالثة :- يؤثر إجمالي النفقات التطويرية تأثيراً ايجابياً ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% على نمو الاقتصاد الفلسطينيي.

الفرضية الرابعة:- يؤثر صافي الإقراض تأثيراً سلبياً ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% على نمو الاقتصاد الفلسطينيي.

الفرضية الخامسة:- تؤثر الأوضاع السياسية تأثيراً سلبياً ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% على نمو الاقتصاد الفلسطينيي.

1.7 أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع الدراسة من الموضوعات الهامة والحيوية حيث يعتبر الإنفاق الحكومي مكوناً هاماً من مكونات الاقتصاد الفلسطيني حيث بلغت مساهمة الانفاق الحكومي حوالي 39.3% من اجمالى الناتج المحلي في نهاية عام 2010، وهذا يعكس أهمية الإنفاق الحكومي بمختلف أصنافه ومكوناته إذ يمثل أكثر من ثلث الاقتصاد الفلسطيني.(سلطة النقد،2010)

و تكمن أهمية الدراسة في كونها من الجانب النظري تبرز أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي، وإبراز آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية على النمو الاقتصادي من خلال مضاعف الإنفاق الحكومي، أما من الجانب التطبيقي فهي تعطي نظرة حول آثار سياسة الإنفاق الحكومي المطبقة لدي السلطة الفلسطينية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2011) كما وتكمن أهمية الدراسة أيضاً في بيان أهمية هذا الموضوع لمتخذي القرارات في السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة.

1.8 منهجية الدراسة:

لتحقيق أغراض الدراسة سيتم استخدام المنهجين الوصفي التحليلي والكمي على النحو التالي:

استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة، لأنه أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وهو يناسب الظاهرة موضع الدراسة وذلك لتوضيح تطور حجم الإنفاق وهيكله لدى السلطة الوطنية الفلسطينية خلال فترة الدراسة، وسيتم استخدام المصادر الثانوية في الدراسة، حيث يتم الحصول على البيانات المنشورة في الدوريات والأبحاث والمراجع المتوفرة في المكتبات الجامعية، وما تم نشره من خلال وازارة المالية (باعتبارها الجهة المسئولة

عن الموازنة العامة) والنشرات الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية.

في حين يستخدم المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق الحكومي كأحد محددات النمو على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك من خلال اختبار العلاقة السببية بين المتغيرين، حيث سيتم ذلك باستخدام البرنامج الإحصائي.E-views7

1.9 حدود الدراسة:

الحد المكاني: مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية المكونة من الضفة الغربية وقطاع غزة دون القدس.

الحد الزماني: يتم تطبيق النموذج القياسي خلال الفترة (1996–2011) باعتبار أن هذه الفترة تمثل فترة عمل السلطة الوطنية الفلسطينية التي تأسست في عام 1994.

1.10 أسباب اختيار الدراسة:

يعود سبب اختيار هذا الموضوع إلى الرغبة في التعرف على سياسة الانفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومدى تاثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي الفلسطيني.

الدافع الوطني للباحثة والرغبة في تقديم توصيات تساعد السلطة الوطنية الفلسطينية في تحقيق نمو اقتصادي، لما له من أهمية بالغة لمتخذي القرارات في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية.

الفصل الثاني

2 . الدراسات السابقة

2.1 الدراسات المحلية

2.2 الدراسات العربية

2.3 الدراسات الأجنبية

2.4 التعقيب على الدراسات السابقة

2. مقدمة

يستعرض هذا الفصل الدراسات السابقة، حيث قامت الباحثة بجمع العديد من الدراسات السابقة من مصادرها المختلفة، حيث ركزت تلك الدراسات علي أثر الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي بصفة عامة أو علي مكون من مكوناته.

وقد قسمت الباحثة تلك الدراسات إلى دراسات تطبيقية علي المستوي المحلي والعربي والأجنبي، وقد بلغت تلك الدراسات المحلية أربعة دراسات والدراسات الأجنبية خمس دراسات، في حين بلغ عدد الدراسات العربية اثنتا عشر دراسة، وتم عرض الدراسات وفقا للتسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم.

2.1 الدراسات المحلية

1. دراسة رجب(2011) بعنوان: "أثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين"

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر السياسة الانفاقية في مكافحة التضخم في فلسطين خلال الفترة (1996-2008) كما هدفت إلى تحديد ملامح السياسة المالية الانفاقية التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية والتعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني، واعتمدت الدراسة على استخدام التحليل الوصفي الذي تستخدم الجداول والنسب المئوية واستخدام البرنامج الإحصائى (SPSS) من خلال معامل الارتباط وتحليل الانحدار البسيط والمتعدد..

وقد بينت الدراسة وجود تأثير إحصائى قوي للمتغيرات المستقلة (إجمالى النفقات العامة،والنفقات الجارية،وصافى الإقراض)على الرقم القياسي العام للأسعار، وأن السياسة الاتفاقية المطبقة في الأراضى الفلسطينية لم تنجح في علاج مشكلة التضخم، وأن غالبية المساعدات الخارجية تم توجهها لتغطية النفقات الجارية ولم يتم توجيهها لإنشاء مشاريع استثمارية.

وأوصت الدراسة بانتهاج سياسة انفاقية تقوم على ترشيد الإنفاق الحكومي بشكل عام،والإنفاق الجاري على بند الرواتب والأجور بشكل خاص، والعمل على التخلص من التبعية لاقتصاد دولة الاحتلال، وتوجيه المساعدات إلى إنشاء مشاريع ذات صيغة استثمارية، و إعطاء القطاع الخاص الدور الكافي في المساهمة في انعاش الاقتصاد الفلسطيني.

2. دراسة مقداد والكحلوت (2009) بعنوان:"واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الإيرادات والنفقات للسلطة الوطنية الفلسطينية ،تحديد مواطن الضعف والقوة فيها، وذلك من خلال دراسة التقارير المالية دراسة مقارنة بين عدد السنوات قبل وبعد الحكومة العاشرة بالإضافة إلى الحصول على البيانات الأولية عبر توزيع استبانه على الخبراء والأكاديميين والمعنيين لعينة من (42) مشاهدة، كما وهدفت إلى دراسة أثر القيود والعراقيل التي تضعها السلطات الإسرائيلية على تنمية موارد السلطة الفلسطينية، مع معرفة أثر بعض: القرارات والتشريعات والاتفاقيات وخاصة اتفاقية (باريس) الاقتصادية وقانون الاستثمار الفلسطيني على الوضع المالي الفلسطيني، إضافة إلى مساعدة الجهات الرسمية على التخطيط؛ لتنمية الإيرادات وترشيد النفقات من خلال التوصيات المقترحة .

وقد بينت الدراسة أن السلطة المالية تواجه أزمة مالية غير مسبوقة، حيث تقلص إجمالي الإيرادات بنسبة 61% وذلك عام 2006، ومع ذلك قامت الحكومة الفلسطينية في القطاع بتوفير الأموال من مصادر خارجية، كما وتقلصت التحويلات المالية للوزارات والدوائر الحكومية لتغطية التكاليف التشغيلية بشكل حاد الأمر الذي أدى إلى تراكم الديون على العديد من المؤسسات الحكومية.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إيجاد حلول جذرية ونهائية لقضية المعابر، بحيث تعمل على مدار الساعة، وذلك لتوفير البيئة الاستثمارية للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة بعيداً عن التحكم الإسرائيلي، مطالبة المجتمع الدولي والمؤسسات والمنظمات الدولية بإلغاء سياسة التمييز بين قطاع غزة والضفة الغربية فيما يتعلق بالدعم المالي وتمويل المشاريع، وإعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية مع العمل على تطوير اتفاقية باريس الاقتصادية بما يتلاءم مع المتغيرات الحالية وضرورة إعطاء أولوية للجوانب الاقتصادية، والمعابر في أية اتفاقية مستقبلية، إعادة النظر بالسياسيات الاقتصادية، وضرورة العمل نحو تطوير الإدارة المالية الحالية إلي إدارة مالية حديثة تتعامل مع المعطيات المتوفرة، مع تطبيق موازنة البرامج والأداء بدلاً عن موازنة البنود.

3.دراسة شادي(2004) بعنوان: "دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني"

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات دور السياسة المالية المتبعة للسلطة الوطنية الفلسطينية ومعرفة مدى تأثيرها على القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني.

وقد بينت الدراسة انه لابد من تحديد الأهداف والخطوط العريضة بسياسة النفقات العامة من خلال رصد المشكلات،والتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني من خلال استعراض الأوضاع

الاقتصادية والمالية التي تبين أداء الاقتصاد الفلسطيني، وأن هناك ارتفاعاً في حجم الإنفاق الحكومي نتيجة تغير عملية التسوية السياسة ، وإرث الاحتلال الاسرائيلى .

وأوصت الدراسة بتخفيض الاتفاق الجاري حتى لا يتحمل القطاع الخاص عبء تمويله دون أن نستفيد من مردود هذه النفقات، واعتبرت أن التضخم من أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في قطاع الاقتصاد الكلى

4. أبو القمصان (1998)بعنوان:"أزمة الإنفاق الحكومي الفلسطيني دراسة تحليلية لواقع السياسة المالية الفلسطينية"

هدفت الدراسة إلى توضيح دور الإنفاق الحكومي بكافة أنواعه.

وقد بينت الدراسة أن السياسة المالية تعتبر أحد أدوات السياسة الاقتصادية لها أبعاد وتوجهات اقتصادية واجتماعية حيث يتحدد النسب في العلاقة وفقاً لأهميتة النسبية سواء للاقتصاد وبنائه ضمن البرامج المحددة من الناحية التنموية وتدخلها في المساهمة في تحقيق التوازنات الجارية وبالتالي التدخل في حل مشاكل اقتصادية مثل التضخم، كما ويعتبر الاقتصاد الفلسطيني من الموارد المادية والمالية الطبيعية المحددة .

وأوصت الدراسة بضرورة ترشيد سياسة التوظيف في القطاع العام وذلك من خلال حصر التعيينات الجديدة في قطاع التعليم والصحة والقضاء .

2.2 الدراسات العربية:

1. دراسة كريم (2010) بعنوان:" أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر2001-2009"

هدفت الدراسة إلي التأكيد علي أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي وإلي إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضع الوضعية الاقتصادية السائدة،إبراز أثر كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

وقد بينت الدراسة أن تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلي زيادة حجم الإنفاق العام، ولا يوجد حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل دولة ، ويرتبط النمو ارتباطا وثيقا بالتلوث البيئي وهذا يشكل عقبةً أمام السياسات الاقتصادية، حيث أن تحسين النشاط الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي يقابل بزيادة التلوث البيئي، ويعتبر الإنفاق العام علي الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية وهياكل قاعدية الأكثر تأثيراً علي النمو الاقتصادي، بشكل إيجابي كونها تؤدي إلي زيادة حجم التشغيل وتوليد دخول

جديدة في الاقتصاد المحلي تساهم في زيادة الطلب الكلي ورفع حجم الناتج المحلي، غياب الرشادة في الإنفاق العام وعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وانخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي المتزايد نتيجة كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)، مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر (2001–2004) في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج.

وأوصت الدراسة بترشيد الإنفاق العام ووضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع، والاعتماد علي سياسة طويلة المدى تقوم علي انتقاء المشاريع، وتسريع وتيرة إصلاحات النظام الضريبي وقوانين الاستثمار، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الجزئي المحلي.

2. دراسة العيسي (2006) بعنوان:"اثر الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة "

هدفت الدراسة إلي تقدير الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت من عام 1970 إلي 2002م والإمارات العربية المتحدة من عام 1972 إلي 2002، وقد تم استخدام المنهجين الوصفي، والكمي من خلال توضيح تطور حجم الإنفاق وهيكليته ووضع الموازنة في البلدان الثلاثة، وبناء نموذج قياسي لقياس اثر الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي من خلال نموذج انحدار متعدد يشمل النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي ومجموعة من المتغيرات المستقلة والتي تشمل الإنفاق الحكومي وعرض النقود والتكوين الرأسمالي الثابت و متغير صوري يعكس المراحل الاقتصادية التي مرت بها هذه الدول نتيجة لتغيرات أسعار النفط.

وقد بينت الدراسة تباين آراء المدارس الاقتصادية حول أهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن من أهم الصفات الاقتصادية المشتركة بين الدول محل الدراسة تتمثل في الاعتماد علي النفط والاعتماد علي العمالة الوافدة بشكل كبير، وأن انخفاض أسعار النفط وإيراداته أثر بالمرتبة الأولي علي النفقات الرأسمالية "بينما كان أثره محدوداً علي الإنفاق الجاري، والسبب هو أن الجزء الأكبر من النفقات الجارية عبارة عن رواتب وأجور، الأمر الذي جعل التقليل منها تعارض مع متطلبات التنمية، بالإضافة إلي اكتمال مشروعات البنية التحتية .

وأوصت الدراسة بأن للإنفاق الحكومي أثراً معنوياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي، لذلك يجب الاعتماد على الإنفاق الحكومي كأداةٍ من أدوات السياسة المالية في رسم خطط التنمية، وبصفة خاصة طويلة الأجل، وضرورة تنويع هيكل الإنتاج في الدول محل الدراسة، حتى لا يتم الاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو إيرادات النفط، لما له من آثار سلبية على الاقتصاد نتيجة لتقلب

أسعار النفط العالمية كما حدث في فترة الثمانينات، وأن الإنفاق الحكومي محددٌ مهم من محددات النمو، لذلك على الدول محل الدراسة الاهتمام بالإنفاق على العوامل التي تدعم التنمية البشرية مثل التعليم والصحة والإعانات الاجتماعية، والاعتماد على القطاع الخاص.

3 .دراسة مسعود (2006) بعنوان:" السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"

هدفت الدراسة إلي محاولة الكشف عن أثر الإنفاق والقطاع العامين علي التوازن العام وعن السياسة المالية المثلي لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، وإلى كشف التدخل الأمثل للدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي العام وإنمائه.

وقد بينت الدراسة أن الإنفاق العام بالإضافة إلي الموازنة العامة لهما دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، فضلا عن قدرتها علي ترشيد استخدام الأموال العامة، وتحقيق أقصي إنتاجية منها، بالإضافة إلي الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير علي حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم التوازن الاقتصادي العام، وأن كل من السياسات النقدية والمالية تؤثر في أهداف السياسة الأخرى، وان عدم التنسيق بين السياستين له أثر سلبى علي التوازن الاقتصادي.

وأوصت الدراسة بترشيد الإنفاق العام عند معالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة، وترشيد نفقات التمثيل الدبلوماسي والبرلماني وعدم تجاوز نمو النفقات نمو الايرادات في الحالات الحتمية، وإن الإنفاق العام الأكثر شفافية من شأنه تحقيق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلي لنمو الدخل الوطني.

4- دراسة القريني (2004) بعنوان:"العلاقة بين الإنفاق الحكومي علي الخدمات العامة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"

هدفت الدراسة إلي معرفة تأثير الإنفاق الحكومي علي الخدمات العامة علي النمو الاقتصادي للفترة الزمنية (1970-2000)م وذلك عن طريق تطبيق عدد من الاختبارات الاقتصادية القياسية وهي علي وجه التحديد:اختبارات تحليل السلاسل الزمنية واختبارات التكامل المشترك وبناء نماذج تصيحيح الخطأ واختبارات العلاقة السببية المتعددة

وقد بينت الدراسة من تطبيق اختبار التكامل المشترك أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمتغيرات المستقبلية المفيدة له في النموذج متكاملة تكاملا مشتركا وتربطها علاقة توازنية طويلة الأجل، وبينت معادلة التكامل المشترك المقدرة باستخدام طريقة (انجل وجرانجبر)، أن متغير السكان والإنفاق علي التعليم والصحة والأمن لهم آثار سالبه علي الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل،وأن في الأجل القصير يكون تأثير التغير في الإنفاق علي البنية التحتية له أثره

الموجب علي التغير في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تأثير النمو في الإنفاق علي التعليم والصحة لهما آثار سالبة علي النمو الاقتصادي

5- دراسة المطيري(2005م) بعنوان:"أثر الإنفاق العسكري علي النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"

هدفت الدراسة إلي دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي علي النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي.

وقد بينت الدراسة أن الاستقرار والأمن الوطني يلعب دورا مهما في توفير البيئة المناسبة للنمو والتنمية الاقتصادية، ويعتبر الإنفاق العسكري علي القطاعات العسكرية أهم وسائل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

6- دراسة الخياط (2001) بعنوان:" تأثير الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي " دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية للفترة (1970-1998)

هدفت الدراسة إلي تقدير نماذج للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال الفترة 1970 إلي عام 1998 ومن خلال حصر وتحديد المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي بشكل عام والأنواع المختلفة للنفقات الحكومية بشكل خاص وذلك وفق النظرية الاقتصادية وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الكمي .

وقد بينت الدراسة أن هناك استقراراً في دالة النمو الاقتصادي وان هناك علاقة تبادلية بين النفقات الحكومية الاستثمارية والنمو الاقتصادي من ناحية، وبين النمو الاقتصادي والنفقات الحكومية الاستثمارية من ناحية أخري.

7-دراسة آل الشيخ (2001) بعنوان:"العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في القانون فاجنر :شواهد دولية"

هدفت الدراسة إلي دراسة حقيقة وجود علاقة قانون فاجنر Vagner Law باستخدام نماذج التكامل المشترك واختبارات السلبية، تشمل العينة الإحصائية المستخدمة في البحث إحصاءات دولية لسبع وعشرين دولة متفاوتة في مراحل تنميتها.

وقد بينت الدراسة ضعف الأدلة علي وجود علاقة سلبية باتجاه واحد، بينما توجد أدلة اقوى تدل علي وجود علاقة سلبية متبادلة، أى تنائيه الاتجاه بين مستوى الإنفاق الحكومي وإجمالي الناتج المحلي الفردي، وأن أهمية مستوى الإنفاق الحكومي بالنسبة للنمو الاقتصادي تختلف من دولة إلي أخرى بحسب هيكلها الاقتصادي ومستوي التنمية الاقتصادية فيها، وأن العلاقة

السلبية الثنائية بين مستوي الإنفاق الحكومي وإجمالي الناتج المحلي الفردي في اتجاهين يدعم التواجد الثنائي المشترك لعلاقة قانون فاجنر مع علاقة التوجه الاقتصادي الكلي الكينزى.

8-دراسة عبيدي(2001)بعنوان:"التحليل القياسي لسلوك الإنفاق الحكومي في الجمهورية اليمنية".

هدفت الدراسة إلي التعرف علي سلوك واتجاهات الإنفاق الحكومي في الجمهورية اليمنية باستخدام طرق التحليل القياسي لتقدير الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي بالنسبة للقطاعات المختلفة.

وقد بينت الدراسة أن هناك زيادة مطردة لمستوي حجم الإنفاق العام بالأسعار الجارية خلال الفترة(1995-1997)، كنتيجة لتوسع النشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي الجاري من الإنفاق الحكومي الإجمالي علي حساب الإنفاق الاستثماري والحكومي.

9- دراسة العمر(1997)بعنوان:"الإنفاق الحكومي، عرض النقد، والناتج المحلي"

هدفت الدراسة إلي محاولة التعرف علي دور كل من الإنفاق الحكومي وعرض النقد في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال اختبار فرضيتين أساسيتين:الأولي تتعلق بحجم الدور الذي يؤديه الإنفاق العام كمحرك للنشاط الاقتصادي،والثانية تتعلق بمدي تأثير الإنفاق الحكومي علي عرض النقد

وقد بينت الدراسة أن كلا من الإنفاق الحكومي وعرض النقد الضيق يؤثران بشكل إيجابي علي الناتج غير النفطي، إلا أن أثر الإنفاق الحكومي يفوق أثر عرض النقد وذو أمد أطول، وتأثر عرض النقد بالإنفاق العام.

10-دراسة الطاهر(1993) بعنوان:"الإنفاق الحكومي والتنمية في المملكة العربية السعودية"

هدفت الدراسة إلي مناقشة محددات الإنفاق الحكومي في المملكة وقياس أثر الإنفاق الحكومي علي معدلات النمو الاقتصادي.

وقد بينت الدراسة أن الإنفاق العام اعتمد خلال فترة الدراسة علي كل من عائدات النفط والعوامل المؤثرة في الطلب علي السلع والخدمات العامة، بالإضافة إلي معدلات النمو المستهدفة لنصيب الفرد من الناتج الحقيقي إجمالاً، ومن السلع والخدمات العامة علي وجه الخصوص، وأن للإنفاق الحكومي في المملكة أثر معنوياً موجباً علي دفع عملية النمو الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري والإنفاق علي التشغيل والصيانة، في حين كان للإنفاق الجاري على الأجور والمرتبات وعلى مستلزمات الإنتاج أثر سلبي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي

وقد أوصت الدراسة أن تحقيق معدلات أعلي للنمو الاقتصادي في السعودية، أمر يتطلب تقليص دور الدولة في مجال الإنفاق الخدمي والتركيز علي زيادة الإنفاق الحكومي علي المشاريع

الاستثمارية أمرا في تحقيق معدلات أعلي للنمو الاقتصادي،وعلي الإنفاق الجاري علي الصيانة والتشغيل بهدف الحفاظ على تلك المعدلات.

11- دراسة بلول(1990م) بعنوان:"وفورات الحجم في النفقات الحكومية الجارية،تحليل هيكل النفقات ومقارنة معدلات نموها بمعدلات نمو السكان والدخل"

هدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت الزيادات في الدخول والسكان خلال الفترة 1972-1982 قد صاحبها زيادة مماثلة في النفقات الجارية في المملكة العربية السعودية.

تم اختيار العلاقة بين الحجم والنفقات الحكومية الجارية في السعودية باستخدام السلاسل الزمنية.

وقد بينت الدراسة أنه لا توجد علاقة خطية بين نسبة النفقات الجارية إلى الدخل القومي وبين مستوى الدخل في السعودية، وأنه توجد علاقة ارتباط قوية سالبة بين النفقات على البترول والثروة المعدنية خلال فترة البحث، كما وتمتعت النفقات الجارية لمعظم القطاعات في السعودية خلال فترة الدراسة بمرونة دخليه تفوق الواحد الصحيح.

12-دراسة بلول (1990م)بعنوان:"الحجم الأمثل الإنفاق الحكومي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى أهمية الإنفاق الحكومي في تحديد مسار النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وتم في هذه الدراسة اختبار العلاقة بين الدخل القومي وكل أنواع الإنفاق الحكومي باستخدام السلاسل الزمنية.

وقد بينت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الدخل القومي وكل أنواع الإنفاق الحكومي، وان هناك علاقة ارتباط خطية قوية بين دخل القطاع غير النفطي وبين كل أنواع الإنفاق الحكومي، وأن علاقة الدخل القومي ودخل القطاع غير النفطي بالإنفاق الحكومي ليست علاقة ساكنة، وإنما علاقة ديناميكية.

وقد أوصت الدراسة أنه بإمكان جهاز التخطيط بالمملكة السعودية الاستفادة من وجود هذه العلاقات القوية بين الدخل والإنفاق الحكومي في تحديد الحجم الأمثل لهذا الإنفاق الذي يحقق زيادة مرغوبة في الدخل القومي أو دخل القطاع غير النفطي.

2.3 الدراسات الأجنبية:

1-Raja(2008),"Palestinian Economy Regresses policy space Needed to End Decline.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المجتمع الدولي في تكثيف دعمه إلى السياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الفلسطيني، كما تطرقت الدراسة إلي عناصر الإنفاق العام للسلطة الوطنية الفلسطينية كبند الرواتب والأجور.

وقد بينت الدراسة أن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال عرضة للصدمات الخارجية والاقتصادية والسياسية الناجمة عن الاعتماد على اسرائيل.

وأوصت الدراسة بأنه يجب تفعيل دور وحدات الرقابة علي النفقات الحكومية في المؤسسات الرسمية وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني.

2-Boss,Hak(2003):"Public expenditure and growth in developing countries

هدفت الدراسة إلى العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي لعينة 30 دولة نامية خلال فترة السبعينات والثمانيات من القرن ال20.

وقد بينت الدراسة أن نسبة الإنفاق العام الرأسمالي إلي الناتج المحلي ترتبط ايجابيا مع النمو الاقتصادي، في حين أن أثر الإنفاق العام الجاري على النمو الاقتصادي يعتبر غير مؤثر وغير واضح بالنسبة لعينة الدراسة.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالإنفاق العام الرأسمالي لما له من تأثير ايجابي علي النمو الاقتصادي .

3- Nadeem(2000):"Public Expenditure Growth in Kuwait"

هدفت الدراسة إلي دراسة العلاقة بين الإنفاق العام وعدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشتمل علي مستوى الدخل في الكويت لسلسلة زمنية تغطي الفترة من(1970-1995)

وقد بينت الدراسة أن الإنفاق العام مرتبط إيجابيا مع الناتج القومي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية، علاوة علي ذلك وجد نسبياً أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية أكثر ملائمة لفرضية قانون فاجنر في الكويت.

4-Bairam(1990):"Government size and Economic Growth: the African Experience;1960-1985"

هدفت الدراسة إلي تقدير أثر الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل على النمو الاقتصادي كمتغير تابع، واستخدام نموذج قياسي لسلسلة زمنية للفترة(1960-1985)

وقد بينت الدراسة وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في احدي عشرة دولة،ووجود علاقة ايجابية وذات معنوية إحصائية بين هذين المتغيرين بالنسبة لبقية الدول محل الدراسة.

5-Landau(1986),'Government and Economy Growth in the less Developed countries'

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين كل نوع من أنواع الإنفاق الحكومي من ناحية والنمو الاقتصادي من ناحية أخري للفترة(1960-1980) استخدام الباحث نموذجاً قياسياً لبيانات(65) دولة نامية حيث استخدم معادلات الانحدار المتعددة في كل إطار بيانات مقطعية لجميع هذه الدول،وذلك لمعرفة أثر العديد من متغيرات الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي كمتغير تابع،والنمو الاقتصادي كمتغير مستقل

وقد بينت الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي ما عدا الإنفاق على التعليم حيث كان له تأثير ايجابي علي النمو الاقتصادي، وان النفقات التحويلية والعسكرية لم يكن لها أثر ملموس على النمو الاقتصادي.

وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على الإنفاق على التعليم وخفض النفقات العسكرية .

2.4 التعقيب علي الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة فقد تبين ما يلي :-

أن موضوع الإنفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي من الموضوعات التي بحثت من منظورات متعددة وشديدة التباين في كثير من الأحيان،فعلى سبيل المثال تناولت كل من دراسة (رجب) و(شادي) و(أبو القمصان) الانفاق الحكومي وأشارت هذه الدراسات إلى ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي بشكل عام والإنفاق الجاري على بند الرواتب والأجور بشكل خاص.

فيما أشارت كل من (دراسة كريم) و (دراسة العيسي) إلى ان تطور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام، وأن للإنفاق الحكومي أثراً معنوياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويعتبر الإنفاق الحكومي على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية وهياكل قاعدية الأكثر تأثيراَ على النمو الاقتصادي.

وأشارت (دراسة القريني) إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية إنما يتوقف إلى حد كبير على قدرة هذه الدول على الإنفاق على التعليم والصحة والأمن والدفاع والبنية التحتية.

وأشارت (دراسة آل الشيخ)إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر وأيضا هو كذلك يتأثر بإعادة هيكلة الاقتصاد ومستوى التنمية الاقتصادية في الدولة.

فيما أشارت (دراسة المطيري) إلى أن الإنفاق العسكري يلعب دورا مهما في الاستقرار والأمن الوطني ومن ثم يؤثر ذلك في علاقته على النمو الاقتصادي وتوفير البيئة المناسبة للنمو وللتنمية الاقتصادية المستدامة مما يستلزم المحافظة عليه.

وانتهت (دراسة الخياط) إلى أنه لم يكن من المفاجئ أن الإنفاق الحكومي يعتبر من الوسائل التمويلية المهمة التي تستخدمها الحكومات في إشباع الحاجات وتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية حيث أشارت أن النقديون يعتبرون السياسة النقدية هي الأكثر فاعلية، بينما أتباع المدرسة الكينزية يؤكدون على أهمية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ يعتبرون أن الإنفاق الحكومي وسيلة مهمة من وسائل توزيع الثروة وتحويل القوة الشرائية من فئة لأخرى داخل المجتمع، وأن زيادة الطاقة الإنتاجية بشكل مباشر يؤدي إلى زيادة التوظيف ومن ثم الدخل .

2.4.1 أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

1. تعتبر الدراسة استكمالا للدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، لكنها الأحدث في تناول مثل هذا الموضوع، حيث أنها منفردة ومتخصصة في تحديد طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي إلى جانب اقتصار بعض الدراسات على دراسة أحد أقطار الوطن كجزء منفرد كأن تكون دراسة متخصصة لقطاع غزة أو الضفة الغربية، لكن في هذه الدراسة قامت الباحثة بدراسة أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية كوحدة واحدة.

2. تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة مع الإطار النظري من حيث توضيح أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية.
3. استفادت الدراسة من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب، بالإضافة إلى معرفة الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير.
4. إمكانية إجراء مقارنة بين نتائج هذه الدراسة، ونتائج الدراسات السابقة خاصة تلك المشابهة أو القريبة من طبيعة النظام المالي الفلسطيني كالاقتصاد الأردني، باعتبار التشابه بين تصنيف الموازنة العامة الفلسطينية والموازنة العامة الأردنية.
5. تختلف الدراسة الحالية عن الدارسات السابقة وخاصة المحلية منها التي تناولت هذا الموضوع في أنها استخدمت نموذج قياسي إحصائي ، إذ نجد أن الدارسات السابقة المحلية تناولت الموضوع من جانب النظري.
6. من أوجه الاختلاف أيضا وما يميز الدارسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة استخدامها في الجانب الإحصائي أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للفترة ما بين (1996 –2011)

الفصل الثالث

3. الانفاق الحكومي وأثاره الاقتصادية

3.1 المقدمة

3.2 المبحث الأول: النفقات العامة

3.2.1 مفهوم النفقة العامة وأركانها

3.2.2 تصنيفات الإنفاق العام

3.3 المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة

3.3.1 أسباب تزايد النفقات العامة

3.3.2 الأهداف والآثار الاقتصادية للإنفاق العام

3.4 المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية والإنفاق العام

3.4.1 النظريات الاقتصادية وأهمية الإنفاق العام

3.5 خاتمة

3.1 المقدمة:

ازدادت أهمية النفقات العامة في الآونة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها، وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الانشطة العامة وكيفية تمويلها، ولذلك فإن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطوراً يساير التطور الذي لحق بدور الدولة في الحياة الاقتصادية.

وتعود أهمية النفقات العامة إلي أنها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة، فهي تعكس جوانب الأنشطة كافة في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها، تلبيه للحاجات العامة للأفراد،وسعيا إلي تحقيق أكبر منفعة ممكنة لهم وقد اهتمت الدراسات الاقتصادية والباحثون بدور الإنفاق العام في النمو الاقتصادي، والآثار الاقتصادية المختلفة لهذا الإنفاق.

وستتم معالجة هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث وذلك على النحو التالي:

- المبحث الأول : نتناول مفهوم النفقة العامة وأركانها وتصنيفات الإنفاق العام.
- المبحث الثاني : نتناول الآثار الاقتصادية للإنفاق العام وأسباب زيادته.
- المبحث الثالث : نتناول النظريات الاقتصادية المختلفة التي تناولت الإنفاق العام وأهميته الاقتصادية.

3.2 المبحث الأول: النفقات العامة

3.2.1 مفهوم النفقة العامة وأركانها:

بناء على المفاهيم الاقتصادية الكلية،فإن الإنفاق العام مكوّن رئيسي من مكونات الطلب الكلي،حيث يعد الإنفاق بشقيه الاستثماري والاستهلاكي بمثابة المحور الذي يستند إليه تحليل وتحديد مستويات الطلب الكلي في الاقتصاد،وبالتالي هو المتغير المحفز والموازن في الوقت نفسه لنموذج إدارة الاقتصاد الكلي،لذا فهو العامل الأكثر تأثيراً في تحديد اتجاهات ووتائر الاقتصاد القومي.(داغر،1999،ص100).

لذا يتضح أن تطور مفهوم الإنفاق العام يرتبط اساساً بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وانعكاس هذا التطور في كافة أدوات السياسة المالية في الدولة، حيث يبين هذا التطور والتغيرات التي حدثت على فكرة الدولة، فبعد أن كان نشاط الدولة ينظر إليه على أنه مجرد استهلاك لجزء من الدخل القومي، أصبح ينظر إليه على انه جزء من هذا الدخل من فئة إلى أخرى.(عتلم،1995،ص71).وهذا التطور ساهم في بلورة تعريفات للإنفاق.

حيث **تعرف النفقة العامة** "بأنها مبلغ نقدي تنفقه جهة حكومية (عامة) في إطار ممارستها لنشاطها من أجل إشباع حاجة عامة"(العمر،2002، ص96)

بمعني أنه مبلغ من النقود يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع حاجه عامة(الحاج، 2009، ص122)

أركان النفقة العامة:

من خلال التعريف السابق تبين أن النفقة العامة تتكون من ثلاث عناصر رئيسية وهي تمثل أركان النفقة وهي:

اولاً: الإنفاق العام مبلغ نقدي:

تنفق الدولة عادة مبالغ نقدية للحصول علي ما يلزمها من سلع وخدمات، ويعد إنفاق المبالغ النقدية الأسلوب الاعتيادي لحصول الدولة علي احتياجاتها، وسداد ما يستحق عليها من فوائد وأقساط الدين العام.(طاقه،الغزاوي،2010،ص33)

أما الموارد غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول علي متطلباتها، إجباراً أو بدون مقابل مثل السخرة والاستيلاء، أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية،مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها،منها لا يدخل في إطار النفقات العامة(شهاب،2004،ص193)

ثانياً: صدور المبلغ عن جهة حكومية(عامة) يشترط علي النفقات العامة أن يكون المنفق عليها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للمنفق، عنصر أساس في تحديد ما إذا كانت النفقة خاصة أو عامة(الصعيدي، 2000، ص43)

ثالثاً: الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام:

لا يكفي تحقق الشرطين السابقين وهما نقدية الإنفاق العام وصفة القائم بالإنفاق بل يجب إضافة إلى ذلك أن يؤدي الإنفاق العام إلي تحقيق منفعة عامة،أي يتحقق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة(العلي،2003،ص52) ويذهب البعض لتحقيق منفعة خاصة لا يعد إنفاقا عاماً(المحجوب،1971،ص42)

حيث إن الموظف الذي يستغل المال العام لمنفعته الشخصية، هو يعتبر إساءة استخدام أموال الدولة ويتطلب الأمر محاسبته.

3.2.2 تصنيفات الإنفاق العام:

في السابق وفي ظل الدولة الحارسة، لم يكن تقسيم النفقات العامة موضوعاً يثير شغف الباحثين الاقتصاديين حيث كانت النفقات العامة محدودة، وموجهة لتقديم خدمات معينة تقوم بها الدولة، فكانت النفقات العامة من طبيعة واحدة إلا انه مع تطور دور الدولة ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نظراً لتنوع وتزايد النفقات العامة، واختلاف آثارها، ومن ثَمَّ ظهرت الحاجة لتقسيم وتبويب هذه النفقات إلى أقسام مميزة مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائماً على مبادئ واضحة ومنطقية.

أولا:التصنيف الاقتصادي:

يهدف التصنيف الاقتصادي إلي تقسيم النفقات العامة بناء علي الوظيفة الاقتصادية لها وذلك من أجل تسهيل عملية دراسة آثارها علي النشاط الاقتصادي.

وتقسم النفقات العامة حسب التصنيف الاقتصادي تبعاً لأثرها علي الدخل القومي إلي:

1.**نفقات حقيقية:** وتشمل جميع النفقات التي تؤدي بصفة مباشرة إلي زيادة الناتج القومي وهي نفقات تتميز بأنها تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات،نجد منها رواتب وأجور موظفي الدولة،وهي النفقات التعليمية والصحية ونفقات المشتريات الإنتاجية(الوادي،عزام،2007،ص142)

وتتضمن النفقات الحقيقية نوعين من النفقات :

- **النفقات الحكومية الاستهلاكية:**

وتتضمن مشتريات الحكومة من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، والقيام بالوظائف التقليدية للدولة بصفة عامة، والوظيفة الإدارية بصفة خاصة(عثمان، 2003، ص477)

- **النفقات الحكومية الرأسمالية**

هي تلك التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية بمعني آخر تلك التي تهدف لتنمية الثروة القومية(شهاب،2004،ص206) مثال الإنفاق علي مشاريع البنية التحتية

- **النفقات التحويلية**

هي تلك النفقات التي لا تؤدي إلي زيادة الناتج القومي ويتمثل أثرها من خلال إعادة توزيع الدخل القومي من خلال تحويل مبالغ نقدية بين الأفراد والجماعات، ولا يوجد لها مقابل كالإعانات(عبد المجيد،2004،ص189)

وتنقسم النفقات التحويلية إلي ثلاث أنواع

- نفقات تحويلية اقتصادية
- نفقات تحويلية اجتماعية
- نفقات تحويلية مالية

النفقات التحويلية الاقتصادية

تهدف إلي تحقيق التوازن الاقتصادي، مثال ذلك ما تقدمه الدولة في إعانات لبعض المنشآت الإنتاجية لتكفل حد أدني من العائد لتتمكن من الاستمرار في العملية الإنتاجية.(عبد الفتاح،1990،ص66)

النفقات التحويلية الاجتماعية

تدفع النفقات التحويلية الاجتماعية نقدا وعينا بدون مقابل لبعض المشاريع والأفراد أو الطبقات في المجتمع بهدف تخفيض النفقات الإنتاجية وتحقيق البعد الاجتماعي ومثال لذلك الإعانات التي تمنح لموظفي الدولة، ولأصحاب العائلات كبيرة العدد ومحدودة الدخل(الصعيدي، 2000، ص61)

النفقات التحويلية المالية:

ويقصد به أقسام الدين العام وفوائده (العمر،2002،ص98)

ثانيا:التصنيف الإداري:

يهدف هذا التقسيم إلي توضيح العلاقة المالية التي تربط ما بين إدارات الدولة المختلفة والأنشطة التي تقوم بها الدولة.

1- التصنيف التنظيمي:

يقوم هذا التقسيم على تقسيم الإنفاق العام، وتبويبه وفقا للهيئات الإدارية، فتوزع الاعتمادات على الوزارات والمصالح التابعة له، بصرف النظر عن أوجه نشاط هذه الهيئات، ودون الاهتمام بنوع النفقة أو غرضها. (أم القرى 2002العدد25ص651)

2- التصنيف الوظيفي:

يتم توزيع الإنفاق العام على الأنشطة المختلفة التي يقوم بتمويلها، كالأمن والدفاع والصحة والتعليم، وعليه فإن الهدف من هذا التقسيم، هو معرفة طبيعة الأنشطة التي تقوم بها الحكومة، وبالتالي تقييم مدي كفاءة القطاع العام في إنجازها. (العمر، 2002 ص99)

3-التصنيف النوعي:

يتم بموجبه تقسيم الإنفاق الحكومي، وفقاً لطبيعة النفقة، ويتكون الإنفاق الحكومي حسب هذا التقسيم من الرواتب والأجور والنفقات التشغيلية والنفقات التحويلية والنفقات الرأسمالية. (أم القرى 2002العدد25ص651)

وبعيدا عن ذلك كله نجد أن فريقاً من الباحتين، عرف لنا الإنفاق بأنه"أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع حاجات المجتمع العامة،وتحقيق أهدافه،وعلي الرغم من أن الإنفاق العام يمكن الحكومة من تيسير أجهزتها وإداراتها، إلا أن حجم هذا الإنفاق يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدي تأثيرها في النشاط الاقتصادي، والإنفاق الحكومي نوعان:

- الإنفاق الحكومي المنتج.
- الإنفاق الحكومي غير المنتج.

وقد عرف بري الإنفاق الحكومي غير المنتج، "بأنه الفرق بين الإنفاق الحكومي علي برنامج معين، والإنفاق الحكومي علي البرنامج نفسه، ولكن باستخدام كفؤ لذلك الإنفاق أقل لتحقيق الهدف نفسه"

فإن وجود الإنفاق الحكومي غير المنتج، يدل علي أن الإنفاق الحكومي عال"وأنه في الإمكان انجاز الهدف المطلوب من ذلك الإنفاق، بإنفاق أقل،ووجود الإنفاق غير المنتج إلي زيادة عجز الميزانية وزيادة الاقتراض(بري،2001،ص50)

أما وجود الإنفاق غير المنتج فيعود إلى عدة عوامل:

- ظهور البطالة المقنعة بين القوى العاملة في الاقتصاد ووجود عناصر إنتاج غير لازمة في العملية الإنتاجية.
- قصور إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، وعدم وجود بدائل متاحة، يمكن من خلالها انجاز المشروع بأقل التكاليف
- وجود معارضة سياسية وإدارية لتخفيض أو زيادة برنامج معين وظهور الفساد الإداري والمالي (http://www.arbi.ws/vb.showrthead 20-3-2012,php2p=58820)

التقسيم العملي للنفقات العامة(حالة السلطة الوطنية الفلسطينية)

بمراجعة قوانين الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للأعوام 2011،2010،2009 تبين أن السلطة الوطنية الفلسطينية تعتمد علي تسمية الجهات الإدارية بمراكز مسئولية[1] وهذا يبين أن السلطة الوطنية الفلسطينية تأخذ بمبدأ التقسيم الإداري في موازناتها.

وحددت السلطة الوطنية الفلسطينية في التقسيم الإداري لنفقاتها (51) مركز مسئولية ضمن المحافظات والوزارات والمؤسسات والهيئات العامة، موزعة علي أربعة قطاعات رئيسية علي النحو التالي :

قطاع الحكم.

قطاع البنية التحتية.

القطاع الاقتصادي.

القطاع الاجتماعي.

كما أن السلطة الوطنية الفلسطينية، اتبعت التقسيم الوظيفي لنفقاتها، وبمراجعة مشاريع قوانين الموازنة لأعوام 2008–2012 وقانون رقم(7) لسنة 1998 بأن تنظيم الموازنة العامة والشئون المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية قسمت نفقاتها إلي ما يلي:

أ) نفقات الرواتب والأجور وتشمل:

- أجور المدنيين.
- أجور العسكريين.

[1] مراكز المسئولية هي الوزارات والمؤسسات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

ب) النفقات التشغيلية وتشمل العديد من النفقات:

- السفر في مهمات رسمية.
- الإيجارات.
- المياه والكهرباء.
- القرطاسية.
- الصيانة.
- نفقات ووسائل النقل.
- مواد ولوازم استهلاكية.
- أخري.

ج) النفقات التحويلية وتتضمن:

- الضمان الاجتماعي.
- المساهمات.
- الإعانات.
- التقاعد والتعويضات.

د) النفقات التطورية والرأسمالية وتتضمن:

- امتلاك الأصول الراسمالية والتحويلات الرأسمالية للمشاريع
- الاجهزة والمعدات.
- مركبات وآليات ثقيلة.
- الأبنية والإنشاءات.
- الآثاث.
- أخري.

هـ) خدمة الدين العام وتشمل الأقساط والفوائد للقروض الخارجية والمحلية.

3.3 المبحث الثاني:ظاهرة تزايد الإنفاق العام

تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام من الظواهر التي استحوذت علي اهتمام الباحثين في شئون المالية العامة، وكان أول من تعرض لهذه الظاهرة بالتحليل الاقتصادي الألماني فاجنر في دراسته التي صدرت عام1892، ففي حين قام "فاجنر"ببحث وتوصيف العلاقة بين نمو النفقات العامة والناتج القومي حيث توصل إلي أن المرونة الداخلية للطلب علي السلع العامة(الإنفاق العام)تفوق الوحدة أو اكبر من الواحد الصحيح،قامت دراسات عديدة أخري ببحث العلاقة بين تغيرات الإنفاق العام الحكومي وعدد من المتغيرات المفسرة، مثل عدد السكان،الأسعار النسبية(معدل التضخم) التغيرات التكنولوجية،معدل التحضر،الحروب والمقدرة الضريبية القومية،العوامل السياسة والاجتماعية ...الخ (المحاسبة والإدارة، 2008، العدد71، ص808)

لفت العالم الألماني (فاجنر) الانتباه إلى هذه الظاهرة، بعد قيامه بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها بالدول الأوروبية،بالإضافة إلي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في القرن التاسع عشر.(مجلة مؤتة،1992،العدد الرابع،ص55)

فقد أكد قانون (فاجنر) على أن حجم القطاع العام في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل القومي،وهذه العلاقة ناتجة ضمنياً من أن النمو الاقتصادي يؤدي إلي تغيرات هيكلية في مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وإلى النمو في الطلب الكلي الذي يلبي جزء منه القطاع العام بشكل يؤدي إلى تزايد النفقات العامة في الاقتصاد.(الملك سعود،2002،العدد1،ص136)

وقد واجهت أراء فاجنر انتقادات بسبب تركيزه على العوامل الاقتصادية كمسبب لتنامي الإنفاق العام و إغفاله للعوامل السياسية والاجتماعية، وافتراضه باستمرار هذا التنامي في حين أن الدراسات تشير إلى أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج القومي تنمو بصورة مستمرة مع ارتفاع مستوى المعيشة ثم تعاود الانخفاض بعد حد معين يختلف باختلاف المجتمعات.

وقد أيد "باركنس" في كتابه "قانون باركنس" الذي صدر عام 1958،قانون فاجنر، حيث يرى باركنس أن القطاع العام يقوم عادة بتوظيف قوة عمل تفوق الحاجة الفعلية لهذا القطاع مما سيؤدي إلى زيادة الإنفاق العام دون تحقيق زيادة مماثلة في الناتج القومي.(العمر،2002،ص105)

كما قدم الاقتصاديان "بيكوك ووايزمان" في كتابهما "النمو في الإنفاق العام في المملكة المتحدة" تفسيراً لتزايد الإنفاق العام إلى أثر الاستبدال واثر التركز، فأثر الاستبدال يقصد به أثر الحروب والكوارث غير الطبيعية، أما أثر التركز فيعود إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن تقسيم أسباب نمو حجم الإنفاق العام إلي خمس مجموعات رئيسية كما يأتي:

3.3.1 أسباب تزايد النفقات العامة

أولاً: الأسباب الاقتصادية:

أ- نمو الدخل القومي :-

تساعد الزيادة في معدلات الدخل القومي على زيادة النفقات العامة حيث أن زيادة العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج والتي من مجموعها يتكون الدخل القومي تمكن الدولة من أن تحصل على نسبة معينة من هذه العوائد (الدخول) عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها لتتمكن الدولة من خلالها من مقابلة نفقاتها المتزايدة أي ان هناك علاقة طردية بين الدخل القومي والنفقات العامة(الوادي،عزام،2007،ص126)

ب- انتشار المشروعات العامة :-

أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية اخذ بالتزايد في معظم الدول سواء كان عن طريق توسع المشروعات القائمة أو من خلال إنشاء مشروعات جديدة لاسباب متعددة منها المساهمة في زيادة المعروض من السلع والخدمات الضرورية للمجتمع والتي يحتكر القطاع الخاص إنتاجها أو التي لا يرغب في إنتاجها بسبب عدم تحقيقها للأرباح أو بسبب أن إنتاجها يحتاج إلى موارد مالية كبيرة بتعذر على القطاع الخاص توفيرها وعلى اثر ذلك تتزايد النفقات العامة

جـ- دعم الدولة للمنتجين والمصدرين المحليين :-

تقدم الدولة إعانات متعددة مالية وغير مالية تشجع من خلالها المنتجين على الاستمرار في إنتاج السلع الضرورية وعرضها في السوق بأسعار مناسبة وكذلك تزيد من قدرة منتجات المصدرين الوطنيين على المنافسة في الأسواق العالمية

د- حدوث الدورات الاقتصادية :-

تعمل الدولة على زيادة نفقاتها العامة في فترتي الكساد والازدهار ففي فترة الكساد عليها أن تعمل جاهدة على زيادة الطلب الفعال من خلال تشغيل اكبر عدد ممكن من القوى العاملة في المشاريع الخدمية والإنتاجية مقابل أجور معينة توزع على هؤلاء العاملين الذين سيقومون بأنفاقها على السلع والخدمات لأشباع حاجاتهم منها والذي يعني زيادة الطلب الفعال ومع استمرار زيادة الاستخدام ثم زيادة الدخول الموزعة لاسيما وانهم من ذوي الدخول المحددة ويتميزون بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي يترتب عليه زيادة اكثر في الطلب الفعال مما يؤدي إلى امتصاص المعروض من السلع والخدمات في الأسواق من ناحية والى تحفيز المشاريع على التوسع في إنتاجها من ناحية أخرى ، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي أما فترة الازدهار فان قيام الدولة بإنشاء المشاريع وتوسيع القائم منها يرافقها تطبيق سياسات

مالية ونقدية (كزيادة الضرائب والتوسع في القروض العامة) للحد من ارتفاع معدلات التضخم التي تساير عملية زيادة الأنفاق الحكومي. (مجلة المحاسبة ولإدارة،2008،العدد71،ص815)

إلا أن جزءا من ظاهرة الزيادة في النفقة العامة يمكن تفسيره استنادا إلي مجموعة من العوامل الاقتصادية، والجزء المتبقي يمكن تقسيمه من خلال العوامل الاخري الاجتماعية والسياسية والإدارية (عثمان،2003،ص469)

ثانياً: الأسباب السياسية

ترتبط بالدور السياسي للدولة والتغيرات السياسية ويمكن إيجاز هذه الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام فيما يلي

1.انتشار المبادئ الديمقراطية بما تعنيه من ضرورة الاهتمام لمعالجه الطبقات محدودة الدخل، من خلال زيادة المشاريع الاجتماعية وتقديم الخدمات الضرورية لها(الصعيدي،2000،ص98)

2.تعدد الأحزاب السياسية واتجاه كل منها خلال فترة الحكم إلى زيادة النفقات العامة(الخطيب،شاميه،2007،ص85)

3.زيادة النفقات العسكرية،غالبا ما تمثل النفقات الحربية أكثر من نصف الموازنة العامة(طاقة،العزاوي،2001،ص46)

ثالثاً:الأسباب الاجتماعية:

ترتبط العوامل الاجتماعية بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي،وعدالة توزيع الدخل وتزايد تعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية كصيغة ملازمة للتطور الاقتصادي، وما يرافق ذلك من اتساع المدن وتزايد سكانها وتزايد متطلباتها من طرق ومواصلات وخدمات أخرى،مما يدفع الحكومة إلي زيادة فعالياتها في الحياة اجتماعية والاقتصادية(مجلة مؤتة،العدد الرابع،1992،ص55)

رابعاً: الأسباب الإدارية:

إن التطوير والتحديث والتدريب في العمل الإداري بحاجة إلي زيادة الإنفاق العام، أما في الدول النامية فإن الإنفاق العام في هذا المجال أكبر حجما لانتشار الترهل الإداري والاختلاسات والرشاوى، والذي يكون علي حساب أموال الدولة(الحاج، 2009، ص134)

3.3.2 الأهداف والآثار الاقتصادية للإنفاق العام:

تطور دور النفقات العامة وأصبح دوراً مهماً في الاقتصاد القومي، حتى انها أصبحت اهم أداة من أدوات السياسة المالية، فأصبح تأثير النفقات العامة يشمل عدة مجالات، وستلقي الباحثة نظرة موجزة على الآثار الاقتصادية، والهدف من دراسة الآثار الاقتصادية هو معرفة النتائج المترتبة على تغير حجم النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية الذي بدوره ينعكس على مستوى النشاط الاقتصادي بأكمله، وتتوقف الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على عوامل عدة أهمها طبيعة الإنفاق،هدف الإنفاق، وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق، والوضع الاقتصادي السائد، فالنفقة العامة تؤدي إلى إشباع حاجة عامة(كالدفاع والتعليم والصحة) إلا أنها تحدث أثراً على النشاط الاقتصادي، باستخدامها وتوزيعها للموارد، وتأثيرها في الكميات الكلية التي تحكم التوازن الاقتصادي.(السيوفي،1989،ص330)

يؤثر التوسع في الإنفاق العام على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وهي توزيع الدخل القومي و الاستهلاك والانتاج والاستقرار الاقتصادي، نوضحها بإيجاز فيما يلي:

أ.أثر النفقات العامة في الانتاج والاستهلاك

تؤثر النفقات العامة في الانتاج بشكل مباشر، حيث تؤثر النفقات العامة في الانتاج بشكل مباشر من خلال تأثيرها في قدرة الافراد على العمل بزيادة كفايتهم وقدراتهم الذهنية والجسمية الامر الذي يزيد من قدرتهم على الانتاج وزيادة دخولهم بالتالي زيادة معدلات الادخار. ويؤدي الإنفاق العام إلى رفع الاقتصاد القومي على الإنتاج، وهي ما يعرف بالقدرة الإنتاجية القومية، وذلك عن طريق تنمية عوامل الإنتاج كماً وكيفاً.(العيسى،2006،ص10)،

ومن جانب آخر فإن للنفقات العامة تأثير غير مباشر في الانتاج من خلال ما يعرف بأثر المضاعف والمعجل – المضاعف هو المعامل العددي الذي يوضح مقدار الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة في الانفاق العام، من خلال ما تؤدي إليه تلك الزيادة من تأثيرات في الاستهلاك أما المعجل فتأثيراته تكون على الاستثمار – فمن خلال أثر المضاعف (من خلال تأثيراته في الاستهلاك) ستؤدي الزيادة الحاصلة في الانفاق إلى زيادات متتالية في الدخل تفوق في حجمها الزيادة الاولية في الإنفاق النقدي، وبعد أن يبدا تأثير المضاعف في الاستهلاك، تبدأ تاثيرات أخرى في الاستثمار تعرف بأثر المعجل وهو مشتق من الطلب على أموال الاستهلاك حيث أن الزيادة في ذلك الطلب تؤدي إلى تغير في الإنفاق الاستثماري من خلال زيادة الطلب على وسائل الانتاج كالألات والمعدات، ويفسر ذلك بأن الزيادة في الدخل بقيمة المضاعف، ستؤدي إلى زيادة الطلب على أموال الاستهلاك، ثم يجد المنتجون أنفسهم عاجزين عن تلبية الطلب

الاستهلاكي في ظل الامكانيات الحالية لهم، بالتالي تحدث زيادة في الانفاق الاستثماري لشراء المعدات التي تلبي الطلب الاستهلاكي.

المضاعف هو:

M=1/1-MPC =1/MPS

حيث MPC الميل الحدي للاستهلاك

MPS الميل الحدي للادخار

فكلما زاد الميل الحدي للاستهلاك كلما كبر حجم المضاعف وكلما انخفض الميل الحدي للاستهلاك كلما صغر المضاعف. وبالتالي فإن المضاعف يكبر مع صغر الميل الحدي للادخار، ويصغر مع كبر الميل الحدي للادخار. (خليل،1994،ص275)

وعلى الرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في الدول النامية، وارتفاع قيمة المضاعف إلا أن أثره على الاقتصاد ضعيف، وذلك لعدم مرونة جهازها الإنتاجي وضعف قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك، أما الدول المتقدمة التي يتمتع الجهاز الإنتاجي فيها بمرونة كافية ،فإنه يكون قادراً على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، لأن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي من خلال المضاعف إلى زيادات متتالية في الإنفاق الكلي ومن ثم زيادة الناتج (العيسى،2006،ص12).

أما المعجل في التحليل الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو النفقة علي حجم الاستثمار (حشيش، 1995، ص118)

$A=\Delta I/\Delta Y$

حيث A يشير المعجل The Accelerator

I يشير لاستثمار

Yيشير إلي الدخل

تبين أن المضاعف يدرس أثر التغير في الاستثمار علي الدخل القومي من خلال ما يحدث من زيادات في الاستهلاك نتيجة لتزايد أو نقص الإنفاق علي الحجم الاستثمار والاستثمار له دور فعال في تحقيق التوازن في إطار نمو الاقتصاد القومي(الجلال،2006،ص42)

ب. الأثر علي مستوي الادخار

يتأثر مستوى الادخار في الاقتصاد بمستوي الدخل،ويختلف الميل الحدي للادخار باختلاف طبقات المجتمع حيث يرتفع مع زيادة مستوي دخل الفرد،وعليه فإن المستفيد من الإنفاق العام

هـم أصـحاب الـدخول المرتفعـة، فـإن هـذا سـيؤدي إلـي زيـادة مسـتوي الادخـار فـي الاقتصاد.(العمر،2002،ص125)

ج. الأثر علي المستوى العام للأسعار

يعتمد تأثير الإنفاق العام علي المستوى العام للأسعار، حسب حالة الاقتصاد فإذا كان عند مستوي التشغيل الكامل، فإن الأنفاق العام سيؤدي إلي زيادة المستوي العام للأسعار، وهذا أمر غير مرغوب فيه.

د. اثر النفقات العامة في الاستقرار الاقتصادي

تتدخل الدولـة فـي ظـل عـدم التـوازن(أي فـي حـالات الانكمـاش الاقتصـادي او التضـخم) باستخدام أدواتها المالية المتمثلة في السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية، فيتم استخدام النفقات العامة كاداة هامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ففي حالات التضخم يحدث قصور في العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي، بمعنى أن تكون قوة شرائية زائدة تلجأ الدولة لامتصاصها من خلال خفض الانفاق الحكومي على السلع الكمالية مصحوبة بزيادة الضرائب، ومع عدم الإخلال بالانفاق الذي يهدف لزيادة الطاقة الانتاجية للتخلص من الفجوة التضخمية، أما في حالات الانكماش فيكون قصور في الطلب الكلي، فتلجأ الدولة إلى خلق قوة شرائية جديدة لتحفيز الطلب الفعلي بزيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب، تحفيزاً وتشجيعاً للانفاق القومي حتى يقترب مستواه من مستوى الانتاج القومي فتختفي الفجوة الانكماشية تدريجياً (العلي،2003،ص73) ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي

شكل (1-3)

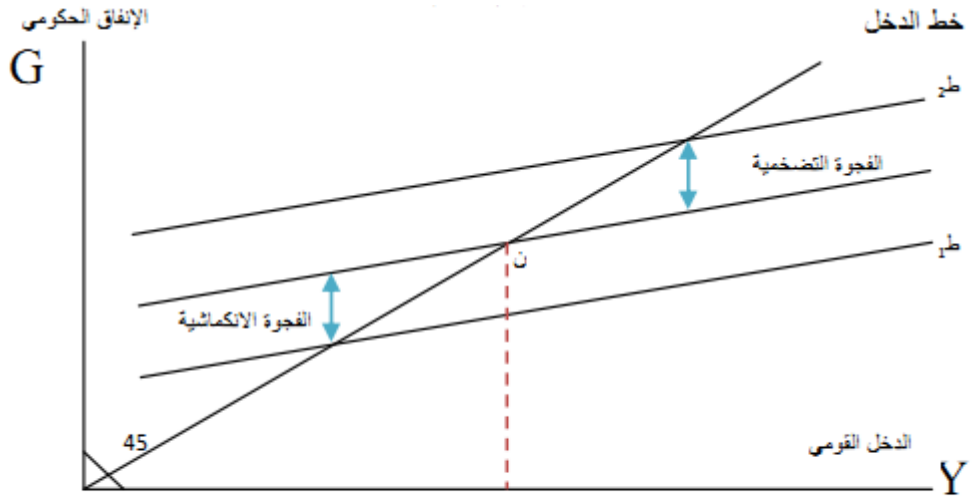

إجمالي الإنفاق القومي عند مستوى التشغيل الكامل.

المصدر: العلي، عادل فليح، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي

3.4 المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية والانفاق العام

3.4.1 النظريات الاقتصادية وأهمية الإنفاق الحكومي

اختلفت النظريات الاقتصادية فيما بينها حول أهمية الإنفاق الحكومي، وترجع خلفية الخلاف الجوهرية بين مختلف المدارس الفكرية للاقتصاد الكلي إلى سؤال أساسي: هل الاقتصاد الحر أساسا مستقر أم غير مستقرٍ؟

1- المدرسة الكلاسيكية (التقليدية)

كانت نظرة التقليديين على الإنفاق العام أنه محايد وعديم الإنتاجية، فلم يفرق التقليديون من حيث المبدأ بين الإنفاق الحكومي والانفاق الاستهلاكي الفردي، فاعتبروا أن كلاهما تضييع وفقدان للثروة القومية، ولعل أفضل ما يعبر عن وجهة النظر هذه هي عبارة ساي "إن أفضل النفقات هي أقلها حجماً" (دراز،2000،ص378)ولقد اعتقد قادة الفكر التقليدي، أن المبادرة الفردية وجهاز الأسعار أقدر على تحقيق اعلي مستوى ممكن من الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع فقط، فيما لو ترك الأفراد يعملون ويتملكون ويتنقلون دون تدخل من الحكومة في نشاطهم الاقتصادي.

وكان مبدأ "دعهم يعملون، دعهم يمرون" هو الترجمة المباشرة لكافة جوانب الفكر، مالياً واقتصادياً وسياسياً (البطريق،آخرون،1994،ص115)

ويرى أدم سميث أن الدولة يجب أن تهتم فقط بالقضايا الدفاعية والقانونية دون أن تتخطى ذلك إلى المجالات الاقتصادية إلا في الحالات الاضطرارية.(سلوم،1990،ص289)

2- النظرية الكينزية

يرى الكينزيون أن النظام الرأسمالي عجز عن تحقيق التوازن الكامل في غياب تدخل الدولة، واستند هذا الرأي إلى أن الطلب الكلى الفعال، يمكن أن لا يصل إلى مستوى التشغيل الكامل لفترة طويلة من الزمن، مما يستدعى تدخلاً مباشراً من الدولة عن طريق زيادة النفقات العامة بالقدر الذي يزيد من الطلب الكلى عند مستوى التشغيل الكامل،الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى آثار سلبية مثل التضخم، مما يستدعى بالضرورة تدخل الدولة مرة أخري لكبح التضخم عن طريق تقليل حجم النفقات العامة.(بحوث اقتصادية، العدد51، 2010، ص112)

وانبثقت عن هذه الآراء مدارس تبنت فكر كينز وتمثلت أهم هذه المدارس، الكينزيون المحدثون والكينزيون الجدد.(العيسى،2006،ص17)

3- النقديون

يمثل تلك المدرسة الاقتصادي "ملتون فريدمان" وأصحاب هذه المدرسة يرون أن الاقتصاد الخاص في الأساس يتصف بالاستقرار، بالتالي فإن التدخل الحكومي عادة ما يضر أكثر مما ينفع، فالحكومة يجب أن يكون لديها سياسات نحو عدد محدود من متغيرات الاقتصاد الكلي مثل زيادة عرض النقود، والإنفاق الحكومي والضرائب، وأن تكون ميزانية الدولة متوازنة عبر الأربع إلى خمس سنوات.(خليل، 1994، ص93)

4- الكلاسيكيون الجدد

هذه المدرسة الفكرية الجديدة يأتي على قمة مفكريها Thomas Sargent – Robert Lucas وتستند هذه المدرسة على المعالجة الجديدة للاقتصاد الكلي من خلال نظرية توزان التوقعات الرشيدة التي تقوم على افتراض أن الأسواق في حالة توازن باستمرار.

والاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد مثل النقديون متحفظون، فهم بالتالي يرون أن للحكومة دوراً نسبياً بسيطاً في رسم السياسة الاقتصادية، وهذا نابع من وجهة نظرهم في أن الأسواق في حالة توازن.(خليل، 1994،ص96)

5- الكينزيون الجدد (ما بعد الكينزيون)

أصحاب هذه المدرسة أكثر تشدداً من ناحية التدخل الحكومي عن الكينزيون المحدثين فهم يرون أن الاقتصاد هو أساساً غير مستقر، ويضيفون إلى ذلك أنه ليس هناك اتجاه أو ميل للاقتصاد نحو التوازن الطويل الأجل، وهم يرون أن الاقتصاديات الحديثة مسيطر عليها المنشات الكبيرة والنقابات القومية، ويعتقدون أن قوى السوق ضعيفة ولن تكون قادرة على تحقيق الاستعادة من الركود.

لذلك فإنهم يرون أن على الحكومة أن تتدخل عن طريق التخطيط الديمقراطي، وإتباع السياسات الدخلية، أي فرض رقابة مباشرة على الأجور والأسعار بالإضافة إلى استخدام كل من السياسة النقدية والسياسة المالية.(Parkin,1984,p7)

6- المدرسة النمساوية

تعد من المدارس الحديثة، ولا يثق الاقتصاديون النمساويون في التدخلات الحكومية في النشاط الاقتصادي، ويرون أن الاقتصاد قد وضع على المسار الخاطئ منذ الثورة الكينزية وتقوم تلك المدرسة على فكرة رئيسية، هى التأييد لأي شئ يحرك الاقتصاد القومي نحو "اتركه يعمل"،فتأكيدهم

علـــى مـــذهب "اتركـــه يعمـــل"، يصـــنفهم فـــي نفـــس معســـكر النقـــديين الكلاســـيكيين الجدد.(العيسى،2006،ص21)

7- النفقات العامة في ظل العولمة

بعيداً عن اقتصاديات الدول الاشتراكية، فإن اقتصاديات الدول الرأسمالية عملت على الحفاظ على مبادئ الفكر الرأسمالي، ولم تتجاهل ما جاء به الاقتصادي "كينز" خاصة فيما يخص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ومدى فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فبعد الحرب العالمية الثانية وبروز معالم جديدة لنظام اقتصادي علمي يقوم على مبادئ العولمة التي اختفت بعد الكساد العالمي الكبير لسنة 1929، والإجراءات الحمائية التي اتخذتها العديد من الدول في سبيل الحد من آثارها ظهر ما يسمى بـ"دولة الرفاه الاقتصادي" التي تعنى إن الدولة لا تكتفي فقط بالتدخل من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي حسب كينز، وإنما هدفها يكون أوسع من ذلك باعتمادها على سياسة ميزانية نشطة، تسعى من خلالها لتحقيق الرفاه الاجتماعي للأفراد.(قدى،2006،ص13)

يتضح أن تطور مفهوم الإنفاق العام يرتبط أساساً بتطور الدولة في النشاط الاقتصادي وانعكاس هذا التطور في كافة أدوات السياسة المالية في الدولة، حيث يبين هذا التطور التغيرات التي حدثت على أنه مجرد استهلاك لجزء من الدخل القومي، أصبح ينظر إليه على أنه يحول جزء من هذا الدخل من فئة إلى أخرى.(عتلم، 1995،ص71)

3.5 الخاتمة

بعد أن تم استعراض مفهوم النفقات العامة وأركانها، والأهداف والآثار االاقتصادية للانفاق العام ترى الباحثة أن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلي زيادة حجم النفقات العامة، مما جعلها من أهم أدوات السياسة المالية في أي نظام اقتصادي كان، لما لها من آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة.

بالرغم من أهمية الانفاق العام إلا أنه كان هناك خلاف حول أهميته وتأثيره علي الاقتصاد، فيما بين النظريات الاقتصادية مثل الاقتصادي كينز، وما يتبعه من أنصار هذه المدرسة، ومنهم من يري أن القطاع الخاص يتجه دائما للاستقرار، ولا داعي لتدخل الدولة مثل المدرسة التقليدية وما يتبعها.

ونتيجة الأوضاع الاقتصادية كان لابد من ضرورة تدخل الدولة للمساهمة في النشاط الاقتصادي، من أجل ضمان فعالية أكبر للأداء الاقتصادي.

فالهدف من زيادة النفقات العامة له تأثير علي الجانب الاجتماعي أيضا من خلال تطوير الجانب الاجتماعي من صحة وتعليم وترشيد استخدام الأموال العامة، وتحقيق أقصي إنتاجية وتحسين الوضع الاقتصادي وتحسين متغيرات الاقتصاد الكلي، وذلك بهدف تحسين معدلات النمو الاقتصادي

الفصل الرابع

مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ونظرياته

4.1 المقدمة

4.2 المبحث الأول: النمو الاقتصادي وطرق تقديره

4.2.1 تعريف النمو الاقتصادي

4.2.2 مصادر النمو الاقتصادي

4.2.3 تقدير وقياس النمو الاقتصادي

4.3 المبحث الثاني: عوامل النمو الاقتصادي

4.3.1 العوامل الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي

4.3.2 تقديرات الناتج الحقيقي

4.4 المبحث الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

4.4.1 نظريات النمو الاقتصادي

4.4.2 العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

4.5 خاتمة

4.1 مقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية، فهو يخضع إلى جملة من العوامل والمحددات التي تعد من أساسيات عملية النمو الاقتصادي وتؤثر من خلاله علي باقي المتغيرات الاقتصادية، ويعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية، فالنمو الاقتصادي له مدلول اقتصادي واجتماعي فهو يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي من ناحية، ويعبر عن مدي تحسين رفاهية أفراد المجتمع من ناحية أخري.

وهذا ما يتضح من خلال هذا الفصل حيث يتم تقسيمه إلي ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول : ويتناول تعاريف النمو الاقتصادي وطرق تقديره.
- المبحث الثاني : ويتناول عوامل النمو الاقتصادي والتكاليف المترتبة عنه.
- المبحث الثالث : ويتناول أهم نظريات النمو الاقتصادي انطلاقاً من الفكر التقليدي بشقيه الكلاسيكي والنيوكلاسيكي إلى الفكر الحديث من خلال أفكار الكنزيين ....الخ، والعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

4.2 المبحث الأول: النمو الاقتصادي وطرق تقديره:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية، وهو من أهم المتغيرات الاقتصادية و أكثرها دلالة على الأداء الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع، وبالتالي يكون للنمو الاقتصادي مدلول اجتماعي واقتصادي، فهو المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي، ومحل اهتمام العديد من الاقتصاديين.

4.2.1 تعريف النمو الاقتصادي:

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو الاقتصادي وكذلك تحديد الفترة التي من خلالها يتم تحديد قيمة هذا المتغير.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه " الزيادة النسبية في الناتج القومي بالاسعار الثابتة"(Elchanan,1979,p139)

فيعرف النمو الاقتصادي بأنه "تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي عادة بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي"(الحبيب، 1994، ص400)

ويعرف أيضاً بأنه "الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من الناتج القومي خلال فترة زمنية"(كرم،1980،ص25)

كما يعرفه "ميشيل تودارو" النمو الاقتصادي "بأنه قدرة الأمة على عرض مختلف السلع للسكان بشكل متزايد ،وهذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الأيدلوجية والمؤسسية التي يتطلبها النمو"(Todaro,1989,P121)

يعرفه فيليب بيرو"هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي" (مصطفى،أحمد،1999،ص39).

ويؤكد بونيه "أن النمو الاقتصادي هو عملية توسع اقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة"(مصطفى،أحمد،1999،ص41).

من خلال التعاريف السابقة يبرز لنا أن النمو الاقتصادي هو:

1. متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي
2. متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي .
3. إن الارتفاع والانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي يعبر عن تحسن أو تدهور في النشاط الاقتصادي.

4. زيادة مستمرة في الناتج القومي.
5. التقدم التكنولوجي هو شرط ضروري ولكنه غير كاف.
6. وجود تغيرات أيديولوجية ومؤسسية تساند ذلك النمو.

أما أنواع النمو الاقتصادي، فهي ثلاثة أنواع حسب ما ذكرها(كرم،1980.ص27) وهي:-

النمو التلقائي

النمو العابر

النمو المخطط

النمو التلقائي: ذلك النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية، والاعتماد على قوى السوق الذاتية فى تحقيق التنمية الاقتصادية، وهى النظريات التي تتخذ أسلوبا بعيدا عن التدخل الحكومي المباشر، حيث تقوم قوى الطلب والعرض بتحقيق ما يتطلبه الاقتصاد من تغيرات بنيانيه تساعد علي نموه وتنميه(زهران،1988،ص69)

أما النمو العابر:فلا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة-عادة ما تكون خارجية – لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته،وتقع أكثر به الدول النامية،تحت هذا النمط من النمو.

أما النمو المخطط: فيكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع.(كرم، 1980،ص28).

4.2.2 مصادر النمو الاقتصادي:

مصادر النمو الاقتصادي كثيرة ومتنوعة، يصعب دراستها أو تحليلها جميعا، إلا انه أتفق علي وضع مصادر النمو الاقتصادي علي الشكل التالي(Todaro,1989,p115)

1. تراكم رأس المال، متضمنا كل الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات
2. النمو السكاني وبالتالي نمو القوي العاملة
3. التقدم التكنولوجي

وقد استخدمت دوال الإنتاج بصورة واسعة لدراسة المصادر السابقة وذلك لمعرفة أثر كل منها علي النمو الاقتصادي والشكل العام لتلك الدالة هو:

$$Y = F(L, k, A) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث

Y= الناتج القومي الإجمالي

L=العمل

K=رأس المال

A=الأرض

والملاحظ أن الدالة رقم (1) لا تحتوي البعد الزمني ولا تظهر حالة التكنولوجيا ،إلا إذا كانت متضمنة في عوامل الإنتاج، وعند اضافة البعد الزمني والتكنولوجيا إلى المعادلة تصبح

$$Y_t = F(A_t, L_t, k_t, T) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

حيث أن T= المستوى التكنولوجي

وقد قام كل من (C.W,Cobb) و (Paul H.Douglas) بتطوير شكل ملائم لدالة الانتاج، وأصبحت تعرف باسمها (Elchanan,1979,p143) وتاخذ الشكل التالى

$$Y_t = e^{\varnothing t}(A^{\alpha}_t, L^{\beta}_t, k^{y}_t, T) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

حيث $\varnothing$ ، α ، β، γ ثوابت.

4.2.3 تقدير وقياس النمو الاقتصادي:

الناتج المحلي الاجمالي "عبارة عن مجموع قيمة السلع النهائية من السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة تعرف عادة بسنة"(الحبيب، 1994، ص58)

تقييم الناتج المحلي الإجمالي (المحيميد، 2010،ص11).

1- يمكن قياس قيمة السلع والخدمات وفق الأسعار العادية في السوق ويطلق عليه الناتج المحلى النقدي،أي الناتج المحلى بالأسعار الجارية.

2- الناتج المحلى الإجمالي يشمل جميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في العام المحدد فقط دون غيره.

3- يجب أن تكون السلع والخدمات التي تدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي نهائية وليست وسيطة، وذلك حتى تكون الصورة حقيقية للنشاط الاقتصادي.

4- يدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الحدود الجغرافية للدولة.

5- لا يدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي السلع والخدمات التي تدخل السوق بصورة غير شرعية كالمخدرات والسلع المهربة وغسيل الأموال وغيرها.

وتعتبر تقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، وباعتبار أن النمو الاقتصادي هو مقدار التغير في الناتج، فإنه توجد ثلاث طرق لقياس حجم الناتج وهي:

1. طريقة الناتج من السلع النهائية والخدمات "طريقة القيمة المضافة"
2. طريقة الدخل
3. طريقة الإنفاق

وسوف نعرض هذه الطرق بشيء من الإيجاز

1. طريقة الناتج من السلع النهائية–طريقة القيمة المضافة–

وتعرف القيمة المضافة أنها الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج

القيمة المضافة= قيمة الإنتاج–قيمة المستلزمات = الإنتاج

وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة وتعبيراً عن حجم الناتج، كونها تتفادى الازدواجية في الحساب.

2. طريقة الدخل

الدخل المحلي عبارة عن "دخول عناصر الإنتاج التي لأسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة معينة عادة سنة" (الحبيب، 1994، ص62) وأن حساب الناتج القومي بطريقة الدخل يكون من خلال المعادلات الآتية :

الأجور والمرتبات + الريع + فائدة قطاع الأعمال + أرباح الأسهم + دخول الملاك + ضرائب التأمين الاجتماعي + ضرائب دخول الشركات + الأرباح غير موزعة = الدخل القومي (خليل، 1994، ص130)

3. طريقة الإنفاق

وفى هذه الطريقة يتم حساب الدخل الذي يدخل للفرد أو الدولة، وينفق منه على قضاء حوائجه كشراء السلع والملابس وغيرها من أوجه الصرف الأخرى،أو يدخر جزءا من هذا الدخل،كذلك يدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي صادرات الدولة ووردادتها ،ويسمى بصافي الميزان التجاري إضافة إلى ما يدخله المستثمرين من إضافات للناتج المحلي الإجمالي .

حيث أن الإنفاق الكلي :

$$Y = C + I + G + (X-M)$$

Y=الناتج المحلي

C=الإنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك)

I=إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص)

G=إنفاق القطاع الحكومي

(X-M)=يمثل إنفاق القطاع الخارجي (صادرات وواردات)

فالإنفاق أربعة أنواع :

أ- **الإنفاق الاستهلاكي (c)**:ويشمل كل ما ينفق من قبل الجمهور على شراء السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات.

ب- **الإنفاق الحكومي(G)**:ويقصد به كل ما تنفقه الحكومة من شراء السلع وما تدفعه من رواتب وأجور باستثناء معاشات التقاعد والهبات والإعانات الأخرى.

ج-**الإنفاق الاستثماري(I)**:ويشمل جميع ما ينفق على شراء السلع والخدمات الرأسمالية من آلات ومعدات وبناء المصانع الجديدة.

د-**صافى الصادرات والواردات (X-M)**:ويقصد به صافي التدفق التجاري للدولة مع بقية دول العالم حيث تصدر الدولة بعض منتجاتها وتستورد ما تحتاجه من الدول الأخرى في نفس الوقت،وتخصم الواردات من الصادرات ويتم إضافة الصافي إلى الناتج المحلى الإجمالي(المحيميد،2010،ص15).

ونستخلص من هذه الطرق الثلاثة أنها توصلت إلي نفس الشئ حيث أن الناتج = الإنفاق = الدخل

4.3 العوامل الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي:

تمثل عملية النمو الاقتصادي تفاعلاً بين عوامل عديدة سواء كانت اقتصادية أوفنية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية ونحن هنا بصدد دراسة العوامل الاقتصادية التي يكون لها تأثير في إحداث النمو الاقتصادي منها

1- رأس المال

وينقسم رأس المال إلى قسمين: رأس مال عيني، ورأس مال بشري، ويعتبر تراكم رأس المال عاملا مهما في تحديد حجم الإنتاج، وينتج تراكم رأس المال عندما تذخر الأمة ومن ثم تستثمر جزءا من دخلها الحالى،بقصد زيادة الإنتاج والدخل في المستقبل، كما يمكن أن ينتج تراكم رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية (Todaro,1989,P117)

2-عدد السكان

لا يقتصر دور السكان علي العنصر البشري فقط، بل إن السكان يمثلون مصدرا رئيسيا للطلب الفعال في المجتمع، ففي بعض المجتمعات قد تمثل قلة عدد السكان عقبة أمام النمو الاقتصادي بسبب ضيق السوق، وقد تكون كثرة السكان عقبة أمام النمو الاقتصادي إلا أن هذا الاعتقاد لا يمكن تعميمه علي جميع المجتمعات حيث أن العقبات التي تقف أمام النمو الاقتصادي قد تعود إلي السياسات الاقتصادية والظروف السياسية، والاجتماعية، ومن ثم فإن عدد السكان المناسب لأي مجتمع يعتمد علي مدي قدرة المجتمع علي استغلال العناصر، بما فيها السكان استغلالاً أمثل (الحبيب،1994،ص403)

3-عنصر التكنولوجيا

يعد من العناصر المهمة التي تعمل علي رفع معدل النمو الاقتصادي، فالدخل القومي ينمو بسبب تقدم المعرفة الفنية والتكنولوجيا،وأشارت العديد من الدراسات أن معظم الزيادة الحاصلة في حصة الفرد الحقيقية من الدخل القومي في الدول الصناعية، تعزى إلي التقدم التكنولوجي، والقليل يعزى إلي التراكم الرأسمالي.

4-الموارد الطبيعية

يمكن القول أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو، وذلك أن أيه دولة تتوافر لديها إمدادات من الموارد الطبيعية القابلة للنمو بسهولة، يكون النمو أسهل عليها من دولة آخري، فتنمية ما هو متاح من الموارد الطبيعية هي وسيلة هامة لدعم النمو، فالاستغلال غير الأمثل للموارد الطبيعية تعتبر من معوقات النمو

4.3.2 تقديرات الناتج الحقيقي:

تختلف تقديرات النمو الاقتصادي الحقيقي باختلاف تقديرات الناتج الحقيقي،إذ يرجع ذلك إلي طبيعة عوامل الإنتاج في كل مدى نرغب من خلاله تقدَّر قيمة الناتج الحقيقي. (كريم، 2009، ص92)

المدى القصير والمتوسط

تكون تقديرات الناتج الحقيقي في المدى القصير والمتوسط قائمة علي أساس ثبات عوامل الإنتاج،باستثناء عنصر العمل الذي يعتبر مؤثر على المدى القصير،أقل علي المدى المتوسط، فيظهر عامل رأس المال ممثلا في التراكم الرأسمالي، العامل الرئيسي في تحديد حجم الإنتاج وتكون معدلات النمو الاقتصادي في المدى القصير أقلَّ منها في المدى الطويل وذلك بسبب ثبات العوامل إذا تتراوح بين 1,5% و3%

المدى الطويل

تكون عوامل الإنتاج كلها متغيرة، وهو ما يسمح بالتوسع في العملية الإنتاجية، التي تكون غير محدودة وتتراوح معدلات النمو الاقتصادي علي المدى الطويل بين 2%و3,5%.

4.4 نظريات و نماذج النمو الاقتصادي:

إن دراسة النظريات القديمة لها أهمية كبرى، وهذا من الناحيتين العلمية والتاريخية ، ومن الناحية العلمية المقارنة بين نظريات الماضي والحاضر تجعلنا نتعرف علي مدى تطور المجتمعات منذ القدم، أما من الناحية التاريخية فتجعلنا هذه الدراسة لا نقع في أخطاء الماضي بل نتفادى ما هو معرقل.

وتوجد العديد من النظريات التي تفسر ظاهرة النمو الاقتصادي وجاءت هذه النظريات نتيجة التطور الذي يشهده النمو لاقتصادي مع مرور الزمن فالاقتصاديون يعملون علي مقارنة الحاضر والمستقبل فالتطلع لمستقبل اقتصادي أفضل، هو الذي دفع إلي تطور نظريات النمو الاقتصادي.

في هذا المبحث تتناول تطور هذه النظريات.

4.4.1 نظريات النمو الاقتصادي

1- النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي.

1-1 النمو الاقتصادي لدي الكلاسيك.

1-2 النمو الاقتصادي لدي النيوكلاسيك.

2- النمو الاقتصادي في الفكر الحديث.

2-1 النمو الاقتصادي لدي الكنريين.

2-2النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر.

1- النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي

يعتبر الفكر التقليدي بشقيه:الكلاسيكي والنيوكلاسيكي من أهم أوائل اتجاهات الفكر الاقتصادي تطرقاً للنمو الاقتصادي

1-1 النمو الاقتصادي لدي الكلاسيك

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن لتاسع عشر،وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا علي أساسها أفكارهم وأراءهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفيه تحقيقه.

وترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلي كل من آدم سميث"سنة1776،"دافيد ريكاردو،سنة1818، "طوماس مالتوس"سنة1798 وصولا إلي كل من"فرانك رامزي"سنة1928"وفرانك نايت"سنة1944.

1.تحليل آدم سميث

يري آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طيفي قادر علي تحقيق التوازن تلقائيا،ويعتبر سميث أن أساس عملية النمو يكمن في تقسيم العمل،والتخصص بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية،بما يؤدي إلي زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي(بخاري،2009،ص30)،يعتبر أن مسالة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية،وهو بذلك تستند إلي التحليل الديناميكي في عملية التوازن،ويعتبر إن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك الكلاسيك بذلك يدعون إلي ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء علي مستوي متقدم من الادخار، يساهم في الدفع من الاستثمار(فتح الله ولعلو:1981،ص108)

2- تحليل ديفيد ريكاردو

بني ريكادوا أفكاره وتحليله علي دعامتين أساسيتين هما

نظريه مالتوس للسكان

قانون تناقض الغلة

يقرر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي،والذي يخضع لقانون تناقض الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخري .

وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الاقتصادي،حيث يري أن عنصر السكان عندما يكون قليلاً بالنسبة للموارد الطبيعية،تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في قطاع رأس المال ومعدلات التراكم الرأسمالي،فترتفع الأجور،فيزيد النمو السكاني،وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة،وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الجهات الأراضي حتى الأقل خصوبة،مما يؤدي إلي ظهور قانون تناقض الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء،هنا يطالب العمال برفع أجورهم،فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز علي الاستثمار،فينخفض حتي يصل إلي حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو(بخاري،2009، ص31)، قسم ريكاردو المجتمع إلي ثلاث طبقات رئيسية هي: الرأسماليون،العمال،ملاك الأرض، ويري أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع علي كاهل الرأسماليين.

3-تحليل توماس مالتوس

كان مالتوس أراؤه المشهورة في النمو السكاني باعتباره زعيم المدرسة التشاؤميه،الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسم نظرية مالتوس للسكان والتي تنص علي "إن عدد السكان-إذا لم يضبط- فإنه سيزداد بمتوالية هندسية كل ربع قرن(25سنة)في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة"

ابراز أثر النمو السكاني علي النمو الاقتصادي،وبين أنه يجب أن يزيد نمو الناتج في الاقتصاد المحلي علي نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو ايجابي حقيقي، وليس مجرد نمو ظاهري لو زاد معدل نمو السكان علي معدل نمو الناتج في الاقتصاد المحلي(كريم،2010،ص96) وبالتالي فان زيادة السكان لا يقابلها زيادة في الموارد مما يشكل عقبة في سبيل النمو. إلا إذا صاحب ذلك زيادة في الطلب على العمالة من اجل زيادة الإنتاج، لان نمو طبقة العمال يعني نمو الطلب الفعال على السلع والخدمات ومن ثم دفع عجلة التطور الاقتصادي، والطلب على العمال يتوقف على حجم رأس المال العيني المتاح لذلك يقترح مالتوس زيادة معدلات الادخار بمقادير تتناسب مع حجم الاستثمار المطلوب حتى لا تحدث اختناقات.

2-1 النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في سبعينات القرن التاسع عشر على يد الفريد مارشال. حيث تم اكتشاف موارد جديدة وتحسنت المعارف الفنية وظهرت المخترعات الحديثة مما كان له اثر كبير على الإنتاج ودفع عجلة النمو.

هذا التطور انعكس على الأدب الاقتصادي الذي اتسم بالتفاؤل حيث اعتقد النيوكلاسيك بإمكانية استمرار عملية النمو دون حدوث الركود الحتمي الذي أشار إليه الكلاسيك.

تتميز المدرسة النيوكلاسيكية بالعناصر التالية:(تودارو،2009، 149)

1- أن عملية النمو الاقتصادي عملية متكاملة ومترابطة ومتوائمة. حيث أن نمو قطاع معين يدفع القطاعات الأخرى للنمو أيضا. وتقدم الصناعة مثلا يؤدي إلى تطور الزراعة وظهور صناعات جديدة أخرى.

هنا تبرز فكرة الوفورات الخارجية التي ساهم بها مارشال في الأدب الاقتصادي. حيث أن وجود أي مشروع يخلق منافع وفوائد لم تكن موجودة من قبل ويدفع لتوسيع دائرة الاستفادة منها بإنشاء مشروعات أخرى ترتبط بمستوى التقدم الذي تحقق في المشروعات الأخرى أو القطاعات الأخرى قبلها. مما يضيف إلى رصيد وحجم الخدمات المتاحة للجميع.

2- أن النمو الاقتصادي يتوقف على مدى ما يتوافر في المجتمع من عناصر الإنتاج اللازمة (العمل، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم) ويضاف إليها عنصر هام وهو التقدم التكنولوجي.

3- يرى النيوكلاسيك أن زيادة التكوين الرأسمالي مهمة من اجل إقامة المصانع والآلات وتبني التكنولوجيا المتطورة وترجمتها إلى أساليب جديدة للإنتاج.

4- رؤوس الأموال المستثمرة أو الممكن توجيهها للاستثمار تستمد من الادخار. ويرون أن هناك رغبة متوفرة لدى السكان في الادخار باعتباره عادة راسخة في الدول التي تسعى للتقدم.

5- يرى النيوكلاسيك أن المدخر ليس بالضرورة أن يكون هو المستثمر. حيث أن السكان وأصحاب الدخول المختلفة يستطيعون الادخار عن طريق شراء السندات والأسهم التي يوفرها سوق رأس المال. كما يستطيع رجال الأعمال القيام باستثماراتهم عن طريق الاقتراض من البنوك والأفراد. ويجمع سوق رأس المال بين المدخر والمستثمر ويتحدد في هذا السوق الثمن الذي يلتقي عنده في نقطة التوازن عرض المدخرات مع الطلب عليها وهو سعر الفائدة.

6- يلعب سعر الفائدة في الفكر النيوكلاسيكي دورا أساسيا في تحديد الاستثمار حيث يقارن المستثمرون بين معدل العائد المتوقع بين أي مشروع استثماري ومعدل الفائدة المدفوع على القروض المطلوبة للقيام بهذا المشروع.

7- يرى النيوكلاسيك أن هناك دورا تكامليا بين رأس المال والتكنولوجيا في دفع عملية النمو للإفلات من حالة الركود. حيث أسسوا رأيهم المتفاءل على عاملين:

الأول: يتعلق بالتقدم التكنولوجي: باعتباره تقدما مستمرا ويكفل القضاء على أية ضغوط ركودية قد تفرضها ندرة الموارد الطبيعية.

الثاني: مرونة الطلب على الأرصدة المتاحة للاستثمار: حيث يرون أن هذه المرونة مرتفعة بمعني أن أي انخفاض ولو بسيط في أسعار الفائدة سيترتب عليه زيادة كبيرة في المشروعات الاستثمارية. وبالتالي فان الدخول في مرحلة الركود ليس أمرا سهلا أو ممكنا.

8- أن النمو الاقتصادي لا يتحقق بطريقة مفاجئة وإنما بالتدريج

9- يؤيد النيوكلاسيك رؤية الكلاسيك في ضرورة الحرية الاقتصادية حيث أن المنافسة الحرة وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في أضيق الحدود هو الأسلوب الأفضل لدعم التنمية.

10- حسن النيوكلاسيك في نظرية التكاليف النسبية وأكدوا على مزايا التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة الخارجية حيث تزداد الدخول القومية بمعدلات تمكن الدول المتخلفة من تكوين معدلات مرتفعة من التركيم الرأسمالي والتي بدورها تستخدم في تمويل عملية التنمية في تلك الدول.

إلا أنهم يوافقون على فرض قيود على التجارة الدولية وذلك في حالة الصناعات الناشئة أو إذا ترتب عليها إفادة للاقتصاد القومي شريطة أن يكون لفترة قصيرة وليس دائما.

كما شكك النيوكلاسيك في إمكانية استفادة جميع الدول في المدى البعيد من مزايا حرية التجارة الدولية حيث خشوا من تدهور معدلات التبادل الدولي لغير صالح الدول الصناعية القديمة بسبب قصورها في تجديد صناعاتها بما يتواءم مع التقدم في مستويات الصناعات الأخرى في الدول المتقدمة المنافسة، أن النموذج النيوكلاسيكي في التطور والتنمية أكثر انطباقا على الدول الرأسمالية المتقدمة ويصعب تطبيقه بمجمله على الدول الأقل تقدما.

1- النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

1-2 النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي (جون مينارد كينز 1883 – 1946)

نادى كينز بسيادة نظام السوق، وركز على أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصاد القومي، يرى أن الدولة يجب أن تتدخل لتعويض أي نقص يحدث في الطلب الفعال،ونظام السوق سوف يحقق التوازن في الاقتصاد القومي، ويمكن حدوث التوازن عند نقطة تقع دون مستوى التوظف الكامل، وأن الطلب الفعال هو المحرك الأساسي الذي يعتمد عليه كل من الدخل القومي وحجم العمالة. والطلب الفعال يشمل كلا من الاستهلاك والاستثمار ويعتمد على الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار.

الميل الحدي للاستهلاك يعتمد على الدخل والميل الحدي للاستهلاك mpc وهو أقل من واحد حيث يستمر الاستهلاك، ويرتفع بارتفاع الدخل وفقا ل mpc حتى يصل إلى نقطة معينة، يبقى فيها الاستهلاك ثابتاً، وتذهب الزيادة في الدخل إلى الادخار،(كريم، 2009، ص111).

يرى كينز انه إذا حدث ركود في الاستثمار فلابد أن يرفع المجتمع من mpc لان ذلك يشجع زيادة الإنتاج والعمالة، وبالتالي زيادة الدخل القومي بنسبة اكبر من الزيادة في الاستهلاك وفقا لفعل المضاعف.

العنصر الثاني الأساسي المؤثر على الطلب الفعال هو الاستثمار، والذي يعتمد على سعر الفائدة من جهة وعلى الكفاية الحدية لرأس المال Marginal Efficiency Of Capital (MEC) من جهة أخرى، والتي تعرف بأنها معدل الخصم الذي لو خصمت به الإيرادات المتتالية للأصل الرأسمالي لكانت قيمتها مساوية لثمن شراء هذا الأصل. وهي باختصار معدل العائد الصافي على رأس المال، وتأثيرها على الاستثمار اكبر من تأثير سعر الفائدة حيث أن انخفاض سعر الفائدة في جو مليئ بعدم التأكد من فرص الربح في المستقبل، يؤثر تأثيراً كبيرا على نفسية المستثمر الخاص، بحيث يجعله يحجم عن الاستثمار،ويرى كينز انه كلما انخفض سعر الفائدة، كان ذلك مفيدا للاقتصاد القومي، لأنه يساعد على زيادة الاستثمار.

تحتل دالة الاستثمار مكاناً هاما في نظرية كينز ولذلك أي نقص في الاستثمار الخاص، لابد وان يكمل بالاستثمار العام الحكومي، لان نقص الطلب الفعال الناجم عن انخفاض الاستثمار الخاص يؤدي إلى فجوة انكماشية، لابد أن تقفل بواسطة الاستثمار الحكومي والذي سيؤدي إلى زيادة الدخل من خلال فعل المضاعف.

حذر كينز من أن يؤدي الاستثمار الحكومي إلى إضعاف فرص الاستثمار الخاص، بل يجب على الحكومة أن تسلك في استثماراتها مسلكا يسهم في زيادة ثقة المستثمرين في القطاع الخاص، ولا

يجب أن تدخل كمنافس لهذا القطاع بل تدخل كنشاط تعويضي ودافع لزيادة التفاؤل لدى أفراد المجتمع في استثمار مدخراتهم.

اعتبر كينز أن أزمة الكساد الكبير، هي أزمة قصور في الطلب، وليس أزمة فائض في العرض.

وهو يرى أن حلها يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لسيرورتها.

وعليه فإن الأمر يتطلب –حسب كينز– تحديد محددات الطلب الكلي (القومي)، وذلك لمعرفة السياسات المناسبة.

تحريك الطلب الكلي يكون إما بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل، أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة، أو بتحريكهما معاً.

لكن المشكلة هي استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل أزمة مثل أزمة الكساد 1929.

الحل الذي اقترحه هو تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وذلك لتحريك الطلب الكلي، فالإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي (لأنه يرفع دخل المستهلكين)، كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص (بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام)

شروط الإنفاق: يجب أن يخصص هذا الإنفاق، إما في الاستهلاك العام (زيادة دخول الوظيفة العمومية، زيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية، تقديم إعانات للعاجزين...)، أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة (بناء الطرقات والموانئ، المستشفيات، المدارس...). وذلك لتفادي تأزم ظاهرة الكساد.

ومنه تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تعود عملية النمو والتنمية للسير من جديد.

ولكن يؤخذ عليه أن سياسة الزيادة في الإنفاق الحكومي، قد تكون إيجابية في بعض الظروف (ظروف الكساد)، لكن غير ذلك في ظروف أخرى (مثل أزمة الركود التضخمي)، سياسة قليلة الفعالية في الدول النامية، وذلك بسبب عدم رشادة الإنفاق الحكومي، عدم مرونة الاستثمار لتغيرات أسعار الفائدة، تتطلب سياسة كينز في تحفيز عملية النمو تدخلات حكومية كبيرة، مما يستدعي أموال كبيرة، وهذا الأمر غير متوفر للدول المتخلفة.

2-2 النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر

1-نظرية مراحل النمو لـ "روستو (تودارو، 2009، ص124-125)

قدمت من طرف الاقتصادي **"والت ويتمان روستو W. W. Rostow "** سنة 1960 والتي لقيت صدى كبير، أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كمبردج، هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة.

حيث حاول روستو في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تمشي عليها للوصول إلى التقدم.

لخص هذه الخطوات في خمسة مراحل:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة اللانطلاق.
- مرحلة النضج.
- مرحلة الاستهلاك الوفير.

• يمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي:

مرحلة المجتمع التقليدي:

تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف،وسماتها نفس سمات العصر التاريخي الأول –أي ما قبل التاريخ– من مظاهرها سيادة الطابع الزراعي التقليدي والصيد ذات الاكتفاء الذاتي، تمسك المجتمع بالتقاليد والخرافات، تفشي الاقطاع، انخفاض الإنتاجية، انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، وقد ضرب روستو مثلاً لدول اجتازت هذه المرحلة الصين ، دول الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط، وبعض دول أوروبا، وذلك كله في القرون الوسطى،وهذه المرحلة تكون عادة طويلة نسبياً، وبطيئة الحركة.

مرحلة التهيؤ للانطلاق:

هي المرحلة الثانية من مراحل النمو عند "روستو"، من مظاهرها حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي، فعلى المستوى غير الاقتصادي نجد بروز نخبة تدعو إلى التغيير وتؤمن به، بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة.

أما على المستوى الاقتصادي فنجد، زيادة معدل التكوين الرأسمالي (بروز نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار)، بداية تخصص العمال في أنشطة معينة، بداية ظهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي، ظهور الاستثمارات (بناء الطرقات، المواصلات...)

لكن مع ذلك كله يبقى نصيب الدخل الفردي منخفض لا يتجاوز حسب روستو في ذلك الوقت 150 دولار سنوياً.

وضرب مثلاً لدول اجتازت تلك المرحلة: ألمانيا، اليابان، روسيا، وذلك مع بداية القرنين الماضيين.

مرحلة الانطلاق:

وهي المرحلة الثالثة والحاسمة في عملية النمو،وفيها تصنف الدولة على أنها ناهضة أو سائرة في طريق النمو،حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها، ومن مظاهرها إحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع، إنشاء الصناعات الثقيلة،والنهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل، ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5 % أو أقل إلى أكثر من 10 %، بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة، بروز إطارات سياسية واجتماعية مواتية إلى حد كبير ودافعة للنمو المطرد ذاتياً، تراوح الدخل –حسب روستو– بين 150 و200 دولار سنوياً في ذلك الوقت، وضرب روستو مثلاً بدول اجتازت هذه المرحلة روسيا بين 1890 و 1914، اليابان بين 1878 و 1900، كما يرى روستو أن هذه المرحلة مرحلة قصيرة نسبياً، حيث تتراوح مدتها بين 20 و30 سنة.

مرحلة النضج:

وفي هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصادياً، ومن مظاهرها استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، التجارة، الخدمات)بشكل متوازي، انتشار وتطور التكنولوجيا على شكل واسع، حيث يتراوح الدخل الفردي فيها بين 400 و 600دولار.

مرحلة الاستهلاك الوفير:

وهي آخر مراحل النمو كما تصورها روستو، تكون الدولة فيها قد بلغت شوطاً كبيراً في التقدم،ومن مظاهرها يعيش سكانها في سعة من العيش، الدخول الفردية مرتفعة جداً، لا تشكل في ظلها الضروريات –الغذاء، السكن، الكساء...– الأهداف الرئيسية للفرد، زيادة الخيارات الاستهلاكية للفرد، رغم الصدى الكبير الذي لقيته هذه النظرية إلا أنها قوبلت من جهة أخرى بالنقد الشديد، وذلك من عدة جوانب منها مشكلة صعوبة التفريق بين المراحل، خصوصاً بين المرحلة الثانية والثالثة،و إمكانية تضليل واضعي السياسات،الواقع أثبت أن بعض الدول تجاوزت وتخطت بعض المراحل في مسيرتها التنموية مثل جنوب شرق أسيا،عدم القدرة على الجزم بإعادة تطبيق مراحلها على الدول المتخلفة حاليا، وفي تلك الظروف.

2- نموذج هارود – دومار في النمو الاقتصادي

Evsey Domar اقتصادي أمريكي بولندي المولد وهو كنزي بارز (1914-1997) Roy Harrod اقتصادي بريطاني (1900-1978)

يركز نموذج هارود – دومار في النمو الاقتصادي على الدور المزدوج للاستثمار:

حيث أن زيادة الاستثمار من ناحية تخلق طلب فعال لان الاستثمار يعتبر جزءا من الإنفاق الكلي للمجتمع، ومن ناحية أخرى فان الاستثمار يزيد القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي من السلع والخدمات، يفترض النموذج أن

1. الاستهلاك في المدى الطويل يمثل نسبة ثابتة من الدخل القومي أي أن الميل الحدي للاستهلاك (MPC) في المدى الطويل ثابت وبالتالي فان الميل الحدي للادخار (MPS) يعتبر ثابتا أيضا.
2. APS = MPS (الميل الحدي للادخار = الميل المتوسط للادخار)
3. ثبات معامل رأس المال أي النسبة بين رأس المال والدخل القومي . ويمكن النظر إلى هذه النسبة بطريقة أخرى باستخدام إنتاجية رأس المال والتي تساوي مقلوب معامل رأس المال.
4. ثبات المستوى العام للأسعار أي أن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي
5. عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار والاستثمار وان إجمالي الاستثمار الذي يرغب المنتجون القيام به يساوي إجمالي الاستثمار المحقق.
6. وجود بطالة في عنصر العمل وبالتالي لا يوجد قيود على عرض العمالة.
7. دالة الإنتاج لا يوجد فيها إحلال بين عناصر الإنتاج

و يعتبر هذا النموذج كامتداد للفكر الكينزي الجديد، حاول هذان الاقتصاديان تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية، وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية، على الشكل التالي:

$$DY/Y = s / k$$

أي أن: **معدل النمو الاقتصادي = معدل الادخار القومي / معامل رأس المال.**

وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج:

$$DY/Y = s / k - n$$

أي أن: **معدل النمو الاقتصادي = [(معدل الادخار القومي / معامل رأس المال) – معدل نمو السكان].**

ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار، علاقة عكسية بكل من معامل رأس المال، ومعدلات النمو السكاني المرتفعة.

انطلاقاً من المعادلة السابقة نستنتج أن سبب تأخر وتخلف الدول المتخلفة يرجع إلى ضعف معدلات الادخار والاستثمار القومي، أو ارتفاع معامل رأس المال (رأس المال / الناتج)، وذلك بسبب ضعف التقدم التكنولوجي، أو بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني.

الحقيقة أن جميع هذه الظروف متوفرة في الدول المتخلفة، وأصبحت حجر عثرة أمام خططها التنموية.

4.4.2 العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي:

تعد مسألة تأثير الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي من المسائل الرئيسية لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر علي النمو الاقتصادي،وذلك بسبب الدور الرئيسي والحكومي الذي يلعبه الإنفاق الحكومي كسياسة مالية في يد الدولة للتدخل في الاقتصاد وإعادة التوازن وتحقيق أهداف الدولة، ومن خلاله يمكن أيضا استقراء واقع ومستقبل التوظيف، وحجم الطلب الكلي، واتجاهات التكوين الرأسمالي واتجاهات الأسعار والتي تعد بشكل عام مرآة للنمو الاقتصادية

ويعتبر موضوع الإنفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي من الموضوعات التي بُحثت من جوانب متعددة ومختلفة، فعلي سبيل المثال يشير القريني(2004) إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الدولة النامية إنما يتوقف إلي حد كبير علي قدرة هذه الدول علي الإنفاق علي التعليم والصحة والأمن والدفاع والبنية التحتية.

لذا فإن قدرة الدولة علي الإنفاق الحكومي علي القطاعات المختلفة، تتوقف علي قدرة هذه القطاعات علي زيادة الإنتاج المحلي، وبالتالي الإنتاج الوطني وتنويع هذا الإنتاج،مما يسمح بتنمية قدرة الدولة علي التراكم الرأسمالي، ودفع معدل النمو علي مستوي مرموق"(القريني،2004،ص32)

بينما أتباع المدرسة الكنينزية: يؤكدون علي أهمية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي،إذ يعتبرون أن الإنفاق الحكومي وسيلة مهمة من وسائل توزيع الثروة وتحويل القوة الشرائية من فئة إلي أخري داخل المجتمع، وزيادة التوظيف ومن ثم الدخل.

ويعتبر أوديدكن Odedekun أن هناك علاقة إيجابية للإنفاق علي التجهيزات الأساسية وبقية الإنفاق العام علي النمو الاستثماري في الدخل الطويل وقد نحي إرضيمون وآخرون1997 منحي آخر حيث لخص ذلك الباحث عبد الله القريني في دراسته حين ذكر أن الإنفاق الحكومي

الاستثماري له نتائج سلبية علي الإنفاق الاستثماري الخاص،وأن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي له تأثير سلبي علي الإنفاق الاستثماري الخاص.(العيسى،2006، 56)

ويري آل الشيخ 2001 أن الإنفاق الحكومي يؤثر ويتأثر بإعادة هيكلية الاقتصاد ومستوي التنمية الاقتصادية في الدولة، وقد أجرى الباحث دراسة قانون فاجنر لبحث العلاقة بين نصيب الإنفاق الحكومي الحقيقي وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي الفردي لعدد من سبع وعشرين دولة في مستويات متفاوتة من مراحل التنمية الاقتصادية، وقد وضحت نتائج الدراسة إلى أن علاقة قانون فاجنر موجودة في حالة ماليزيا وباكستان وتونس وفنزويلا،بينما هناك دولة واحدة فقط هي اندونيسيا التي تدعم التوجه الكينزى لسياسات الاقتصاد الكلي ويشير الباحث حمدال الشيخ إلي أن أهمية مستوي الإنفاق الحكومي بالنسبة للنمو الاقتصادي تختلف من دولة إلى أخري بحسب هيكلتها الاقتصادية ومستوي التنمية فيها،وأن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي علاقة تبادلية،بمعني أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي كما تقترحه سياسات التوجه الكينزى،والعكس صحيح أيضا،حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلي زيادة الحاجة إلي زيادة الإنفاق الحكومي، وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي، وهو ما يقتضيه"قانون فاجنر" (آل شيخ،2001،ص155-157)

4.5 الخاتمة

لا يوجد اختلاف في أن أي نمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للدولة،فهو مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي.

ومن خلال ما سبق ترى الباحثة أن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز أساسا في عوامل الإنتاج:العمل، رأس المال، والتكنولوجيا إضافة إلي عوامل ومحددات أخري لها تأثير علي حجم الناتج من ثم علي عملية النمو الاقتصادي، وهذا لا يرتبط بتحقيق مزايا إنتاجية فقط بل يرتبط بمدي قدرة الدولة علي تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل.

وانطلاقا من النظريات ونماذج النمو الاقتصادي، والتي اختلفت في تفسيرها لعملية النمو، فالنظريات التقليدية أعزت النمو الاقتصادي إلي عملية التراكم الرأسمالي، إلا أن التحليل الكينزي ومن تم نظريات الفكر المعاصر،أكدت علي أهمية الدور الذي تلعبه الدولة من خلال سياستها المالية المتمثلة في الإنفاق العام على عملية النمو.

الفصل الخامس

5 . واقع الاقتصاد الفلسطيني

5.1 المقدمة

5.2 المبحث الأول: أداء الاقتصاد الفلسطيني

5.2.1 مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني

5.2.2 تأثير الاغلاق على الاقتصاد الفلسطيني

5.3 المبحث الثاني: خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الإصلاح الاقتصادي

5.4 المبحث الثالث: الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية

5.4.1 الايرادات العامة

5.4.2 النفقات العامة

5.5 الخاتمة

5.1 مقدمة

تعتبر دراسة الاقتصاد الفلسطيني في ظل الظروف التي مرت بها الأراضي الفلسطينية ما تزال من الدراسات الصعبة لندرة المراجع المتخصصة، ويعتبر اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة من الاقتصاديات الناشئة، التي تواجه مجموعة من العوائق والتحديات، من تدهور المؤشرات الاقتصادية أهمها ارتفاع البطالة، وانتشار الفقر، وصغر حجم السوق، وكذلك يواجه الاقتصاد الفلسطيني بنيه تحتية مدمرة، فقد كانت سياسة الاحتلال الإسرائيلي تهتم بتدمير البنية التحتية الفلسطينية أكثر من بنائها، بالإضافة إلي الحصار المفروض علي تصدير المنتجات الفلسطينية، جعل السوق الفلسطيني سوقا استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية، كل هذه السياسات كان لها دور الأقوى في الحد من قدرة القطاع الخاص الفلسطيني، في أن يقوم بلعب الدور الريادي،الذي كان مطلوب منه في قيادة الاقتصاد الفلسطيني(السمهوري،2005،ص57)

ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الفلسطيني لم يخضع في تطوره، ومنذ الانتداب البريطاني1917وحتي قيام السلطة لأية سياسة وطنية توجه مساره، وتحدد مساره وفقا لأهداف اقتصادية وطنية،ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية فقد عملت علي إدارة شؤون الشعب الفلسطيني في كافة مجالاته، ولكن غياب الرقابة، وانتشار الفساد واستمرار العدوان الإسرائيلي أدت إلي تدهور الاقتصاد الفلسطيني بشكل مأساوي، وصولا إلي الواقع الحالي والأزمة الاقتصادية الصعبة والتحديات الجديدة التي تواجه الحكومة بعد الانتخابات التشريعية لعام2006وفوز حركة المقاومة الإسلامية–حماس– في الانتخابات

وتم تقسيم هذا الفصل إلي ثلاثة مباحث رئيسية وهي كالتالي:.

المبحث الأول: ويتناول أداء الاقتصاد الفلسطيني

المبحث الثاني: يتناول خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الإصلاح الاقتصادي

المبحث الثالث: ويتناول الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية

5.2 أداء الاقتصاد الفلسطيني:

منذ أيار 1994، ومع انتقال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلي الضفة والقطاع عبر سلطة الحكم الإداري الذاتي كان لابد لها من مواجهة معطيات متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إلي جانب ممارستها للدور السياسي المركزي(التقرير الاقتصادي،1994، ص2،www.ahewar)

فقد شهدت المناطق الفلسطينية تطويرا ملحوظا خلال الفترة الأولي من المرحلة الانتقالية، التي امتدت من النصف الثاني من عام 1994وحتي النصف الأول من 1996، ثم بدأ الوضع الاقتصادي بالتدهور نتيجة تدهور الوضع السياسي حتى نهاية عام 1998، فقد شهدت تلك المرحلة تدهورا اقتصاديا نجم عن الاغلاقات المتكررة وتراجع المساعدات الدولية، ثم دخل الاقتصاد الفلسطيني الألفية الثالثة بمعدلات نمو ايجابية، ورغم التوقعات الايجابية للاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2000 إلا أن هذا العام شهد حصار والإغلاق العسكري والاقتصادي الشامل الذي فرضته إسرائيل علي الضفة الغربية وقطاع غزة،بعد اندلاع انتفاضة الأقصى ليضع الاقتصاد الفلسطيني علي حافة الانهيار مما أدي إلي ارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر(مركز الزيتونة،2006،ص3)

5.2.1 مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني:

هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد أداء الاقتصاد الفلسطيني منها: حجم الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الدين العام ...الخ.

وفيما يلي استعراض عام لبعض المؤشرات الاقتصادية

1- الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أبرز مؤشرات النمو الاقتصادي الذي يعكس حركة النشاط الإنتاجي في العام مقارنة بالأعوام السابقة،ومن ثم الحكم علي الأداء الاقتصادي العام وعلي مدي تقدمه أو تراجعه.

يقصد بالناتج المحلي " هو القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما"(مقداد، 2009، ص 98)، شهد الناتج المحلي الفلسطيني تطورا ملحوظا خلال الفترة مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية وهي الفترة ما بين (1994- 1999)، والتي جاءت عقب اتفاق أوسلو عام 1994، حيث استمر هذا الرواج في الاقتصاد حتى النصف الأول من العام 1996، حيث بدأت الأوضاع بالتدهور نتيجة لتدهور الوضع السياسي، ظل هذا التراجع حتى نهاية العام 1998، هذا التراجع الذي كان ناتجا عن كثرة الإغلاقات المتكررة للمعابر الفلسطينية وكذلك تراجع

حجم المساعدات الدولية، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي، حيث بلغت قيمة الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن ذلك ما يقارب 2800 مليون دولار (مركز زيتونة للدراسات والاستشارات،2006، ص5).

حقق الاقتصاد الفلسطيني معدلات نمو غير مسبوقة خلال الفترة 1994- 1999 إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 33 %عام 1999، ليصل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي 1965 دولاراً بمعدل نمو 3.5% ، وسط توقعات أن يستمر الاقتصاد في النمو خلال العام 2000، وبدى الاقتصاد متجها نحو مسار نمو أكثر استدامة في منتصف1999 (تقرير الأونكتاد الخاص بفلسطين، 2001، ص 2).

واستمرت كل هذه التوقعات الإيجابية للاقتصاد الفلسطيني حتى سبتمبر 2000، ولقد شهد الأداء الاقتصادي خلال عام 2000 نقطة تحول الأراضي الفلسطينية فقد شهد بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وتوسيع لسياسة الإغلاق الإسرائيلية (سلطة النقد الفلسطينية،التقرير السنوي الأول، ص4)

بحلول عام 2006 وتقدم حركة حماس في الانتخابات، ازداد وضع الاقتصادي سوءا لما فرضه العالم الخارجي من حصار أدى إلى تراجع في معظم مؤشراته، فنجد أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين الثاني والثالث للعام 2006 قد تراجعت بنسبة8.9% (سلطة النقد الفلسطينية ، 2007، ص 15).

حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة (2007 – 2011) نمواً بنسبة % 9.3 عما كان عليه سابقا، و تابع الناتج المحلي ارتفاعه الذي شهده في الأربع سنوات الأخيرة حيث ازداد بنسبة 7.1% في الربع الأخير من العام 2011، وبالتالي زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي ليصل إلى 6.3% (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، ص14)

والجدول التالي يوضح تطور الناتج المحلي الحقيقي من العام 1996- 2011 بالاسعار الثابثة

رقم الجدول (1-5)

تطور الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة (1996-2011) مليون دولار

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الاجمالى	3286	3701.7	4148	5535	4147	3811	3301	3801	4198	4560	4322	4554	4878	5239	5754	6326.0
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (%)		12.7	12.1	33.4	-25.1	-8.1	-13.4	15.1	10.5	8.6	-5.2	5.4	7.1	7.4	9.8	9.9

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى

1. موقع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، احصاءات الحسابات القومية
2. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011، ص 15.
3. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الخامس عشر، رام الله 2009، ص94.

4. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله 2006، ص52

واستمر الارتفاع حتي وصل إلي6323 مليون دولار عام2011، ومثل الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية الشطر الأكبر من الناتج الإجمالي الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع، فبلغ76.5%في سنة2010 مقابل23.5% في قطاع غزة، وهذا يعود إلي التفاوت الكبير في أعداد السكان وحجم القوي العاملة، ومساحة الأرض، والموارد الطبيعية وغيرها(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2010،ص335).

شكل بياني رقم (1-5)

تطور الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة (1996-2011) مليون دولار

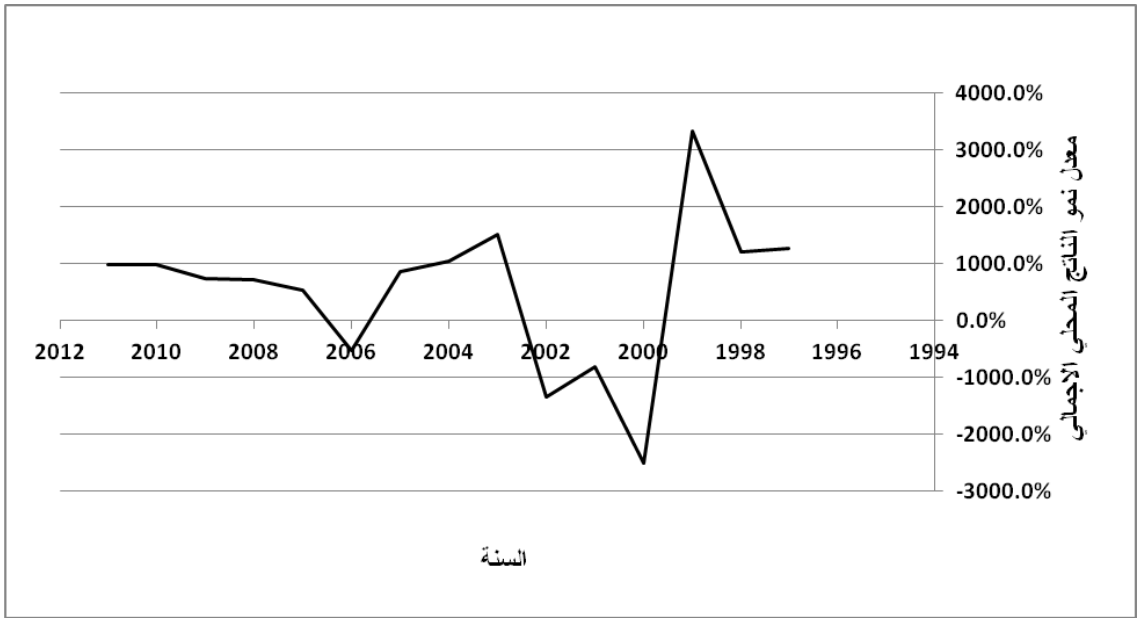

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى

1. موقع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، احصاءات الحسابات القومية [2]
2. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011، ص 15.

2- نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعد هذا المقياس من أبرز المؤشرات الواسعة الانتشار والتي تعكس متوسط حصة الفرد من الناتج أو الدخل المحلي، وذلك لسهولة حسابه ويسر استخدامه وامكانية مقارنته على المستوى المحلي والمستوى الدولي، إلا انه لا يعكس حقيقة توزيع الدخول بين المواطنين، ومن ثم فهو مجرد مؤشر عام استرشادي تقريبي.

كما يأتي حساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إطار الاستجابة للزيادة في عدد السكان الفلسطينيين على الأقل سواء من ربع فترة زمنية لأخرى أو من سنة لأخرى، حيث يتجه هذا

[2] http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/percapita%20constant.htm

التغير باستمرار نحو التزايد على الرغم من حدوث تقلص في الزيادة الطبيعية للسكان.(التقرير الاستراتيجي،2010،ص338).

ويتضح من خلال جدول رقم (2-5) ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام2010 ارتفع إلي 1,502.4 دولار مقارنة بـ 1,415 دولار عام2009 محققا نمو مقدار6.1 %، ويلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بلغ 1429 دولار عام 2000، ثم اتخذ مساراً متراجعاً ومتقلباً من عام لآخر دون أن يعود في السنوات اللاحقة إلى حجمه السابق

جدول رقم (2-5)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية حسب الربع بالاسعار الثابتة بالدولار الأمريكي

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010**	2011
الربع الاول	355.3	294.8	278.2	280.3	313.8	318.7	336.1	322.1	329.4	325.2	363.2	384.4
الربع الثاني	379	327.4	255.3	297.2	316.2	329.2	335.5	338	340.9	364.2	380.4	408.5
الربع الثالث	387.9	330.9	259.8	313.4	350.4	358.1	314.4	327.6	351.5	362.5	375.6	407.4
الربع الرابع	306.7	316.2	276.7	303.9	336.6	381.2	289.4	315.5	334.5	363.8	383.2	-
المجموع	**1429**	**1269**	**1070**	**1194.8**	**1317**	**1387.2**	**1275.4**	**1303**	**1356.3**	**1415.7**	**1502.4**	**1200.3**

1997هي سنة الاساس للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، ٢٠٠٤ هي سنة الاساس للفترة ٢٠٠٤-٢٠١١

المصدر: موقع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، احصاءات الحسابات القومية[3]

شكل بياني رقم (2-5)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية حسب الربع بالاسعار الثابتة بالدولار الأمريكي

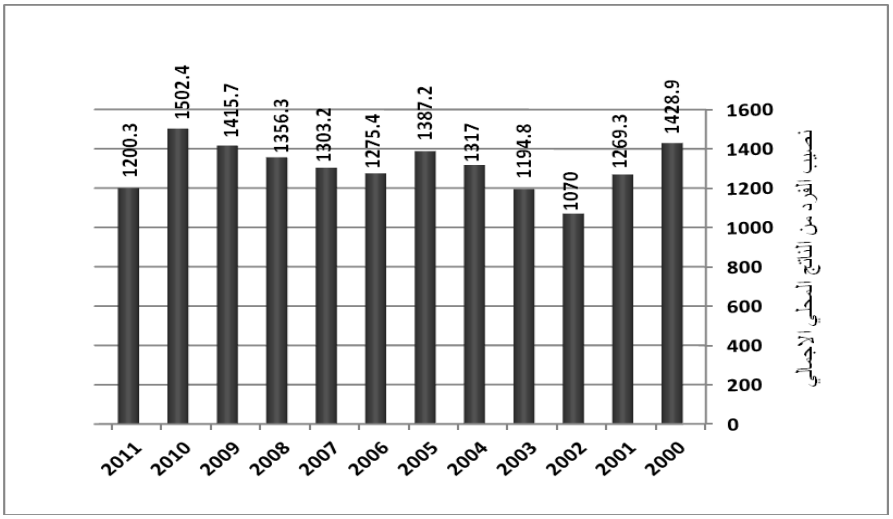

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى

[3] http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/percapita%20constant.htm

موقع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، احصاءات الحسابات القومية

3- الدين العام

يعرف الديْن العام على أنه الرصيد القائم (غير المسدد) للالتزامات الحكومية المباشرة وغير المباشرة، والمترتبة على الحكومة دفعه تسديداً لالتزاماتها.(ماس، مراجعة نقدية، 2005،ص1)

تبين أرقام إجمالي الدين العام لسنتي 2009,2010إلى أنه ما زال في حالة تصاعد مستمر،إذا ارتفع من1.732مليون دولار عام2009 إلي1.883 مليون دولار سنة2010 بنسبة 8.7%

الجدول التالي يبين تطور الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة (2000 -2010)

جدول رقم (3-5)

تطور االدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة (2000-2010) مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الرصيد	795	1190	1090	1236	1422	1602	1493	1431	1544	1732	1880

المصدر: الأرقام لسنوات 2000-2008 سلطة النقد الفلسطينية،التقرير السنوي الرابع عشر لعام 2008، رام الله، تموز 2009.
الارقام لسنتي 2009-2010 موقع وزارة المالية الفلسطينية[4]

5.2.2 تأثير الإغلاق الإسرائيلي علي الاقتصاد الفلسطيني:

إن سياسة الإغلاق ليست جديدة، حيث استخدمتها إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967،وتم تكثيف سياسة الإغلاق الإسرائيلية تدريجيا، وفي أواخر الثمانيات وبداية التسعينات ووفي أعقاب لانتفاضة الأولي، ومنذ ذلك الوقت أصبحت سياسة الإغلاق ثابتة فقد أدت سياسة الإغلاق الإسرائيلية إلي إلحاق أضرار فادحة بالاقتصاد الفلسطيني.

الحصار ليس جديداً، فهو سمة من سمات الاحتلال الإسرائيلي وجزء حيوي من سياساته ضد شعبنا في الضفة وقطاع غزة، حيث تم فرض الحصار و الاغلاقات علي قطاع غزة بدرجات وأساليب متنوعة خلال السنوات 1995حتي عام 2000، حيث اشتدت وتأثرت وأساليبه أثناء الانتفاضة وبعدها حتى يناير2006وصولا إلى الانقسام في14\6\2007حيث أصبح الحصار بصورة شاملة علي قطاع غزة منذ ذلك التاريخ إلى اليوم .

فقد مر الاقتصاد الفلسطيني منذ أواخر أيلول2000 بأزمة حقيقية نتيجة الإغلاق، بالإضافة إلي التدمير الواسع لشتي مجالات المجتمع الاقتصادي والاجتماعية، الأمر الذي أدي إلي تراجع

[4] http://www.pmof,ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2011/01table8_arb pdf.

معدلات النمو والتوظف في الاقتصاد الفلسطيني، تمثل في انخفاض الناتج والتجارة، وارتفاع معدلات البطالة إلي نسب غير معهودة مما أدي إلي تزايد معدلات الفقر والإعالة.

وفي العام 2007شكل قرار سلطات الاحتلال الاسرائيلى القاضي بإحكام وتشديد الحصار المفروض علي قطاع غزة ضربة قاضية لاقتصاد قطاع غزة فقد أحكمت السلطات الإسرائيلية الخناق الاقتصادي، ومنعت علي مدار العام دخول كميات من المواد الخام اللازمة لقطاع الصناعة، والزراعة، والصيد،وقطاع الإنشاءات والبناء واقتصر عمل المعابر علي إمداد القطاع بالمواد الغذائية الأساسية فقط، وفي نطاق محدود لا يلبي الحد الأدنى من احتياجات السكان(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،2008،ص2)

وأثر الإغلاق الإسرائيلي بشكل واضح علي الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية بجميع مكوناتها، حيث يعمل الإغلاق على تحفيض الإيرادات الحكومية من جهة، وزيادة نفقاتها من جهة أخري، كما يعمل علي إعادة هيكلية وتوجيه المساعدات من الدول المانحة من الإنفاق الاستثماري الموجه إلي البنية التحتية ورفع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات والمرافق إلى الإنفاق الطارئ لتعويض النقص في الدخل نتيجة الإغلاق وخلق فرص عمل مؤقتة لاستيعاب العاطلين عن العمل، كما أن انخفاض الواردات من إسرائيل وانخفاض عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، يساهم بشكل كبير في انخفاض إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية(عبد الرازق،2002،ص23)

كما وأدى إغلاق المعابر والتحكم بحركة الصادرات والواردات إلى تراجع في الحركة اليومية للشاحنات التجارية، الأمر الذي أدي بشكل سلبي على قدرات القطاعات الاقتصادية المحلية من ناحية وإحجام المستثمرين عند تنفيذ العديد من المشاريع داخل قطاع غزة، كما عاني القطاع التجاري من الحصار الشامل وأوشك القطاع التجاري علي الانهيار، وذلك نتيجة النقص الشديد في البضائع المتوفرة في الأسواق، وتم تغطية نسبة كبيرة من الواردات من السوق المصري عن طريق الأنفاق.

وقد أدي الحصار وإغلاق المعابر إلي نقص كامل في مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل الأدوية الزراعية والأسمدة والحبوب والنايلون المستخدم في الدفيئات الزراعية، وإعاقة تصدير المنتجات الزراعية، ثم جاء قرار الاحتلال الإسرائيلي في آب 2008بتوسيع المنطقة العازلة علي طول حدود قطاع غزة بعرض يصل إلى 500متر، ليؤدي إلي مزيد من تراجع القطاع الزراعي، حيث حرم المزارعين من استغلال وزراعة حوالي 25ألف دونم من أجود الأراضي الزراعية جنوب وشرق وشمال قطاع غزة إلى جانب تدمير الدفيئات الزراعية، أما بالنسبة إلي الخسائر القطاع الزراعي الناجمة عن الحصار فتقدر بحوالي 12مليون دولار شهريا منذ منتصف حزيران 2007(شبكة

المنظمات الأهلية الفلسطينية،ورقة بحثية بعنوان تأثير الحصار علي الإنتاج الزراعي في قطاع غزة،موقع الحملة الفلسطينية الدولية لفك الحصار)

مما يدفع إلى تأكل رأس المال الصناعي أو هروبه إلى الخارج،والحد من قدرة القطاع الصناعي في المستقبل،ومن المعروف أن القطاع الصناعي تعرض للآثار الضارة للحصار الخانق، حيث حرم المواد الأولية الضرورية لعملية الإنتاج، وحرم من تصدير المنتجات الجاهزة للخارج، فقد مثل قرار السلطات المحتلة بإلغاء الكود الجمركي لقطاع غزة بتاريخ21\6\2007خطوة إضافية أدت إلي شلل القطاع الصناعي (المراقب الاقتصادي والاجتماعي،2009،العدد16،ص2)

كما وأصاب القطاع السياحي شلل كامل، وأوشكت شركات ومكاتب السياحة والسفر البالغ عددها 39شركة، ومكتب علي الإفلاس نتيجة إغلاق المعابر وعدم حرية السفر، كما أصاب الضرر أصحاب الفنادق السياحية البالغة عددها12فندق سياحي تحتوي على 423غرفة جاهزة لاستقبال النزلاء وتدنت نسبة الإشغال إلي صفر.

كما تأثرت المطاعم السياحية والبالغ عددها 35مطعم سياحي، وأصبحت جميعها مهددة بالإغلاق، نتيجة عدم تغطية المصاريف الجارية، مما أدي إلى فقدان أكثر من 500 عامل لعملهم في المنشآت السياحية(الطباع،2009،ص15)

نتيجة لسياسة الحصار المالي والاقتصادي الإسرائيلي، وإغلاق المعابر أصيب قطاع الاستثمار في فلسطين بشكل عام وفي محافظات غزة بشكل خاص بانتكاسه كبيرة نتج عنها العديد من الآثار السلبية

- هروب رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة للبحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- هروب العديد من الشركات الأجنبية العاملة في المجال الاستثماري في فلسطين.
- إلغاء استثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت تحت الإعداد النهائي.
- توقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة والعديد من المشاريع الاستثمارية.

(www.freegaza.ps\ar\more:php.?jhvdo 23-4-2012)

5.3 المبحث الثاني: خطط التنمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي:

تهدف خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الإصلاح الاقتصادي إلى تصحيح التشوهات الاقتصادية القائمة علي مستوي القطاعات،أو على المستوى الكلي للاقتصاد الناتجة عن الاحتلال، وقد يكون هذا الخلل بسبب سياسات محلية،أو ظروف خارجية(البريكان،2006،ص20)

امتازت هذه الفترة بتولي السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور في بعض المناطق المحتلة في الضفة الغربية و قطاع غزة، وفي هذه المرحلة أصبحت التنمية بحاجة إلى برامج حكومية ووطنية أوسع من المشاركات و المبادرات الفردية ، حيث ظهرت العديد من الخطط و البرامج المحلية و الدولية كان أهمها :

5.3.1 البرنامج الإنمائي للاقتصاد الوطني الفلسطيني 1994 – 2000:

المحاولة الأولى لوضع خطة إنمائية لإعادة إعمار وبناء الاقتصاد الفلسطيني ، وقد قدرت تكاليف هذه الخطة والتي وضعت من قبل الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية في تونس حوالي 11.6 بليون دولار أمريكي ، وكانت تقوم على افتراضات واستراتيجيات منها : معالجة التشوهات الهيكلية والإختلالات وتوسيع الاختناقات في الاقتصاد الفلسطيني ، وخلق فرص عمل وتقليل البطالة ، تطوير البنية التحتية ، وتشجيع قطاع التصدير، وتطوير قطاع الإسكان، (البرنامج الإنمائي،1994)ولكن هذا البرنامج لم يطبق بسبب عدم توفر التمويل اللازم لهذا البرنامج ونظرا لعدم واقعية بعض الافتراضات ، ~.

5.3.2 خطة التنمية الفلسطينية 1998 – 2000:

وشملت أهدافها العامة:

- التشغيل و التنمية الاقتصادية
- إنعاش و تنمية الريف
- تطوير المؤسسات و السياسات المالية
- تنمية الموارد البشرية

على أن يتم الوصول إلى هذه الأهداف عن طريق:

- إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية والخدماتية وخاصة في المناطق المهمشة.
- تنمية الموارد البشرية ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية.
- تفعيل دور مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص.
- توفير وتحديد الإطار القانوني للأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- ترسيخ مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير نظام الحكم.

(http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/218540.23-4-2012)

5.3.3 خطة التنمية الفلسطينية 1999- 2003:

شكلت هذه الخطة توضيحا للخطة السابقة و استندت على الفرضيات التالية:

- تطبيق اتفاق واي ريفر(Wye River) وملحقاته والبدء في تشغيل مطار وميناء غزة، وتخفيض الضغوط والقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني.
- قدرة السلطة على تحقيق فائض في الموازنة الجارية، وهذا يتوقف على الأداء الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام.
- استمرار المساعدات الدولية مادياً ومعنوياً من طرف الدول المانحة.
- قيام القطاع الخاص بلعب دور حيوي وفعال في السنوات الخمس القادمة.

وقد بلغت القيمة الإجمالية المتوقعة للخطة الخمسية للأعوام (1999-2003) حوالي 4.68 مليار دولار، حيث تم التعهد به في احتماع الدول المانحة في واشنطن في أكتوبر 1998 بلغ حوالي 3.3 مليار دولار أمريكي، مقسمة على سنوات الخطة الخمس وستساهم السلطة بالمبلغ المتبقي.(المركز الفلسطيني، 2001، ص 23-24).

انتهجت خطة التنمية الفلسطينية 1999-2003 منهجاً شاملاً للتنمية بناءً على الدور الاجتماعي الذي تلعبه التنمية الاجتماعية في تحقيق النمو المتواصل في مجال الانتاج، والتوظيف، فهدفت الخطة إلى تطوير مستوى الخدمات الاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة ،والقضاء على الفقر، متبنية مجموعة من السياسات التي تقوم على أساس تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، الا أن العديد من المعوقات التي ما زالت تواجه قطاع الموارد البشرية والاجتماعية منها عدم توفر الموارد المالية، وعدم وجود توازن جغرافي في تقديم الخدمات(مركز الميزان لحقوق الانسان، 2002،ص29)

لذا لابد من وضع أهداف وسياسات وأسس عامة، لتعمل على تطوير الكادر البشري ضمن القطاع الاجتماعي، بحث يؤخذ في الاعتبار التوازن الجغرافي في توزيع الخدمات بين المناطق المختلفة على حد سواء.

5.3.4 خطة الطوارئ والاستثمار (2003 – 2004):

لقد تم العمل على صياغة خطة الطوارئ والاستثمار العام بشكل يخدم الأهداف التي وضعت من أجلها، حيث تركز الخطة على ثلاثة مكونات رئيسية وهي الجانب الانساني الطارئ المتمثل بالبطالة والفقر، وعلى توفير الحد الأدنى المطلوب من الخدمات الاجتماعية الضرورية،ونصيب هذا المكون سبعون بالمائة، والجانب الإعماري الطارئ ونصيب هذا المكون ستة عشر بالمائة، والجانب المؤسسي الذي يختص بضرورة تفعيل الدور المؤسسي وتعزيز قدراته ونصيب هذا المكون أربعة عشر بالمائة.(خطة الطوارئ والاستثمار،2003،ص20)

نلاحظ أنه تم وضع هذه الخطة لمواجهة ظروف طارئة حدثت، وتتطلب في هذه المرحلة خطة طوارئ لمعالجة سريعة للأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وكانت هذه الخطة سنوية وضعت من أجل الإسراع في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، تعتبر هذه الخطة استرشادية لعملية التنمية وخططها في فلسطين كما يمكن أن تعتبر مكمل لخطط التنمية.

5.3.5 الخطة الاقتصادية لتطوير قطاع غزة (2005):

ركزت هذه الخطة على تطوير قطاع غزة، وهدفت إلى إعادة التأهيل ضمن خطة استراتيجية بما يضمن تحقيق نتيجة اقتصادية شاملة من خلال تحسين الأداء، وتحسين آليات التمويل الخارجي وتوجيهها بما يخدم متطلبات عملية التنمية.

وتعتبر خطة غزة الاقتصادية أول خطة استراتيجية منذ اكثر من 55 عاماً وهي جزء من خطة تنموية شاملة للمرحلة المتوسطة القادمة "2006-2008" (الخطة الاقتصادية لتطوير قطاع غزة،2005،ص11)

ولكن يؤخذ على هذه الخطة أنها ركزت على جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء خمسة عناصر هي التعليم والصحة ودعم الموازنة وشبكة الأمان الاجتماعي وصندوق التقاعد.

ركزت على دور القطاع الخاص في الخطة الاقتصادية، وأعطته الأهمية الكبيرة ليشارك في برامج الإعمار.

اعتمد نجاح هذه الخطة على شروط، قد لا تتحقق بنسب كبيرة ألا وهي خلق المناخ الأمني والاستقرار الضروري للبدء بهذا البرنامج، وهذا شرط ضروري ليس لهذه الخطة فحسب بل لكل الخطط التنموية، فلم تقدم الحلول البديلة إذا لم تتوافر هذه الشروط.

5.3.6 خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008 – 2010:

تمثل خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010 خطة وطنية تحدد أجندة متوسطة الأمد للإصلاح والتنمية في فلسطين، وتوفر هذه الخطة أساساً متكاملاً لتوزيع جميع الموارد الحكومية، كما تعكس التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بتبني إجراءات متكاملة لإعداد السياسات والخطط، كما وتمثل هذه الخطة اطاراً شاملاً للغايات والأهداف بالاضافة إلى تخصيص الموارد اللازمة لتحقيقها. وتبنت تطبيق إطار الإنفاق متوسط الأمد كمرحلة جديدة في عملية التخطيط التي تقودها السلطة الوطنية الفلسطينية.

كما واعتمدت على مستشاري مؤسسة DFID البريطانية، رسخت مبدأ المنهجية في إعداد الخطة والموازنة من خلال تمكين الوزارات والمؤسسات الحكومية لتقديم التبرير المنطقي لتحديد مخصصاتها في الموازنة العامة، وقدمت جميع وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية وأكبر المؤسسات العامة فيها المشاريع التفصيلية للخطط والموازنات التي أعدتها،و لم تغفل عن ضمان رفاه المجموعات المهمشة أثناء تبنيها أسلوب إنماء اقتصادي يقوده القطاع الخاص (خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، 2008،ص2)

5.3.7 خطة التنمية الفلسطينية 2009 – 2010:

تهدف خطة التنمية إلى مواصلة عمليات التنمية والمهام التي تم اعتمادها في الخطط السابقة ، وحماية النمو على المدى القصير والمتوسط، والحفاظ على الخدمات الدنيا الأساسية لدعم المؤسسات والأفراد، وهدفت إلى إشراك جميع القطاعات المؤثرة في خطة التنمية من قطاع حكومي وخاص ومؤسسات غير ربحية، و راعت هذه الخطة المبادئ الأساسية لإعداد الخطط وواقعيتها وقدرتها على التنفيذ والمتابعة، كما و ركزت على مشاريع قطاع غزة على أن يكون بعد ذلك دمج لمشاريع الضفة الغربية بعد انتهاء الانقسام، ومن الأسس والاستشارات التي شكلت قاعدة خطة التنمية متوسطة المدى هي أنها استفادت من خطط سابقة من ضمنها خطة الطوارئ والاستثمار العام 2003–2004م، والتي تعتبر ملائمة للوضع الحالي في قطاع غزة.(خطة التنمية الفلسطينية 2009 – 2010، ص12–14)

5.3.8 الخطة الوطنية العامة 2011 – 2013م:

تهدف الخطة إلى تحقيق أربعة أهداف استراتيجة حسب ما ورد في الخطة

1– دعم تعزيز الموارد الذاتية وتخفيض الاعتماد على المساعدات الدولية.
2– خلق نظام مالي منظم وعلى مستوى عال من الشفافية والمسئولية والمساواة.
3– تحقيق الاستقرار المالي .
4– تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي وإيجاد نظام غير مصرفي حديث ومتطور من أجل تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي.

بالرغم من ما واجهته خطط التنمية الاقتصادية في فلسطين من العديد من المصاعب والمعوقات ومن أبرزها العراقيل التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي، والتي تهدف إلى جعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الاسرائيلي، وجعل السوق الفلسطينية سوقاً استهلاكيا للسلع والمنتجات الاسرائيلية، وهناك عراقيل أخرى من أبرزها عدم توفر التمويل اللازم لهذه الخطط بشكل كاف وعدم واقعية بعض الافتراضات، فمثلا إستراتيجية تشجيع قطاع التصدير ، فاقتصاد يرزح تحت الاحتلال ولا

يتمتع بسيادة سياسية أو اقتصادية ولا يتمتع ببنية تحتية ملائمة ولا يتمتع بهيكلية اقتصادية تساهم في الاكتفاء الذاتي أصلاً، كما واعتمد نجاح هذه الخطط على شروط، قد لا تتحقق بنسب كبيرة ألا وهي خلق المناخ الأمني والاستقرار الضروري للبدء بهذه الخطط، وهذا شرط ضروري لكل الخطط التنموية، فلم تقدم الحلول البديلة إذا لم تتوافر هذه الشروط.

5.4المبحث الثالث : الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية:

عند الحديث عن النفقات العامة والإيرادات العامة واللذان يمثلان بدورهما شقي الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتعكس الموازنة العامة لأي بلد الدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي من خلال أداتين رئيسيين هما:الإيرادات العامة والنفقات العامة.

وتمثل الموازنة العامة خطة الحكومة السنوية والتي تعبر عن سياساتها ونشاطاتها وأهدافها ومصادرها التمويلية وبرامجها الإنفاقية المختلفة، حيث أن الموازنة عبارة عن وثيقة قانونية والتزام حكومي لسياسات وبرامج إجراءات تنفيذية ترمى بمجموعتها إلي تحقيق الأهداف العامة وإشباع الحاجات ومعالجة المشكلات المجتمعية،فالموازنة عبارة عن نظام متكامل من المدخلات والأهداف والعمليات والمخرجات والآثار الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية(عوامله،1990،ص81).

الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

عرفتها المادة رقم(19)من القانون رقم(7)لسنة 1998بشأن الموازنة العامة بأنها"برنامج مفصل للنفقات السلطة الوطنية وإدارتها لسنة مالية معينة،ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية والمنح والقروض والتحصيلات الأخرى لها والنفقات والمدفوعات المختلفة"

مرت السلطة الوطنية الفلسطينية بعدة مراحل هامة منذ أن تأسست في عام 1994، فكانت المرحلة الأولى وهي مرحلة تأسيس الوزارات والمؤسسات والأجهزة الأمنية، وكان لهذه المرحلة أثرها المباشر علي زيادة النفقات العامة سواء الجارية أو التطويرية وكانت هذه الزيادة واضحة بداية العام 1995، ولكنها بدأت تنخفض في عام 1999 ،حيث ارتفعت النفقات الجارية بتسارع واضح حتى نهاية عام 1999، فوصل المعدل السنوي للنمو فيها حوالي 17%،ثم انخفضت قليلاً في العام 2000(عبد الرازق،آخرون،2000،ص10)، أما فيما يخص فترة الدراسة والتي بدأت من العام 1996وحتي العام 2011، سيتم تحليلها أخذين بعين الاعتبار التغيرات التي حدثت فيها علي الصعيدين المحلي والدولي، ومن أهم هذه التغيرات خلال فترة الدراسة اندلاع انتفاضة الأقصى،وفوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006، ثم سيطرتها علي قطاع غزة عام 2007، مما ترتب على ذلك وجود حكومتين فلسطينيتين إحداهما في غزة،والأخرى في رام

الله بالضفة الغربية،وكان لهذا الانقسام بين شقي الوطن تبعاته التي أثرت علي الموازنة العامة الفلسطينية سواء في الإيرادات العامة أو النفقات العامة.

تتكون الموازنة العامة من جانبيين :

- جانب إيرادات والمتمثل فيما تحصل عليه الدولة من إيرادات محلية وإيرادات خارجية
- جانب النفقات والذي يمثل مجموع نفقات الدولة التجاريةوالرأسمالية.

الجدول التالي يوضح هيكل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية

جدول(4-5)

تبويب الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

النفقات العامة	**إجمالي الايرادات العامة (صافي)المنح**
أجور ورواتب منها	**صافي الإيرادات**
مدنيين	**إجمالي الإيرادات**
عسكريين	إيرادات جباية محلية
نفقات غير الأجور منها	إيرادات ضريبية
نفقات تشغيلية	إيرادات غير ضريبية
نفقات تحويلية	إيرادات المقاصة
نفقات رأسمالية	يطرح:الإرجاعات الضريبية(رديات)
صافي الإقراض	*المنح والمساعدات (إيرادات خارجية)
النفقات التطويرية	منح لدعم الموازنة
ممولة من الخزينة	منح لدعم المشاريع التطويرية
ممولة من المنح والمساعدات	
الرصيد الجاري (العجز/الفائض)	
الرصيد الكلي (قبل المنح والمساعدات)	
الرصيد الكلي (بعد المنح والمساعدات)	
موازنة التمويل	
صافي التمويل من المصارف المحلية	
الرصيد المستبقي	
الفجوة المالية	

المصدر : وزارة المالية،دائرة الموازنة العامة، مشاريع الموازنة العامة لسنوات سابقة

فيما يلي توضيح للتطورات المالية التي حدثت على شقي الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال فترة الدراسة 1996-2011

5.4.1 الإيرادات العامة

تقسم الإيرادات العامة الفلسطينية بحسب مصدرها إلى إيرادات محلية وأخري خارجية(المتمثلة في المنح والمساعدات الدولية) وتقسم الإيرادات المحلية إلى إيرادات ضريبية وأخري غير ضريبية، وتشمل الإيرادات الضريبية ضريبة الدخل والأرباح والجمارك، وضريبة القيمة المضافة، وجزء من هذه الإيرادات يتم تحويلها للحكومة الفلسطينية وفق اتفاق باريس الاقتصادية عام 1994 فيما يعرف بإيرادات المقاصة(عبد الرازق،هيكل الموازنة،ص25) أماالإيرادات غير الضريبية وتشمل إيرادات الوزارات المختلفة من رسوم الخدمات وطوابع وغرامات ورسوم المعابر ورسوم التأمين الصحي، ورسوم تسجيل الأراضي،ورسوم تسجيل الشركات وترخيص المركبات، ورخص مزاولة المهنة،والغرامات، وعوائد سلطة النقد و الفوائدالبنكية(الخطيب،2006،ص129)

شكل بياني رقم (3-5)

هيكل الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

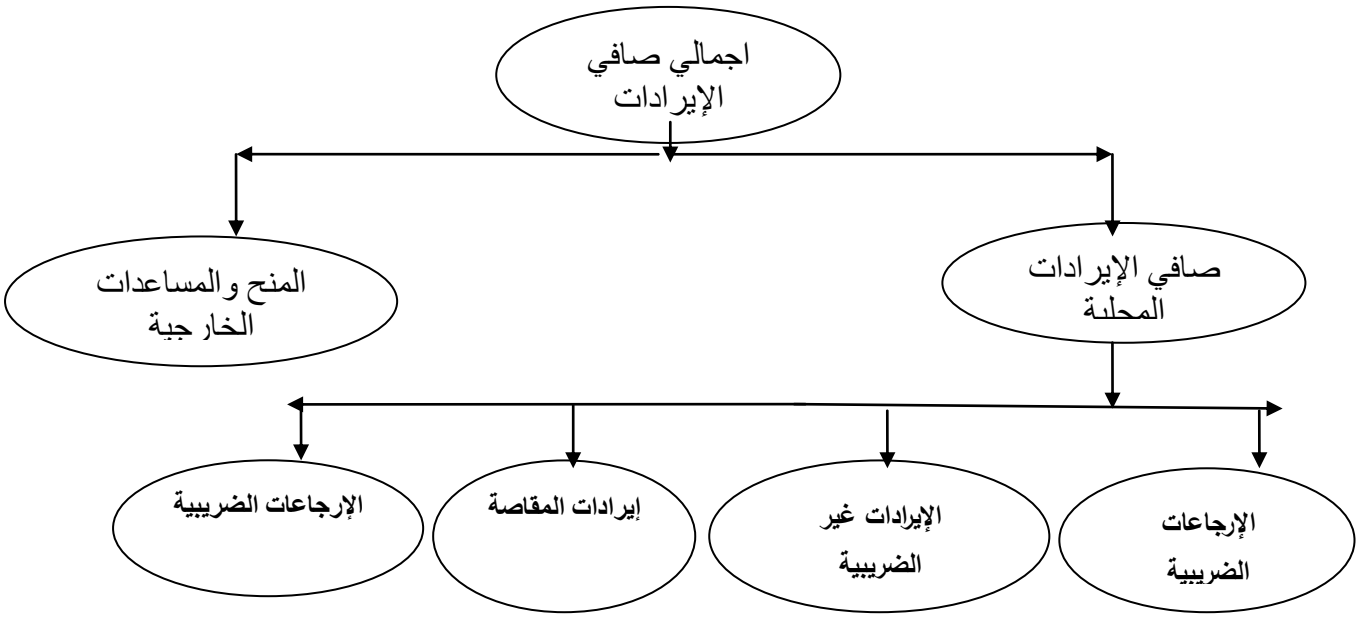

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، ص32

ارتفعت الإيرادات العامة المحلية للسلطة الفلسطينية بشكل ضخم في السنوات القليلة لتأسيسها، وذلك ناجم عن اتساع الرقعة الجغرافية التي تولت السلطة فيها الصلاحيات الاقتصادية، حيث بلغت الإيرادات المحلية(684.2)مليون دولار عام 1996بعد أن كان(425)مليون دولار في العام 1995 أي أن الزيادة أكثر من 60%، ويرجع البعض هذه الزيادة إلى التطور الكبير الذي ميز عمل إدارة الإيرادات العامة الفلسطينية، ثم تضاءلت الإيرادات المحلية بمعدل 5%تقريبا عام 1997بسبب تراجع الإيرادات الضريبية الناجم عن التباطؤ الاقتصادي الذي تسبب به إغلاق

إسرائيل للمناطق الفلسطينية في العام ذاته، إلا أن الإيرادات المحلية عادت لتزداد بمعدلات مرتفعة حتي نهاية عام 2000 علي الرغم من تراجع الإيرادات غير الضريبية في الفتر 1997 -2000 بمعدل 20%تقريباً، ولكن ما عوض ذلك التراجع هو النمو المتسارع في الايرادات الضريبية بمعدل 19% في الفترة 1995-2000 وانعكس ذلك على مساهمة الايرادات المحلية في الناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفع من 12.1% في عام 1995 إلى 20% في عام 2000، وارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلي الناتج المحلي الإجمالي من 10.2%في عام1995إلي 17.5%في العام 2000، شهدت الإيرادات الضريبية انخفاضاً كبيراً لتصل إلي 76%في العام 2001،ونحو 31%في العام 2002،وأيضا تراجعت الإيرادات غير الضريبية ولكن بمعدل اقل من 25%في العام 2001، 27%في عام2002(عبد الرازق،2002 ،ص26)

والجدول التالي يبين تطور الإيرادات العامة خلال الفترة من 2001-2011

جدول رقم (5-5)

تطور الايرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال 2001-2011 بالمليون دولار

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الايرادات العامة	**1,122**	**987**	**1,367**	**1,403**	**2,006**	**1,741**	**2,938**	**3,758**	**2,951**	**3,205**	**3,252**
صافي الايرادات	**273**	**290**	**747**	**1,050**	**1,370**	**722**	**1,616**	**1,780**	**1,549**	**1,928**	**2,176**
اجمالي الايرادات	275	295	763	1,050	1,370	722	1,642	1,896	1,676	2,004	2,190
ايرادات جباية محلية	275	223	291	337	476	378	324	759	586	745	701
ايرادات ضريبية	183	141	167	191	231	221	202	273	302	474	482
ايرادات غير ضريبية	92	82	124	146	245	157	122	486	284	271	219
ايرادات المقاصة	0	72	472	713	894	344	1,318	1,137	1,090	1,259	1,489
يطرح:الارجاعات الضريبية(رديات)	2	5	16	0	0	0	26	116	127	76	14
خارجية)	**849**	**697**	**620**	**353**	**636**	**1,019**	**1,322**	**1,978**	**1,402**	**1,277**	**1,076**
منح لدعم الموازنة	531	468	261	353	349	738	1,012	1,763	1,355	1,146	814
منح لدعم المشاريع التطويرية	318	229	359	0	287	281	310	215	47	131	262

المصدر:1- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011، ص 15.

2-المراقب الاقتصادي والاجتماعي، ماس، العدد26، 2011، ص23.

3- الارقام لسنة 2011 موقع وزارة المالية الفلسطينية[5]

وبحلول عام 2003 بدأت الأوضاع الاقتصادية تتحسن، وانعكس ذلك علي الإيرادات العامة للسلطة فتجاوز حجمها ملياري دولار في العام2005،إلا أن الأمر لم يستمر بسبب فرض إسرائيل

[5] http://www.pmof,ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2011/01table8_arb pdf.

حصاراً خانقاً علي الأراضي الفلسطينية بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض الإيرادات العامة إلي(1.74)مليار دولار أي انخفضت بأكثر من 13%ويرجع ذلك لامتناع إسرائيل عن تحويل مستحقات السلطة من إيرادات المقاصة بشكل منتظم، أما في عامي 2007-2008 حدثث زيادة كبيرة في الإيرادات العامة عن الوضع عام 2006، كما أن الإيرادات الخارجية من المنح والمساعدات الدولية كان لها دور هام في زيادة الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية في هذين العامين.

جدول (6-5)

الايرادات العامة الفعلية للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة (2006-2008) بالمليون دولار

العام	2006	2007		2008	
	فعلي	فعلي	التغيرلـ٢٠٠٦	فعلي	التغيرلـ٢٠٠٦
الايرادات العامة والمنح	1741	2938	69%	3758	116%
صافي الايرادات المحلية	378	298	-21%	643	70%
ايرادات المقاصة	344	1318	283%	1137	231%
الايرادات الخارجية	1019	1322	30%	1978	94%
منح لعم الموازنة	738	1012	37%	1763	139%
منح لدعم المشاريع التطويرية	281	310	10%	215	-23%

المصدر :سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011، ص 85.

فيتضح من خلال الجدول أن الإيرادات العامة في العام 2007 بلغت(2.94)مليار دولار، أي بزيادة معدلها 69%عما كانت عام 2006،وصلت إلي(3.76)مليار دولار في العام 2008 بمعدل نمو 116%عنها في عام 2006، وذلك بسبب الإفراج عن إيرادات المقاصة لدي الجانب الإسرائيلي حيث بلغت في عام2007 اكثر من(1.32)مليار دولار، وفي عام 2008 وصلت إلي (1.98)مليار دولار، أي بزيادة مضاعفة بنسبة 283%،231%في العام 2007,2008 علي التوالي

شكل (4-5)

الايرادات العامة الفعلية للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة (2006-2008) بالمليون دولار

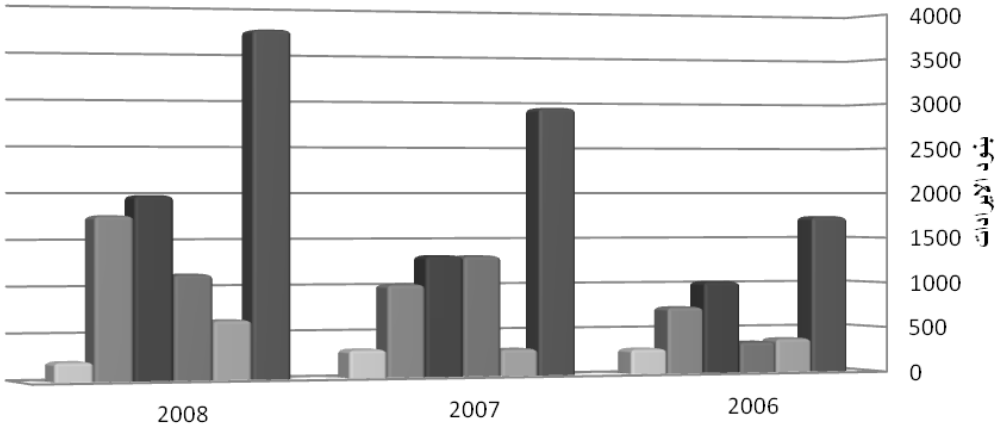

	2008	2007	2006
الايرادات العامة والمنح	3758	2938	1741
صافي الايرادات المحلية	643	298	378
ايرادات المقاصة	1137	1318	344
الايرادات الخارجية	1978	1322	1019
منح لعم الموازنة	1763	1012	738
منح لدعم المشاريع التطويرية	215	310	281

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011، ص 85.

أما بالنسبة للعامين 2010,2009 فإن تغيراً ملحوظاً على حجم الإيرادات العامة حيث بلغ حجمها (2,95)مليار دولار، وارتفعت إلى (3,20)مليار دولار عام 2010 واستمرت في الارتفاع حتى وصلت (3,25)مليار دمولار في العام 2011.

5.4.2.النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

يتكون هيكل النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية من نوعين رئيسين هما:النفقات الجارية والنفقات التطويرية، تشمل النفقات الجارية نفقات الرواتب والأجور ، نفقات جارية غير الأجور (كالنفقات التشغيلية والتحويلية)،وكذلك صافي الإقراض كما هو موضح في الشكل البياني التالي

شكل (5-5) هيكل النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

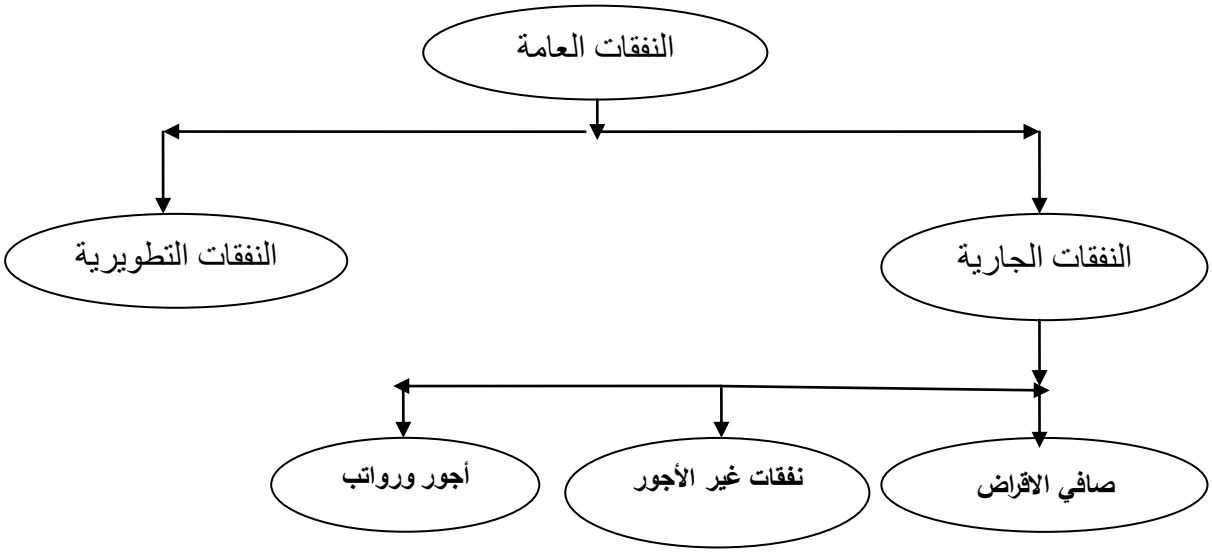

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، ص33

وفيما يلي نتناول التطورات المالية التي طرأت علي النفقات العامة خلال فترة الدراسة (1996-2011).

حيث بدأت النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1996 بحوالي 927 مليون دولار، وتزايدت النفقات العامة بمعدل سنوي 14% تقريباً خلال الفترة 1996-2000، أما في الفترة ما بين 2000-2002 فالنفقات العامة انخفضت بمعدل 14% في عام 2001 عنها في عام 2000، وانخفضت كذلك بنسبة 13% في عام 2002 عنها في عام 2001، ويرجع ذلك للتدهور الذي عانى منه الاقتصاد الفلسطيني بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في أواخر العام 2000(سلطة النقد،2010،ص33)، وحدث تراجع كبير في مستوى النشاط الاقتصادي وانخفضت المنح والمساعدات الدولية الموجهه للسلطة وفي نهاية عام 2003 توقف التراجع الكبير في النشاط الاقتصادي بعض الشئ، وحدث في العامين 2005,2004 نمواً مطرد وكان من المتوقع أن يستعيد النشاط الاقتصادي وضعه الذي كان عليه في العام 1999 حيت تزايدت عام 2005

لتصل إلى 2281 مليون دولار بزيادة مقدارها 1354 مليون دولار، وجاء هذا الارتفاع في نفقات 2005 نتيجة طبيعية لتطبيق الشق المالي من قانون الخدمة المدنية الذي زاد من فاتورة الأجور والرواتب، بالإضافة لاستحداث بند الرعاية الاجتماعية. (ماس، 2005، ص19)

والجدول التالي يبين تطور النفقات العامة خلال فترة الدراسة(1996-2011)

جدول (5-7)

تطور النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية (1996 -2011) بالمليون دولار

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النفقات العامة	**926.4**	**1362**	**1358**	**1411**	**1668**	**1435**	**1246**	**1635**	**1789**	**2281**	**1707**	**2877**	**3488**	**3105.6**	**3258.3**	**3254.6**
اجمالي النفقات الجارية	707.9	862	838	937.0	1199.0	1095	994.0	1240.0	1528.0	1994.0	1426.0	2567.0	3273.0	2919.7	2983.2	2960.1
رواتب وأجور	401.3	470	467	519	622	678	642	743	870	1001	658	1369	1771	1423.0	1563.7	1677.9
صافي الاقراض	0	0	0	0	0	0	0	173	157	344	376	535	447	354.7	263.5	139.9
نفقات غير الأجور	306.6	392	371	418	577	417	352	324	501	649	392	663	1055	1142	1156	1142
النفقات التطويرية	218.5	500	520	474	469	340	252	395	261	287	281	310	215	185.9	275.1	294.5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011، ص 15.
2. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الخامس عشر، رام الله 2009، ص100.
3. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر، رام الله 2008، ص132.
4. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله 2006، ص76.
5. الارقام لسنة 2011 موقع وزارة المالية الفلسطينية[6]

شكل رقم (5-6)

تطور النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية (1996 -2011) بالمليون دولار

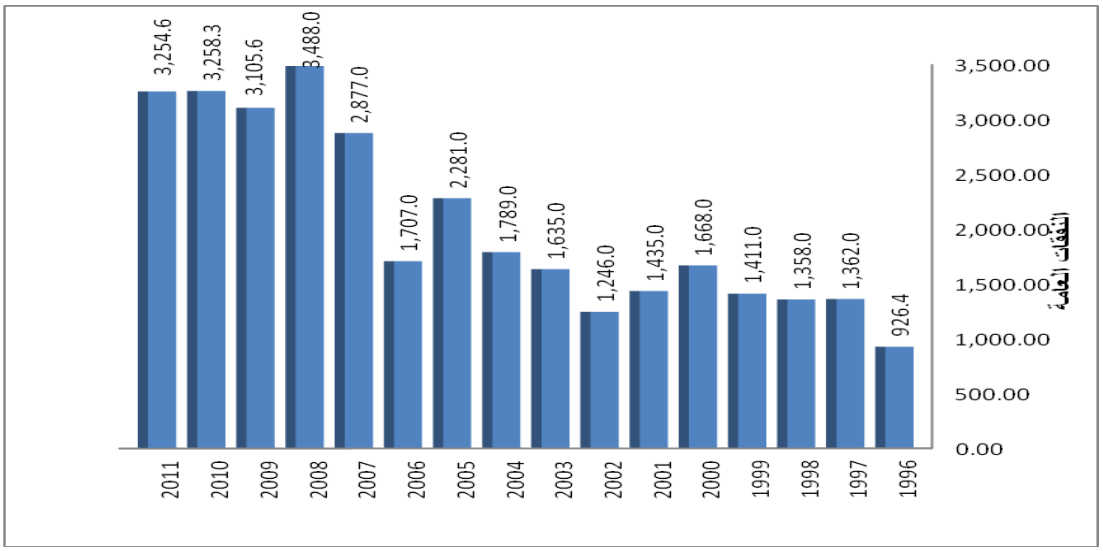

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى

[6] http://www.pmof,ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2011/01table8_arb pdf.

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011، ص 15.

ثم شهدت النفقات العامة انخفاضاً في العام 2006 لتصل إلى 1707 ويعزى هذا الانخفاض في النفقات العامة لما مرت به السلطة من ظروف صعبة نتيجة امتناع الدول المانحة عن مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية بعد فوز حركة حماس بأكثرية مقاعد المجلس التشريعي، فامتنعت اسرائيل عن دفع مستحقات المقاصة، واستطاعت السلطة الفلسطينية في ظل هذا الوضع من دفع 50%من إجمالي رواتب الموظفين للعام 2006(ماس، 2005، ص21)

أما عام2007فقد زادت النفقات العامة2877مليون دولار بزيادة مقدارها 1170مليون دولار، أي بنسبة نمو68%شهدت النفقات العامة تراجعا خلال العام 2010 بنسبة3.5%مقارنة مع عام2009لتنخفض إلي 3.3مليار دولار وهذا يتفق وسياسة الحكومة الفلسطينية الهادفة إلي ترشيد النفقات لتقليل الاعتماد علي الدعم والتمويل الخارجي (تقريرإطار الاقتصاد الكلي،2011، ص20)

أ-النفقات الجارية:

تشمل النفقات الجارية نفقات الأجور والرواتب،ونفقات غير الأجور للسلطة الفلسطينية، وتشمل النفقات الجارية كل من صافي الإقراض، الرواتب والأجور،،والنفقات التشغيلية والنفقات التحويلية للوزارات والمؤسسات العامة والأجهزة التنفيذية الأخرى للسلطة الوطنية الفلسطينية(www.PmF.Ps.index.php,26-6-2012)

وفيما يلي توضيح لتطور بنود النفقات الجارية .

الرواتب والأجور للسلطة الوطنية الفلسطينية

تشمل المبالغ المدفوعة للرواتب الأساسية للموظفين الدائمين المثبتين علي ملاك-كادر- أي وزارة أو أي هيئة أو مؤسسة أو سلطة رسمية ،وذلك حسب التشريعات المرعية في ديوان الموظفين العام وأجور العمال والعلاوات.

جدول رقم (8-5)

تطور الرواتب والأجور للسلطة الوطنية الفلسطينية ونسبتها من االنفقات الجارية والعامة للفترة (1996-2011) مليون دولار

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النفقات الجارية	707.9	862.0	838.0	937.0	1199	1095	994.0	1240	1528	1994	1426	2567	3273	2919.7	2983.2	2960.1
الرواتب والأجور	401.3	470.0	467.0	519.0	622.0	678.0	642.0	743.0	870.0	1001	658.0	1369	1771	1423	1563.7	1677.9
النسبة من النفقات الجارية (%)	56.7	54.5	55.7	55.4	51.9	61.9	64.6	59.9	56.9	50.2	46.1	53.3	54.1	48.7	52.4	56.7
النسبة من النفقات العامة (%)	**43**	**35**	**34**	**37**	**37**	**47**	**52**	**45**	**49**	**44**	**39**	**48**	**51**	**46**	**48**	**52**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011، ص 15.
2. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الخامس عشر، رام الله 2009، ص100.

3. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر، رام الله 2008، ص132.
4. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله 2006، ص76.
5. الارقام لسنة 2011 موقع وزارة المالية الفلسطينية[7]

تبين أن الإنفاق على بند الأجور بدا من عام 1996بحوالي 401.1مليون دولار وبلغ678مليون دولار ففي العام 2001 بزيادة مقدارها 276,7مليون دولار بنسبة نمو62% مقارنة بالعام 1996، وذلك يعود إلي أن السلطة الوطنية الفلسطينية اضطرت لزيادة التوظيف الحكومي، مما ساهم في رفع فاتورة الرواتب نحو 40%وفي العام 2006نلاحظ انخفاض في بند الرواتب والأجور، وذلك يعود إلى أن الموظفين في القطاع العام لم يحصلوا إلا علي 40%من رواتبهم وذلك بسبب تعطيل إسرائيل تحويل إيرادات المقاصة للحكومة الفلسطينية، ثم واصل ارتفاعه حتي وصل غلي 1564مليون دولار في العام 2010، شكلت نفقات أجور ورواتب الموظفين (المدنيين والعسكريين)خلال عام2010حوالي52.4%من إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض،مرتفعة بنسبة 6.6%عما كانت عليه عام 2009لتصل إلي 1.6%مليار دولارويعتبر هذا الارتفاع طبيعيا ومبررا نظرا لتعيين موظفين جدد علي الكادر الحكومي،إضافة غلي العلاوات الممنوحة للموظفين بدل غلاء المعيشة والعلاوات السنوية وقد قفز عدد موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية من 150000موظف عام2005إلى 189000موظف في يونيو 2007وذلك بسبب العقود غير القانونية والخروقات لشروط التوظيف، مما أدي إلى زيادة فاتورة الرواتب إلي 27%من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية 2006.

شكل رقم (7-5)

تطور الرواتب والأجور للسلطة الوطنية الفلسطينية ونسبتها من االنفقات الجارية للفترة(1996-2011) مليون دولار

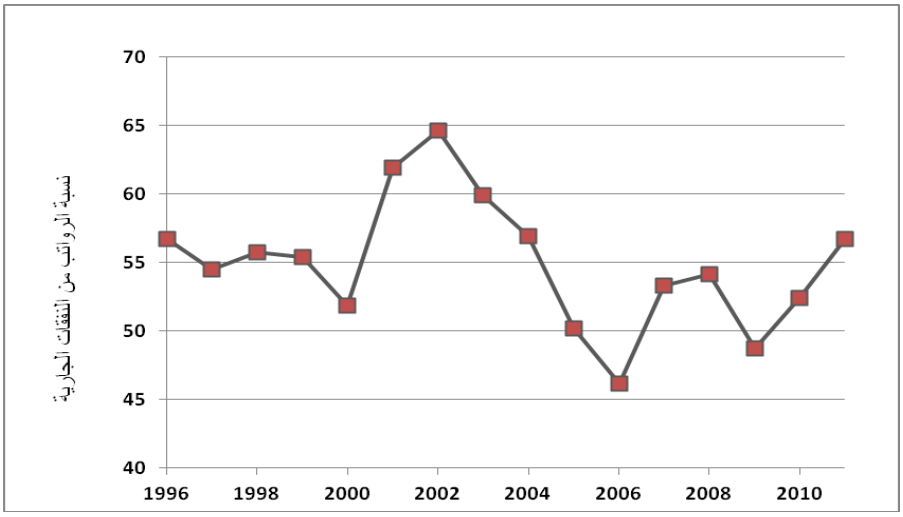

[7] http://www.pmof,ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2011/01table8_arb. pdf.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011، ص 15.

ونلاحظ أن هناك زيادة سنوية مستمرة في عدد العاملين في الجهاز الحكومي وبالتالي زيادة مستمرة في حجم الرواتب، علي الرغم أن السلطة الوطنية الفلسطينية أصدرت عدة أوامر لوقف هذه السياسة(ص141,2006،الخطيب)

وقد أثقل هذا التسارع الكلي في التوظيف كاهل الموازنة العامة، فإن البند من الموازنة العامة آثار تعرض لانتقاد هيئات دولية، مثل صندوق النقد الدولي لأسباب اقتصادية، إذ إن الالتزام الكبير بدفع الرواتب والأجور يكون علي حساب مشاريع البنية التحتية(هلال وآخرون،2003،ص44)

وإن سبب الزيادة المضطردة في الرواتب والأجور قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بزيادة التوظيف في القطاع العام نتيجة لارتفاع معدلات البطالة ونظرا لسوء الأوضاع الاقتصادية المتردية،بحيث ثم استخدام الكفاءات العلمية في الجهاز المدني، واستخدام الأقل كفاءة في الجهاز العسكري،عدا أن السلطة زادت في التوظيف لتوفير مصادر دخل للعائدين وخاصة في الجهاز العسكري،حتي أصبح يوجد تضخم وظيفي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينيةوالتضخم الوظيفي ناشئ من سوء الإدارة والفساد وتفشى ظاهرة الوظائف الوهمية.

جدول رقم (9-5)

التوظيف العام والرواتب في الأراضي الفلسطينية

	الإدارة المدنية[8]	2000	2006	2010	حكومة غزة	المجموع
أعدادالموظفين بالألف	22	115	166	146	23	170
الرواتب بالمليون دولار		**678**	**1190**	**1560**	**180**	**1,740**

المصدر: المراقب الاقتصادي- ماس ، العدد 26 ، 2011، ص50

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الإنفاق العام (والتوظيف العام) مرتفع، إذ تبلغ نسبة الانفاق الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي نحو 50% حيث بلغ 170 ألف موظف حكومي في الضفة والقطاع في عام 2010، وتبلغ فاتورة الرواتب 1.7 مليار دولار سنوياً أي 58% من اجمالي الإنفاق الجاري في الموازنة، وهذا معدل مرتفع للغاية، إذ أن نسبة الرواتب إلى الإنفاق الجاري في العالم العربي تساوي 38% فقط.(المراقب الاقتصادي، العدد 26، 2011،ص23)

ب. نفقات غير الأجور: تشمل النفقات التشغيلية والنفقات التحويلية

1- النفقات التشغيلية:

[8] الإدارة المدنية للاحتلال الاسرائيلي

تشمل المبالغ التي يتم إنفاقها في السفر في المهمات الرسمية، والإيجارات: والتي تشمل كلفة إيجارات الأبنية والأراضي والعقارات المستأجرة من قبل الجهات الرسمية بموجب عقود الإيجارات المبرمة مع الجهات المؤجرة، ومصاريف المياه ولكهرباء: وشمل إيصالات المياه أثمانها، وكلفة إيصالات التيار الكهربائي ومصاريف بريد وبرق وهاتف و المحروقات: وتشمل أثمان المحروقات اللازمة للتدفئة والتشغيل سواء كانت غاز،أو بنزين وغيرها، ومصاريف قرطاسيه ومطبوعات ولوازم مكتبية: وتشمل أثمان الورق والكتب والمجلات ورسوم الاشتراك في الصحف والمجلات والوكالات واللوازم الكتبية المستهلكة وتشمل مصاريف الصيانة والإصلاحات المختلفة وأية نفقات أو أجور تتعلق بالصيانة،ومواد ولوازم استهلاكية، وتشمل أثمان المواد الغذائية للمستشفيات وغيرها ونفقات وسائط النقل وتشمل أثمان المحروقات من بنزين وسولار وزيوت وأي نفقات أخري تتعلق بوسائل النقل بما فيها استئجار وسائل النقل(أبو مصطفي،2009،ص98)

جدول رقم (10-5)

تطور االنفقات التشغيلية للسلطة الوطنية الفلسطينية ونسبتها من االنفقات الجارية للفترة (1996-2011) مليون دولار

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النفقات الجارية	707.9	862.0	838.0	937.0	1199	1095	994	1240	1528	1994	1426	2567	3273	2919.7	2983.2	2960.1
النفقات التشغيلية	186	202	181	234	294	189	154	123	206	258	156	262	365	496	456	439.9
النسبة من النفقات الجارية (%)	26	23	22	25	25	17	15	10	13	13	11	10	11	17	15	15

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011، ص 15.
2. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الخامس عشر، رام الله 2009، ص100.
3. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر، رام الله 2008، ص132.
4. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله 2006، ص76.
5. الارقام لسنة 2011 موقع وزارة المالية الفلسطينية[9]

بدأت النفقات التشغيلية بمقدار 186مليون دولار 1996،ثم ارتفعت وبلغت 294مليون دولار في العام 2000، بزيادة مقدارها 24.5%من النفقات الجارية، انخفضت النفقات التشغيلية إلي189مليون دولار في العام 2001وبشكل عام انخفضت حصة النفقات التشغيلية من النفقات الجارية في الفترة(2001-2005)،إلى نسبة13%ثم تراجعت هذه النسبة إلي 9.5% في الفترة (2006-2008) ويعود هذا الانخفاض إلى ارتفاع المكونات الأخرى كبند الرواتب والأجور والنفقات التحويلية، ثم شهدت النفقات التشغيلية عام2009-2010ارتفاعا ليصبح 496مليون

[9] http://www.pmof,ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2011/01table8_arb pdf.

دولار،456 مليون دولار أي بزيادة نسبتها(12%)(24%) مقارنة مع العام 2008في حين شكلت نسبة(15%) من إجمالي النفقات الجارية في العام 2010والعام 2011 .

شكل رقم(8-5)

تطور االنفقات التشغيلية للسلطة الوطنية الفلسطينية ونسبتها من االنفقات الجارية للفترة (1996-2011) مليون دولار

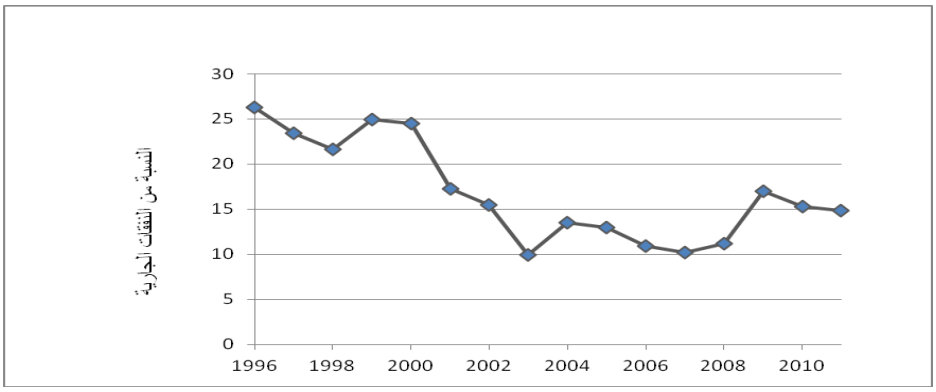

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011، ص 15.

2-النفقات التحويلية:

تشمل النفقات التحويلية الإنفاق علي البرامج والخدمات الاجتماعية المختلفة، كبرنامج المساعدات الإنسانية والتعليمية والصحية،وبرامج دعم العاطلين عن العمل(سلطة النقد،2008،ص53) وتشمل مساهمة السلطة بدفع ما يترتب عليها مقابل اشتراك أي موظف أو مستخدم رسمي في الضمان الاجتماعي والمساهمات:تشمل المبالغ التي تدفعها السلطة كمساهمة منها في نفقات المؤسسات والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية الجارية،والإعانات :تمثل المبالغ التي تدفعها السلطة لدعم الهيئات والسلطات والمؤسسات التي لا تدخل موازنتها ضمن النفقات الجارية وكذلك ما تقدمه السلطة كدعم للهيئات والمؤسسات الخيرية،والتقاعد والتعويضات:تشمل الرواتب التقاعدية التي تخصص للمتقاعدين من خزينة السلطة بشكل مباشر،بالإضافة إلي التعويضات التي تدفع للموظف حين تقاعده المبكر،أو الاستغناء عن خدماته،أو نتيجة إصابته بأضرار شخصية أثناء العمل أو ما يترتب دفعه للورثة من المستحقات بموجب التشريعات المعمول بها،بالإضافة إلي ما يترتب دفعه بموجب نظام التامين والمعاشات غير المذكورة أعلاه.(أبو مصطفي،2009،ص99)

جدول رقم (11-5)

تطور االنفقات التحويلية للسلطة الوطنية الفلسطينية ونسبتها من االنفقات الجارية للفترة (1996-2011) مليون دولار

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النفقات الجارية	707.9	862	838	937	1199	1095	994	1240	1528	1994	1426	2567	3273	2919.7	2983.2	2960.1
النفقات التحويلية	120.6	190	190	184	283	228	198	201	295	391	236	401	690	853	700	692.8
النسبة من النفقات الجارية (%)	17	22	23	20	24	21	20	16	19	20	17	16	21	29	23	23

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011، ص 15.
2. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الخامس عشر، رام الله 2009، ص100.
3. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر، رام الله 2008، ص132.
4. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله 2006، ص76.
5. الارقام لسنة 2011 موقع وزارة المالية الفلسطينية

تبين أن النفقات التحويلية للسلطة الوطنية الفلسطينية بدأت من عام1996بمبلغ(120.6)مليون دولار، ثم ارتفعت لتصل إلي (228)مليون دولار في العام 2001، وواصلت النفقات التحويلية ارتفاعها خلال فترة الدراسة (1996-2010)، ويعزي هذا النمو إلي زيادة النفقات التحويلية التي صرفت علي العاطلين عن العمل و الفقراء، وان السلطة لجأت إلي انتظام في دفع مخصصات النفقات التحويلية (شبكة الأمان الاجتماعي، والمساعدات الاجتماعية للمحتاجين) التي تزايدت مع ارتفاع نسبة الفقر والبطالة (سلطة النقد،2008،ص30)

شكل بياني(9-5)

تطور االنفقات التحويلية للسلطة الوطنية الفلسطينية ونسبتها من االنفقات الجارية للفترة (1996-2011) مليون دولار

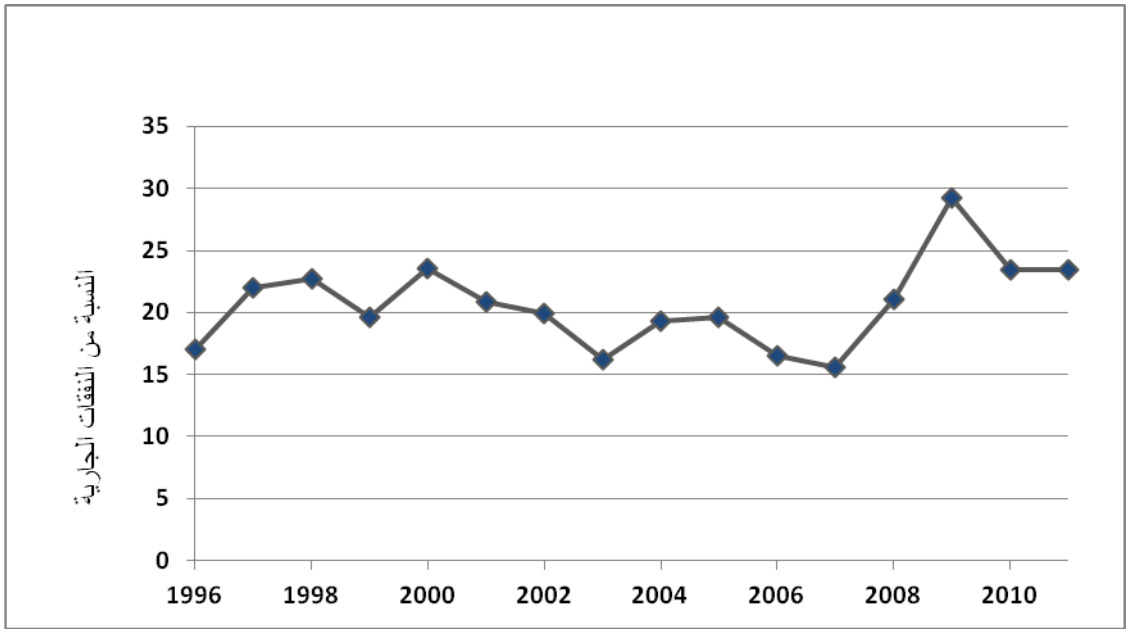

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011، ص 15.

وقد تم جمع النفقات التشغيلية والنفقات التحويلية في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ضمن بند نفقات غير الاجور الذي شكل نسبة 33% من النفقات العامة في العام 1996 وتزايدات نفقات غير الاجور حتى بلغت 1142 مليون دولار في العام 2011 إلا أنها بقيت تشكل نسبة 35% من النفقات العامة كما هو موضح في الجدول التالي

جدول رقم (12-5)

تطور نفقات غير الأجور للسلطة الوطنية الفلسطينية ونسبتها من االنفقات العامة للفترة(1996-2011) مليون دولار

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النفقات العامة	926.4	1362	1358	1411	1668	1435	1246.0	1635.0	1789.0	2281.0	1707.0	2877.0	3488.0	3105.6	3258.3	3254.6
نفقات غير الأجور	306.6	392	371	418.0	577.0	417.0	352.0	324.0	501.0	649.0	392.0	663.0	1055	1142.0	1156.0	1142.3
النسبة من النفقات العامة (%)	33	29	27	30	35	29	28	20	28	28	23	23	30	37	35	35

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011، ص 15.

ج. صافي الإقراض:

يشمل هذا البند الأموال التي تدفعها السلطة بشكل مباشر إلي شركة الكهرباء في غزة، لتسديد المستحقات المترتبة على شركة توزيع كهرباء غزة نتيجة إحجام المشتركين عن دفع أثمان الكهرباء، بالإضافة إلي الأموال التي تدفعها السلطة بشكل غير مباشر(تخصم من مستحقات السلطة لدى إسرائيل)لصالح شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية وذلك لتسديد المستحقات المترتبة علي الهيئات الحكم المحلي في الضفة(ماس،العدد الأول:2004،ص20)

جدول رقم (13-5)

تطور صافي الاقراض للسلطة الوطنية الفلسطينية ونسبته من االنفقات الجارية للفترة (1996-2011) مليون دولار

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النفقات الجارية	707.9	862.0	838.0	937.0	1199	1095.0	994.0	1240.0	1528	1994.0	1426	2567	3273	2919.7	2983.2	2960.1
صافي الاقراض	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	173.0	157.0	344.0	376.0	535.0	447.0	354.7	263.5	139.9
النسبة من النفقات الجارية (%)	0	0	0	0	0	0	0	14	10	17	26	21	14	12	9	5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011، ص 15.
2. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الخامس عشر، رام الله 2009، ص100.
3. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر، رام الله 2008، ص132.
4. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله 2006، ص76.
5. الارقام لسنة 2011 موقع وزارة المالية الفلسطينية

من خلال جدول رقم(12-5) يتضح أن بند صافي الإقراض شهد ارتفاعا خلال الفترة(2003-2005)بنمو بنسبة(98%)مقارنة بالعام و2003بشكل بند صافي الإقراض أحد الجوانب الرئيسية التي وضعت السلطة أمام مزيد من الضغوط الإنفاقية ومصدر قلق فيما يتعلق بسلامة الأداء المالي، وخاصة أن الإنفاق على هذا البند تجاوز ما تم رصده في مشروع الموازنة العامة بحوالي 131.6%ليصل إلي 344مليون دولار في العام 2005 . (سلطة النقد،2005، ص49)

مشكلا 17.2%من النفقات الجارية واستمر الارتفاع خلال الفترة من(2005-2008) بحوالي 30%مشكلا 14%من النفقات الجارية، وفي العام 2010 شكل بند صافي الإقراض نسبة8.8%من النفقات الجارية، منخفضا بنحو 29.6% عن العام 2009 ليبلغ 264مليون دولار. نظرا لكون هذا البند لا يتم عن سياسة اقتصادية معتمدة ذات أهداف مدروسة، فقد عملت الحكومة الفلسطينية علي الحد من تعاظمه وتقنيته من خلال تحسين تحصيل فواتير المرافق من قبل المجالس المحلية، وتبني عدد من السياسات التحفيزية تشجيعها علي الالتزام بدفع المستحقات المترتبة عليها.

شكل رقم(10-5)

تطور صافي الاقراض للسلطة الوطنية الفلسطينية ونسبته من االنفقات الجارية للفترة (1996-2011) مليون دولار

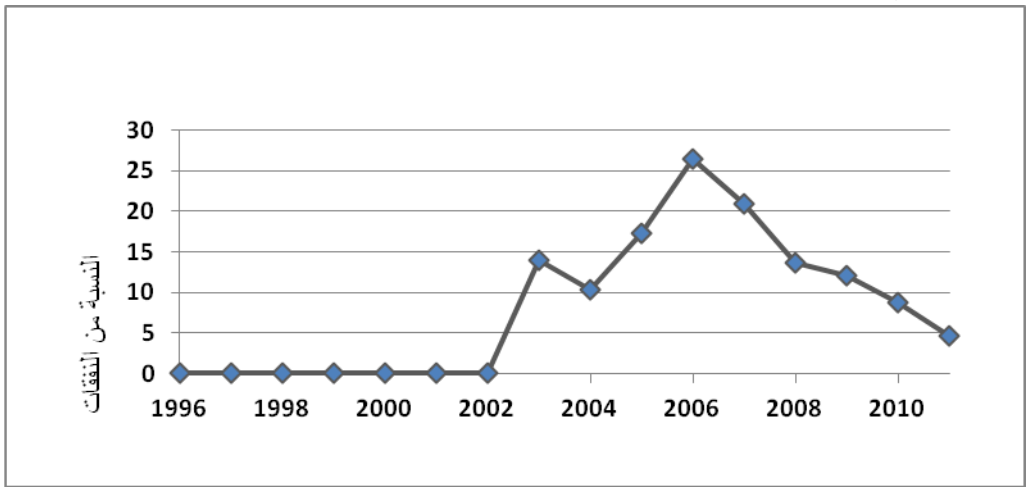

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011، ص 15.

د. النفقات التطويرية

يقصد بالنفقات التطويرية بانها النفقات التي تنفقها الدولة لتوسيع الانتاج كالتحويلات الرأسمالية للمشاريع، والنفقات التظويرية مثل البنى التحتية المادية كالطرق والمواصلات، والبنى التحتية المؤسسية، والقانونية، والتي تعمل على خلق المناخ الاستثماري الملائم لعمل القطاع الخاص، وتمول النفقات التطويرية من خلال المنح والمساعدات المقدمة من الدول المانحة لأغراض بناء البنية التحتية الفلسطينية،ويتم الإنفاق من المستحقات النفقات التطويرية المرصودة في فصل وزارة المالية بقرار من وزير المالية بناء علي طلب الوزير المختص ومدير عام الموازنة العامة. (بيان وزيرالمالية،2008،ص3)

ويتم رصد مبالغ قليلة لتمويل النفقات التطويرية بحيث يتم تمويل الجزء الأكبر من الدول المانحة

جدول رقم(14-5)

تطور االنفقات التطويرية للسلطة الوطنية الفلسطينية ونسبتها من االنفقات الجارية للفترة1996-2011 مليون دولار

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النفقات العامة	926.4	1362	1358	1411	1668	1435	1246	1635	1528	2281	1707	2877	3488	3312.6	3258.3	3245.1
النفقات التطويرية	218.5	500	520	474	469	340	252	395	261	287	281	310	215	185.9	275.1	294.0
النسبة من النفقات العامة (%)	24	37	38	34	28	24	20	24	17	13	16	11	6	6	8	9

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011، ص 15.
2. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الخامس عشر، رام الله 2009، ص100.
3. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر، رام الله 2008، ص132.
4. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله 2006، ص76.
5. الارقام لسنة 2011 موقع وزارة المالية الفلسطينية

ويتضح أن النفقات التطويرية انخفضت بشكل ملحوظ من 500 مليون دولار في العام1997إلى 469 مليون دولار بنسبة 6%مقارنة بالعام 2000 بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى والدعم المقدم من الدول المانحة ، وتباين حجم المنح والمساعدات الخارجية في السنوات التالية، وكانت المنح والمساعدات الخارجية التي دخلت خزينة السلطة في العام ذاته والبالغة 353 مليون دولار قد خصصت بالكامل لدعم الموازنة وليس لتمويل النفقات التطويرية(سلطة النقد الفلسطينية، 2010،ص 85) وتواصل الانخفاض إلي أن وصل إلي275مليون دولار العام 2010 وعلي الرغم من الانخفاض العام للنفقات التطويرية في العام 2010، إلا أنه حقق زيادة نسبتها 47.8%عن عام 2009 لترتفع مساهمة هذا البند من النفقات العامة إلي 8.4% مقارنة مع 5.5%في العام السابق، بالرغم من تضاعف النفقات التطويرية الفعلية خلال عام 2010، إلا أنها بقيت أقل من نصف المبالغ المستهدفة في الموازنة العامة البالغة 670مليون دولار وذلك ضمن خطة الإصلاح والتنمية ويعزي ذلك بشكل أساسي إلي قلة موارد الدخل للسلطة الفلسطينية، إضافة للقيود الإسرائيلية المفروضة علي حرية الحركة وعلي مستوردات المواد الأولية الخاصة بالمشاريع التطويرية والتعقيدات المتصلة بإجراءات الاستيراد لمثل هذه المواد والتي تسبب إعاقة وإلغاء العديد من المشاريع.

شكل رقم (11-5)

تطور االنفقات التطويرية للسلطة الوطنية الفلسطينية ونسبتها من االنفقات العامة للفترة (1996-2011) مليون دولار

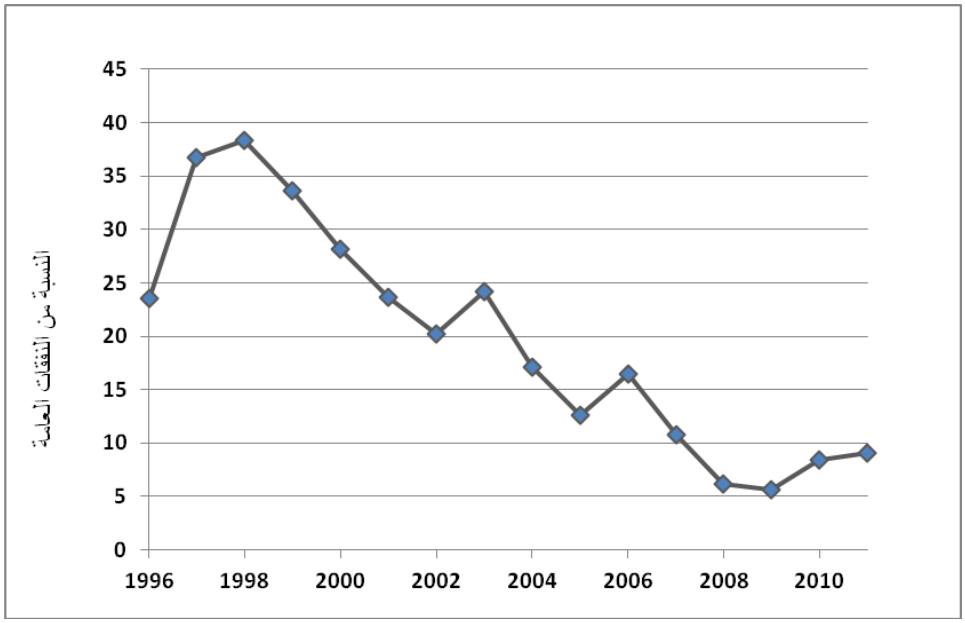

من اعداد الباحثة بالاستناد إلى البيانات الواردة في جدول رقم (14)

وخلال السنوات الثلاث الماضية أظهرت السلطة الفلسطينية قدرة كبيرة علي التحكم في نفقاتها، وزيادة ايراداتها حيث تراجع حجم النفقات العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من 72 %في العام 2008إلي 51 %عام 2010، ويعزي السبب إلى ترشيد النفقات العامة وحفز الاقتصاد المحلي من خلال حزمه مشاريع قامت السلطة بتنفيذها، مما ساهم في زيادة معدلات النمو والثقافي في الاقتصاد (سلطة النقد،2010، ص43)

5.4.3 الاداء المالي لحكومة غزة

حدتث انتخابات المجلس التشريعي عام2006 ونجم عنها فوز حركة حماس، وتشكيل الحكومة العاشرة، واشتد الحصار الدولي، وقطع المساعدات الدولية وحدتث الخلافات الداخلية بين حركتي فتح وحماس حتى سيطرت جركة حماس علي قطاع غزة عام 2007مما ترتب علي ذلك وجود حكومتين فلسطينيتين إحداهما في غزة،والأخرى في رام الله بالضفة الغربية،وكان لهذا الانقسام بين شقي الوطن تبعاته التي أثرت علي الموازنة العامة الفلسطينية ، فأصبح لدى حكومة غزة موازنة تنفق منها على مؤسساتها في قطاع غزة، والجدول التالي يبين بيانات الإنفاق الفعلي لحكومة غزة من العام 2009 – 2011

جدول رقم(15-5)

بيانات الانفاق الفعلي لحكومة غزة للفترة من 2009-2011 بالمليون دولار

السنة	2009	2009.1	2009.2	2009.3	2009.4	2010	2010.1	2010.2	2010.3	2010.4	2011	2011.1	2011.2	2011.3	2011.4
اجمالي رواتب وأجور	188.70	41.30	46.60	47.00	53.80	228.74	54.40	55.13	58.09	61.13	346.87	69.80	77.97	74.40	124.70
اجمالي نفقات غير الأجور	124.27	44.20	42.77	19.83	17.47	62.60	14.17	17.66	19.54	11.23	88.56	22.66	21.60	17.60	26.70
اجمالي النفقات التطويرية	2.27	0.20	0.77	0.63	0.67	1.84	0.31	0.56	0.34	0.63	10.66	3.76	2.70	1.50	2.70

المصدر : دائرة الموازنة العامة - وزارة المالية –غزة، 2011 .

من بيانات الجدول السابق ان بيانات الرواتب والأجور تطورت من 188.7مليون دولار لعام 2009 حتى وصلت إلى 346.8 مليون دولار عام 2011 بزيادة مقدارها 158.1 مليون دولار هذا ناجم عن زيادة عدد الموظفين لدى حكومة غزة، فيما شهدت نفقات غير الأجور انخفاضاً من 124.2 مليون دولار للعام 2009 لتصل إلى 88.5 مليون دولار للعام 2011، وكذلك شهدت النفقات التطويرية زيادةً من 2.27 مليون دولار للعام 2009 لتصل إلى 10.66 مليون دولار للعام 2011.

جدول رقم (16-5)

وصف المؤشرات الاقتصادية للفترة الزمنية (2009-2011)

للبيانات الصادرة عن حكومة غزة

المؤشر الاقتصادي	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي
نفقات الأجور والرواتب	41.3	124.7	63.9
نفقات غير الأجور والرواتب	11.23	44.2	22.95
إجمالي النفقات التطويرية	0.2	3.76	1.23

الجدول السابق يوضح بعض المقاييس الوصفية للمؤشرات الاقتصادية المتمثلة بنفقات الاجور والرواتب ونفقات غير الاجور والرواتب وإجمالي النفقات التطويرية للبيانات الصادرة عن حكومة غزة، حيث يوضح الجدول قيمة المتوسط الحسابي لكل مؤشر اقتصادي وكذلك أقل واعلى قيمة له، وفيما يلي الأشكال البيانية لهذه المؤشرات كل على حده:

أولاً : نفقات الاجور والرواتب:

شكل رقم (12-5)

الاجور والرواتب خلال الفترة الزمنية (2009-2011) للبيانات الصادرة عن حكومة غزة

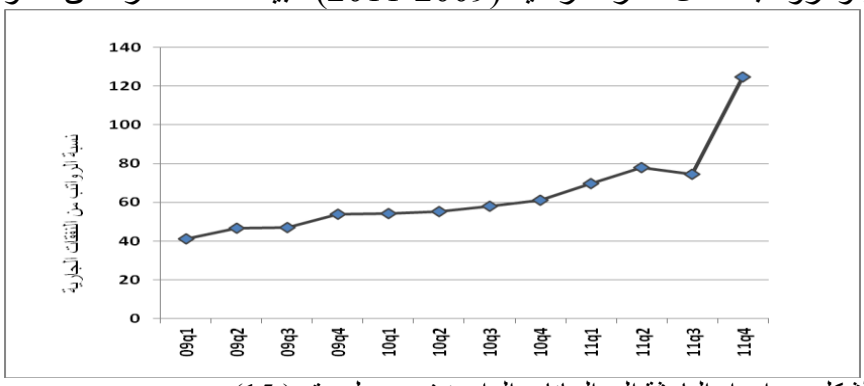

الشكل من إعداد الباحثة إلى البيانات الواردة في جدول رقم (15)

ثانياً : نفقات غير الاجور والرواتب: تمثل النفقات التشغيلية والنفقات التحويلية

شكل رقم (5-13)
نفقات غير الاجور والرواتب خلال الفترة الزمنية (2009-2011)
للبيانات الصادرة عن حكومة غزة

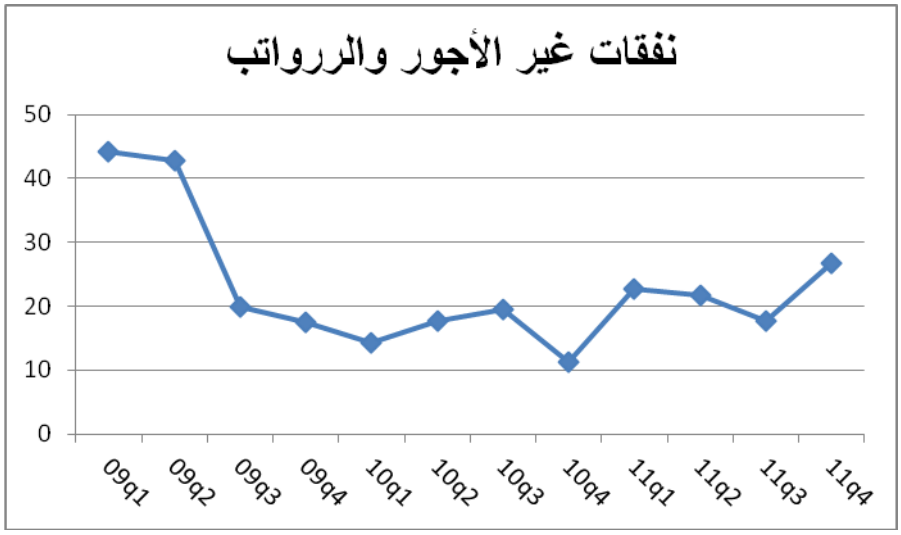

الشكل من إعداد الباحثة إلى البيانات الواردة في جدول رقم (15)

ثالثاً : إجمالي النفقات التطويرية.

شكل رقم (5-14)
إجمالي النفقات التطويرية خلال الفترة الزمنية (2009-2011)
للبيانات الصادرة عن حكومة غزة

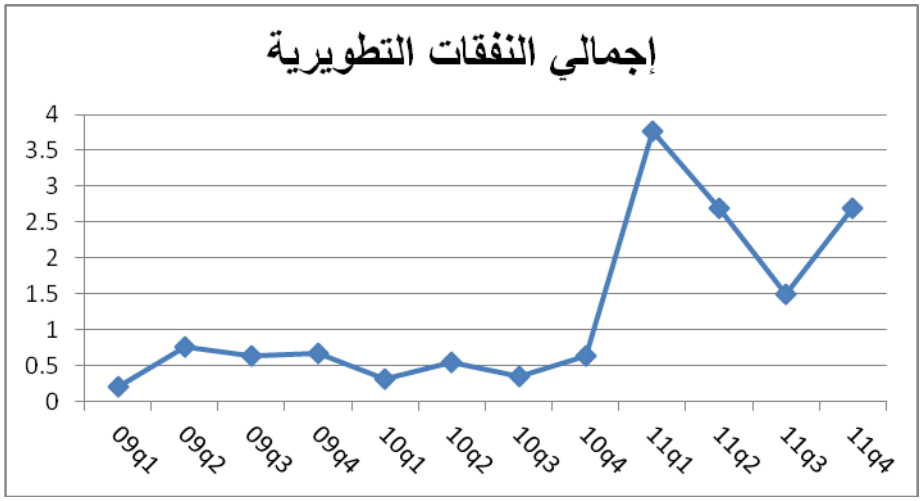

الشكل من إعداد الباحثة إلى البيانات الواردة في جدول رقم (15)

5.5 الخاتمة

في ختام هذا الفصل نلاحظ أن ما تعانيه السلطة الوطنية الفلسطينية من الاحتلال الاسرائيلي خلق لها بيئة خاصة فعند النظر إلى خلاصة الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية نجد بنداً يسمى (ايرادات المقاصة) ضمن الإيرادات العامة، وتعتبر السلطة الفلسطينية هذا البند أحد مصادر التمويل، ونجد أن السلطة الفلسطينية مضطرة لادراجه ضمن اجمالي التمويل بسبب العوائق والعقوبات الإسرائيلية التي تفرضها على السلطة، والتي تتضمن تعليق عوائد السلطة من إيرادات المقاصة مما يؤدي إلى تأخر تحصيلها في وقتها، أما بالنسبة للنفقات العامة للسلطة فالامر أكثر تعقيداً، وذلك بسبب ما تعانيه السلطة والشعب الفلسطيني على حد سواء من ممارسات الأحتلال الاسرائيلي، فتقوم السلطة في كثير من الأحيان بتوجيه نفقاتها لإصلاح ما تم تخريبه من الاحتلال الإسرائيلي، إما بتعويض المتضررين أو إعادة بناء منازلهم، فكلها نفقات غير اعتيادية تلجأ السلطة لتغطيتها على حساب نفقات تنموية تطويرية، الأمر الذي يحول دون تقدم ملحوظ في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وترى الباحثة أن التطورات التي طرأت على مكونات الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية ارتبطت في معظم فتراتها بالتغيرات السياسية وردة الفعل الإسرائيلية تجاه تلك التغيرات، فاستغلت اسرائيل تحكمها في جزء كبير من الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية لابتزاز الفلسطينيين سياسياً واقتصادياً، وادى ذلك إلى تذبذب الإيرادات والنفقات العامة للسلطة وفق السياسة الإسرائيلية المتبعة، يضاف إلى ذلك ضعف وترهل النظام الإقتصادي والمالي الفلسطيني وعدم قدرته على النهوض والتبعية إلى الاقتصاد الإسرائيلي.

الفصل السادس

التحليل القياسي لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

6.1 مقدمة

6.2 منهجية نموذج الدراسة

6.2.1 صياغة نموذج الدراسة

6.2.2 بيانات متغيرات الدراسة

6.2.3 مصادر البيانات

6.3 المنهج القياسي والأساليب المستخدمة

6.3.1 اختبارات السكون للسلاسل الزمنية

6.3.2 اختبارات التكامل المشترك

6.3.3 طريقة تجزئة البيانات

6.3.4 الصيغة اللوغاريتمية

6.3.5 البرامج الاحصائية المستخدمة

6.4 التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة

6.4.1 اختبار سكون السلاسل الزمنية لنموذج الدراسة

6.4.2 اختبار التكامل المشترك لنموذج الدراسة

6.4.3 تقدير معاملات النموذج القياسي للدراسة

6.4.4 التحقق من جودة النموذج المقدر

6.5 التحليل الاقتصادي للنتائج القياسية

6.التحليل القياسي لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

6.1 مقدمة

في هذا المبحث سيتم استعراض منهجية الدراسة والاساليب القياسية التي تم الاعتماد عليها في عملية تقدير نموذج الدراسة، الذي يدرس أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (صافي الاقراض، نفقات الرواتب والاجور، ونفقات غير الرواتب والأجور، إجمالي النفقات التطويرية) على المتغير التابع الذي يمثل النمو الاقتصادي معبراً عنها بالناتج المحلي الاجمالي.

حيث تم استخدام الأساليب الحديثة في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، وتمثلت هذه الاساليب باختبارات السكون للسلاسل الزمنية والتعرف على خصائصها الاحصائية وتطبيق أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسون، مع الاعتماد بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية (**OLS-Ordinary Least Square**) في تقدير العلاقة التكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المذكورة.

6.2 منهجية واجراءات الدراسة

6.2.1 صياغة نموذج الدراسة.

تم بناء نموذج قياسي لدراسة أهمية أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وذلك خلال الفترة الزمنية 1996 إلى 2011م، وذلك على النحو الاتي :

$$Y = f(X_1, X_2, X_3, X_4, Dum)$$

حيث أن :

Y: يمثل الناتج المحلي الاجمالي.

X_1: يمثل صافي الإقراض.

X_2: يمثل الاجور والرواتب.

X_3: يمثل نفقات غير الاجور.

X_4: يمثل إجمالي النفقات التطويرية.

Dum: متغير وهمي يمثل الوضع السياسي.

6.2.2 بيانات متغيرات نموذج الدراسة.

سوف يتم تطبيق نموذج الدراسة باستخدام بيانات سلاسل زمنية عن الأراضي الفلسطينية على شكل بيانات ربعية خلال الفترة الزمنية (1996-2011)م تتعلق بعدة متغيرات اقتصادية موضحة على النحو الاتي :

- **بيانات المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي).**

توفرت بيانات المتغير التابع بشكل ربعي خلال الفترة الزمنية المراد دراستها، وبذلك يبلغ عدد مشاهدات السلسلة الزمنية 64 مشاهدة.

- **بيانات المتغيرات المستقلة.**

✓ بيانات متغير صافي الإقراض، ومتغير الرواتب والأجور، وبيانات متغير نفقات غير الاجور: توفرت بيانات هذه المتغيرات من مصادرها الاصلية على شكل بيانات ربعية خلال السنوات (2008-2011)، بينما توفرت للسنوات (1996-2007) على شكل بيانات سنوية، وتم تجزئتها لبيانات ربعية.

✓ بيانات متغير إجمالي النفقات التطويرية : توفرت بيانات هذا المتغير من مصادرها الاصلية على شكل بيانات ربعية خلال السنوات (2009-2011)، بينما توفرت للسنوات (1996-2008) على شكل بيانات سنوية، وتم تجزئتها لبيانات ربعية.

✓ بيانات المتغير الوهمي (الوضع السياسي) : نظراً للتاثير الكبير للأوضاع السياسية على تطورات الاقتصاد الفلسطيني فقد تم ادراج بيانات هذا المتغير من خلال إعطاء الفترة (2000q4-2002q4) القيمة 1 والتي تمثل الفترة الاكثر عدم الاستقرار بسبب انتفاضة الاقصى، كذلك اعطيت القيمة 1 ابتداء من العام 2006 حتى عام 2011 على اعتبار انها فترة عدم استقرار بسبب الانقسام السياسي وأعطيت القيمة صفر لباقي السنوات.

6.2.3 مصادر بيانات الدراسة.

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني والتي تمثلت في البيانات الربعية للفترة من الربع الأول لعام 1996 ألى الربع الرابع من عام 2011، وقد تم تجميع البيانات الربعية للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني وبيانات سلطة النقد الفلسطينية، أما بيانات الرواتب والأجور ونفقات غير الأجور والنفقات التطويرية فقد توفرت بيانات سنوية وربعية بالاستناد إلى بيانات وزارة المالية الفلسطينية- رام الله وسلطة النقد الفلسطينية.

6.3 المنهج القياسي والاساليب المستخدمة.

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة، معبراً عنها بالصيغة اللوغاريتمية، كما تم الاستعانة بالأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية، وتمثلت هذه الاساليب فيما يأتي:

6.3.1 اختبارات السكون.

يعتبر شرط السكون شرطاً أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية ساكنة إذا تحققت فها الشروط الاتية :

1) ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.
2) ثبات التباين عبر الزمن.
3) التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغاير.

وهناك العديد من الاختبارات والطرق الاحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، نذكر من هذه الاختبارات ما يلي :

1) دالة الارتباط الذاتي (**Autocorrelation**).
2) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولار (**Dickey Fuller - DF**).
3) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولار الموسع (**Augmented Dickey Fuller - ADF**).
4) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيلبس برون (**Phillips Perron - PP**).

وسيتم تطبيق اختبار كل من ديكي فولار الموسع (**ADF**) واختبار فيلبس برون (**PP**) للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، حيث ان هذه الاختبارات تعتبر الاكثر استخداماً في مجال الدراسات الاقتصادية القياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية.

6.3.2 اختبار التكامل المشرك.

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب (**Association**) بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الاخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن (عطية، 2005، ص670)، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كلٍ على حدة بمعنى ان تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة.

حيث يوجد العديد من الاختبارات التي تستخدم في الكشف عن التكامل المشترك نذكر منها:

1) اختبار إنجل – جرانجر (**Engle Ganger - EG**).
2) اختبار الانحدار المتكامل لدبرن واتسون (**Cointegrating Regression Durbin Watson - CRDW**).
3) اختبار جوهانسون (**Johnasen Approach**).

حيث يجب التنويه هنا لأن كلا الاختبارين (**EG**) و (**CRDW**) يستخدمان في النماذج البسيطة التي تتكون من متغير مستقل واحد ومتغير تابع، في حين ان اختبار جوهانسون يعد أكثر شمولية وتعقيداً من سابقيه ويتم استخدامه في حالة النماذج المتعددة، من خلال حساب قيمة احصاء القيمة العظمي (**Maximum**) وإحصاء الاثر (**Trace**) حيث أن كلاهما يعطي نفس النتيجة لذا تم الاعتماد على نتائج إحصاء القيمة العظمى لاختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المراد تقديره.

6.3.3 طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

طريقة المربعات الصغرى تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار، التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، بحيث تعطي هذه الطريقة أفضل خط مستقيم يمكن توفيقه لمتغيرات النموذج، بمعنى أنها تعطي أقل مجموع مربعات رأسية لانحرافات كل مشاهدة عن الخط المستقيم في الرسم، ويتضمن ذلك تصغير مجموع مربعات الخطأ (البواقي) إلى أدنى حد ممكن(نصر،1995م،ص13).
وتفترض طريقة المربعات المصغرة عدة افتراضات يجب تحققها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر وهذه الافتراضات تتمثل فيما يلي : (نصر،1995م،ص13).

1) الاخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي.
2) متوسط البواقي يساوي صفراً.
3) تجانس حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ.
4) استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ.
5) عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة في حالة النماذج المتعددة.

6.3.4 طريقة تجزئة البيانات السنوية (Denton Method).

تستخدم طريقة (**Denton**) لتجزئة البيانات من تسلسل زمني معين إلى تسلسل زمني أخر (على سبيل المثال من تسلسل سنوي إلى تسلسل ربعي أو شهري).

حيث تعتبر هذه الطريقة من طرق التقدير الإحصائي التي تستخدم في عملية تقسيم البيانات ويطلق عليها اسم "**The Proportional Denton Method**"، ولها عدة استخدامات في تقسيم البيانات منها تقسيم البيانات السنوية لبيانات ربعية كما هو الهدف من استخدامها في هذه الدراسة، حيت تعتمد ألية تقسيم سلسلة زمنية سنوية إلى سلسلة زمنية فصلية (ربعية) على وجود سلسلة بيانات فصلية (ربعية) اخرى تربطها علاقة بالسلسلة المراد تقسيمها، تستخدم في تقدير السلسلة الربعية للبيانات السنوية المراد تقسيمها ويطلق عليها اسم"**Indictor**" (حمدان،2012م،ص153).

وهنا تم استخدام هذه الطريقة لتجزئة البيانات السنوية إلى بيانات ربعية استناداً إلى متغير الناتج المحلي الاجمالي المتوفر بشكل ربعي من مصادره الاصلية، لكي تتناسب مع عدد متغيرات النموذج واساليب التقدير المستخدمة.

وللتحقق من نجاح هذه الطريقة في إعطاء قيم تقريبية بشكل مناسب لحد كبير من القيم الحقيقية، تم رصد التحركات السنوية والتحركات الربعية لكل سلسلة زمنية، فكانت النتائج تشير لوجود تقارب كبير في تحركات السلاسل الزمنية الربعية والسنوية وانها تتحرك بنفس النمط (انظر ملحق1).

6.3.5 الصيغة اللوغاريتمية (LOG).

تعتبر الصيغة اللوغاريتمية ذات أهمية عالية في تقدير النماذج القياسية وذلك لأنها تعطي المرونات طويلة الاجل للمتغيرات الاقتصادية المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، لذلك تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لجميع متغيرات النموذج دون أي إشكالية، فيما عدا متغير صافي الاقراض الذي كان يحتوي على قيم صفرية في بعض السنوات وللتخلص من هذه المشكلة تم إضافة قيمة ثابتة (10) لجميع مشاهدات هذه السلسلة ومن ثم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لها، وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره على النحو الاتي :

$$\boldsymbol{log(Y) = \alpha + \beta_1 log(X_1) + \beta_2 log(X_2) + \beta_3 log(X_3) + \beta_4 log(X_4) + \beta_5 Dum + \varepsilon_t}$$

حيث أن :

α: الحد الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: تعبر عن مرونات المتغيرات المستقلة بالنسبة للمتغير التابع.

β_5: تعبر عن نسب تأثير المتغير الوهمي في المتغير التابع.

6.3.6 البرامج الاحصائية المستخدمة في الدراسة.

اعتمدت الدراسة بشكل اساسي على استخدام برنامج التحليل الاحصائي القياسي (**Eviews**) لتطبيق كافة الاساليب الاحصائية والقياسية التي تم ذكرها، وكذلك تقدير النموذج القياسي بصيغته النهائية.

كما تم استخدام البرنامج الاحصائي (**Stata**) لتجزئة البيانات السنوية لبيانات ربعية باستخدام طريقة (**Denton**) المشار لها سابقاً.

6.4 التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة

نتناول نتائج الاساليب الاحصائية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للدراسة، وذلك لكل من اختبارات السكون واختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، بالإضافة لنتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وأيضاً نتائج اختبارات التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر.

6.4.1 نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية.

كما سبق ذكره فإن من شروط تحليل السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة للتأكد سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة التكامل لكل سلسلة زمنية، وبناء على ذلك الجدول رقم (1) أدناه يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبارات كل من (PP) و (ADF).

جدول رقم (1-6)
نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	ADF		PP	
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول
logY	-0.50	-7.11*	-0.33	-8.59*
$logX_1$	-1.45	-7.71*	-1.40	-7.71*
$logX_2$	-1.21	-12.31*	-1.76	-18.44*
$logX_3$	-0.68	-16.53*	-1.13	-14.96*
$logX_4$	-2.21	-9.57*	-2.75	-9.47*

* معنوية عند مستوى 5%

يتضح من خلال الجدول رقم (1−6) أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، كانت غير ساكنة في المستوى (Level)، لذلك تطلب الامر إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه السلاسل الزمنية وتم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه السلاسل، فكانت النتائج تشير لوجود استقرار وسكون في هذه السلاسل الزمنية بعد الفروق الاولى عند مستوى معنوية 5%، وذلك يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، بمعنى أخر ان جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الاولى $I\sim(1)$ ، وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

6.4.2 نتائج اختبار التكامل المشترك.

بعد التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة زمنية على حدة، والتأكد من ان جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، تم إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المذكورة، والجدول رقم (2–6) أدناه يوضح نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

جدول رقم (2-6)
نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لمتغيرات النموذج

فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك	القيمة الحرجة Critical value Sig level = 0.05	معدل الامكانية Likelihood Ratio
لا يوجد (None*)	33.88	48.59
على الأكثر يوجد متجه واحد (At Most 1*)	27.58	33.46
على الأكثر يوجد متجهين (At Most 2)	21.13	11.98
*تشير لرفض الفرضية العدمية عند مستوى 5%.		

الجدول رقم (2–6) يوضح نتائج عملية اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بالاعتماد على إحصاء القيمة العظمي (Maximum Eigenvalue) لاختبار فرضيات التكامل المشترك حيث تشير النتائج لرفض الفرضية الأولى التي تفترض عدم وجود تكامل مشترك وتم رفض الفرضية الثانية التي تفترض وجود متجه تكامل وحيد على الأكثر وذلك عند مستو معنوية 5%، في حين تم قبول الفرضية الاخيرة التي تنص على وجود متجهين للتكامل المشترك على الأكثر حيث بلغت قيمة معدل الامكانية المحسوبة 11.98 في حين كانت القيمة الحرجة تساوي 21.13 وهي أكبر من قيمة معدل الامكانية وبذلك يتوقف اختبار جوهانسون للتكامل المشترك عند هذه الفرضية ويتم الاستنتاج بوجود متجهين للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية على الأكثر وذلك عند مستوى معنوية 5%.

6.4.3 نتائج تقدير معاملات النموذج القياسي.

في ضوء نتائج اختبارات السكون واختبارات التكامل المشترك السابقة تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال المتغيرات الاقتصادية في مستوها اللوغاريتمي وذلك للحصول على مرونات المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على المتغير التابع فكانت النتائج تشير لوجود قيمة مرتفعة لمعامل التحديد المعدل تبلغ 82% مصحوبة بقيمة مرتفعة لدالة اختبار (F) وكذلك معنوية عالية لبعض المتغيرات المستقلة، ولكن تبين أن هذا انحدار زائف ومضلل وذلك من خلال قيمة اختبار (DW) التي بلغت 0.59 (انظر ملحق1) وتدل قيمة DW المنخفضة على وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج المقدر لذلك لا يمكن الاعتماد على نتائج التقدير في ظل هذه المشكلة ويجب التخلص منها بالطريقة المناسبة والسليمة، لذلك ارتأت الباحثة أن تقوم بتقدير العلاقة الانحدارية بعد إجراء الفروق الاولى للمستويات اللوغاريتمية للمتغيرات لتصبح دالة النموذج على النحو الاتي:

$$\Delta log(Y) = \alpha + \beta_1 \Delta log(X_1) + \beta_2 \Delta log(X_2) + \beta_3 \Delta log(X_3) + \beta_4 \Delta log(X_4) + \beta_5 Dum + \varepsilon_t$$

Δ: تعني الفرق الأول للمتغير

وهذه العملية كانت ذات أهمية عالية لأنها تدعم جودة النموذج من اتجاهين الاتجاه الاول وهو حل مشكلة الارتباط الذاتي، بينما الاتجاه الثاني كان في زيادة عدد متجهات التكامل المشترك والتي وصل عددها إلى5 متجهات (انظر ملحق 2) وهذا بدوره مؤشر واضح جداً على جودة النموذج المقدر وكذلك على صحة اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في الدالة القياسية المراد تقديرها، والجدول رقم (3-6) أدناه يوضح نتائج تقدير النموذج.

جدول رقم (3-6)
نتائج تقدير معاملات النموذج بإدخال جميع المتغيرات

Variables	Coefficient	S.E	t-statistic	P-value
Constant	0.013140	0.010535	1.247286	0.2174
$\Delta Log(X1)$	-0.020951	0.031348	-0.668345	0.5066
$\Delta Log(X2)$	0.037851	0.056710	0.667450	0.5072
$\Delta Log(X3)$	0.167761	0.067540	2.483893	0.0160
$\Delta Log(X4)$	0.080664	0.020174	3.998506	0.0002
Dum	-0.012770	0.014418	-0.885678	0.3795
R-Square = 0.37 , Adj R-square = 0.32 , DW = 2.00				

*معنوية عند مستوى 5%

$$\Delta log(Y) = 0.013 - 0.021\Delta log(X_1) + 0.037\Delta log(X_2) + 0.168\Delta log(X_3) + 0.080\Delta log(X_4) - 0.013D + \varepsilon_t$$

الجدول رقم (3–6) يوضح نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد لمتغيرات السلاسل الزمنية التي تجرى دراستها، حيث يتضح أن قيمة معامل التحديد المعدل تبلغ قيمته 0.32 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 32% من التباين في المتغير التابع، كما يتضح لنا خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك من خلال قيمة **(DW)** التي بلغت 2.00 .

كذلك يتضح أن المتغيرات المعنوية عند مستوى دلالة 5% تمثلت في متغير نفقات غير الاجور **(X3)** ومتغير إجمالي النفقات التطويرية **(X4)**، فقد بلغت مرونة متغير نفقات غير الاجور 16.8% تقريباً وذلك يعني أن أي زيادة بمقدار 100% في نفقات غير الاجور ستؤدي بدورها لزيادة بمقدار 16.8% في المتغير التابع الذي يمثل الناتج المحلي الاجمالي ويعبر عن النمو الاقتصادي وذلك في ظل ثبات باقي المتغيرات المستقلة الاخرى.

وكذلك نلاحظ ان مرونة متغير إجمالي النفقات التطويرية بلغت 8% تقريباً وهذه القيمة تفسر على أن أي زيادة بمقدار 100% في إجمالي النفقات التطويرية ستزيد من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 8% مع ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة.

بينما باقي المتغيرات المستقلة والتي تمثلت في متغير صافي الاقراض **(X1)** ومتغير نفقات الاجور والرواتب **(X2)** كانت غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 5% ، وكانت مرونتها **-0.02** و 0.04 على الترتيب، وتشير هذه المرونات لان تأثير هذه المتغيرات كان ضعيف جدا على النمو الاقتصادي.

وكذلك يلاحظ أن المتغير الوهمي الذي يمثل الاوضاع السياسية خلال فترة الدراسة كان تأثيره عكسي ووغير معنوي على النمو الاقتصادي في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة ، حيث بلغت نسبة تأثير المتغير الوهمي 1.3% حيث ان الاوضاع السياسية الغير مستقرة تعمل على خفض النمو الاقتصادي بمقدار 1.3%.

وجرت العادة القياسية على إبقاء جميع متغيرات الدراسة المعنوية والغير معنوية في النموذج المقدر وذلك بهدف دراسة التأثير الضعيف لهذه المتغيرات وتفسير أسباب ضعف هذا التأثير وعدم معنوية المتغيرات إحصائياً، ويتم حذفها وإعادة التقدير مرة اخرى إذا كان الهدف من بناء النموذج هو التنبؤ، ولان هذه الدراسة تدرس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، سيبقى النموذج كما هو عليه.

6.4.4 نتائج التحقق من جودة النموذج المقدر.

في ظل اعتماد الباحثة على طريقة المربعات الصغرى العادية واستخدمها في تقدير نموذج الدراسة يشترط ذلك عليها إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو الاتي :

1. **اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر.**

للتحقق من شرط اتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque-Bera) فكانت النتيجة تشير لان قيمة الاختبار تساوي (J=2.81) باحتمال بلغ (P-value = 0.2453، ويتضح من ذلك قبول الفرض العدمي التي ينص على ان بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي (ملحق 2).

2. **اختبار مساواة متوسط بواقي النموذج المقدر للصفر.**

للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير لان قيمة الاختبار بلغت (t=2.02E-16) باحتمال بلغ (P-Value=1.000) وتشير هذه النتيجة لقبول الفرضية العدمية التي تفترض مساواة متوسط بواقي النموذج المقدر للصفر(الملحق2).

3. **اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين).**

تم استخدام اختبار (White) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج تشير لان قيمة الاختبار تبلغ (N*R-Squared = 13.56) باحتمال بلغ (P-value = 0.8084) ، وذلك يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس حدود الخطأ (الملحق2).

4. **اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (عدم وجود ارتباط ذاتي).**

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر يمكن الاعتماد على قيمة (DW) التي تم توضيحها في الجدول رقم (3) والتي أشارت لخلو من النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، ولمزيد من الدقة يمكن الاعتماد على نتيجة اختبار (LM) التي

بلغت (N*R-Squared = 1.585) باحتمال بلغ (P-value = 0.4527)، وذلك يشير لقبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذج المقدر(الملحق 2).

5. اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ازدواج خطي).

للتحقق من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors - VIF)، حيث تدل القيمة 1 لمعامل التضخم على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بشكل قاطع، وكلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدت المشكلة وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 5 على أنها انعكاس لاحتداد المشكلة (نصر،1995م،ص152)، وفي نموذج الدراسة تم حساب معامل التضخم لجميع متغيرات النموذج فكانت قيمة معامل التضخم لكل المتغيرات قريبة جداً من القيمة 1 وأقل من 2 وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي مما يدل على جودة النموذج المقدر(الملحق 2).

من خلال ما تقدم نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية وبدقة عالية وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه تفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

ولمزيد من الدقة والتفصيل تم تقدير ، خمس نماذج انحدار بسيطة للمتغير التابع على المتغيرات المستقلة كل على حدا، وذلك بهدف التأكد والاطمئنان من عدم وجود أي متغيرات غير معنوية في النموذج المتعدد وقد تكون لها معنوية إحصائية قوية في النموذج البسيط، وكانت نتائج التقدير على النحو الاتي :

أولاً : نموذج انحدار متغير (Log(gdp)) على متغير (Log(X1)) :

D(LOG(GDP)) = 0.011+ 0.024*D(LOG(X1))

t-stat	1.29	0.69
P-value	0.2017	0.4941

DW = 2.19 R-square = 0.008

يتضح لنا من خلال النتائج الموضحة أعلاه والتي تعبر عن نموذج انحدار متغير الناتج المحلي الاجمالي على متغير صافي الاقراض، بلوغ قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل (صافي الاقراض)، 2.4% ويعني ذلك وجود تأثير ضعيف لصافي الاقراض على النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال فترة الدراسة، بالإضافة لعدم وجود دلالة إحصائية لهذا المتغير وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي تم التوصل لها في نموذج الانحدار المتعدد.

كما يتضح من خلال قيمة معامل التحديد التي بلغت (0.008) ضعف المتغير المستقل عن تفسير التباين في المتغير التابع، بالإضافة لقبول قيمة (DW) التي تشير لعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في بواقي النموذج.

ثانياً : نموذج انحدار متغير ((Log(gdp)) على متغير ((Log(X2)) :

D(LOG(GDP)) = 0.008 + 0.139*D(LOG(X2))

t-stat	1.07	3.36
P-value	0.2886	0.0014

DW = 2.26 R-square = 0.156

تشير النتائج الموضحة اعلاه لوجود تأثير موجب لمتغير (الاجور والرواتب) على الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت قيمة تأثير هذا المتغير 13.9% وكان هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% ، ويعني ذلك أن أي زيادة جوهرية بمقدار 100% في قيمة الاجور والرواتب ستؤدي لزيادة بمقدار 13.9% في إجمالي الناتج المحلي، وهذه النتيجة تختلف عما جاء في نموذج الانحدار المتعدد الذي أشار لعدم معنوية متغير الاجور والرواتب.

كما يتضح من خلال قيمة معامل التحديد التي بلغت (0.156) ان متغير الاجور والرواتب يفسر 15.6% من التباين في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي)، بالإضافة لقبول قيمة (DW) التي تشير لعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في بواقي النموذج.

ثالثاً : نموذج انحدار متغير ((Log(gdp)) على متغير ((Log(X3)) :

D(LOG(GDP)) = 0.008 + 0.155*D(LOG(X3))

t-stat	1.01	3.22
P-value	0.3152	0.0021

DW = 2.24 R-square = 0.145

تشير نتائج الانحدار الخطي البسيط لمتغير الناتج المحلي الاجمالي على متغير نفقات غير الأجور ، لوجود تأثير موجب وذو دلالة إحصائية لمتغير نفقات غير الاجور على النمو الاقتصادي، بحيث أن أي زيادة بمقدار 100% في نفقات غير الاجور ستزيد الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 15.5% ، وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي تم التوصل لها في نموذج الانحدار المتعدد ولكن مع اختلاف في حجم التأثير.

كما يتضح من خلال قيمة معامل التحديد التي بلغت (0.145) ان متغير نفقات غير الاجور يفسر 14.5% من التباين في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي)، بالإضافة لقبول قيمة (DW) التي تشير لعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في بواقي النموذج.

رابعاً : نموذج انحدار متغير ((Log(gdp)) على متغير ((Log(X4)) :

D(LOG(GDP)) = 0.011 + 0.061*D(LOG(X4))

t-stat	1.39	2.92
P-value	0.1706	0.0049

DW = 2.19 R-square = 0.123

كذلك توضح نتائج الانحدار الخطي البسيط لمتغير الناتج المحلي الاجمالي على متغير إجمالي النفقات التطويرية، وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% ، بلغت قيمة 6.1% ويعني ذلك ان أي زيادة بمقدار 100% في إجمالي النفقات التطويرية ستؤدي بدورها لزيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 6.1%، وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي تم التوصل لها من خلال نموذج الانحدار المتعدد ولكن مع اختلاف في قيمة معامل الانحدار.

كما يتضح من خلال قيمة معامل التحديد التي بلغت (0.123) ان متغير النفقات التطويرية يفسر 12.3% من التباين في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي)، بالإضافة لقبول قيمة (DW) التي تشير لعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في بواقي النموذج.

خامساً : نموذج انحدار متغير ((Log(gdp)) على متغير (DUM) :

D(LOG(GDP)) = 0.024 - 0.024*DUM

t-stat	2.04	-1.49
P-value	0.1706	0.1424

DW = 2.16 R-square = 0.035

النتائج الموضحة أعلاه تشير توضح تأثير المتغير الوهمي الذي يعبر عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للوضع الفلسطيني القائم، ومن هذه النتائج يتضح أن وجود تأثير سلبي ضعيف جداً للأوضاع السياسية الغير مستقر على النمو الاقتصادي، حيث بلغت مرونة المتغير الوهمي 2.4% بالسالب وكانت هذه القيمة غير دالة إحصائية، ما يعني ضعف تأثير الاوضاع الغير مستقرة سياسياً على النمو الاقتصادي الفلسطيني.

كما يتضح من خلال قيمة معامل التحديد التي بلغت (0.035) ان متغير الاوضاع السياسية الغير مستقرة يفسر نسبة صغيرة جداً من التباين في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) والتي بلغت 3.5% ، بالإضافة لقبول قيمة (DW) التي تشير لعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في بواقي النموذج.

6.5 نتائج اختبار الفرضيات في ضوء التحليل الاقتصادي

6.5.1 الفرضية الأولي :

تنص الفرضية الاولى على ما يلي : "**تؤثر الرواتب والاجور تأثير إيجابياً علي نمو الاقتصاد الفلسطيني**"

وللتحقق من صحة هذه الفرضية يمكن الرجوع لنتائج التقدير الإحصائي للنموذج المقدر، والذي يدرس العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، والموضحة بالجدول رقم (3-6)، حيث نلاحظ أن هناك تأثيراً إيجابياً لمتغير الأجور والرواتب على النمو الاقتصادي بالرغم من عدم معنويته الاحصائية حيث بلغت مرونة الرواتب والأجور بالنسبة للنمو الاقتصادي ما يقارب 4% و يمكن تفسير ذلك بالقول أن هناك تأثير إيجابي غير دال إحصائيا لمتغير للرواتب والأجور، وهذا يتفق مع ما تقول به النظرية الاقتصادية بوجود علاقة موجبة بين الرواتب والأجور واجمالى الناتج المحلي الحقيقي، بغض النظر عن المعنوية الإحصائية، **وهذا يتفق مع دراسة (بلول، 1990) ودراسة (شادي، 2004) ودراسة (عبيدي،2001).** وتفسير ذلك ان الأجور و الرواتب تؤدي إلي زيادة الاستهلاك، ومن ثم زيادة الطلب الكلي علي السلع والخدمات الذي يعمل علي زيادة الاستثمار والانتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، ولكن الملاحظ علي أرض الواقع عدم استغلال الشركات والمؤسسات الانتاجية لهذه الزيادة واستيعابها في تحقيق المزيد من الانتاج بسبب الظروف السياسية المحيطة، وتردد المنتجون لزيادة الانتاج، وعدم قيام السلطة الوطنية بدفع التعويضات لخسائر المنتجين من باب التشجيع وتحفيز المنتج الوطني، فبالرغم من أن الأجور والرواتب تعتبر عامل محفز للنمو الاقتصادي إلا أنها تشكل ثقل على موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وتستنزف الخزينة العامة وتشكل الحصة الاكبر من النفقات العامة تصل إلي 58%، أصبحت زيادة الأجور والرواتب دون جدوي في ظل ارتفاع الأسعار وعدم ضبطها والتوجه لإستهلاك السلع المستوردة عبر المعابر والأنفاق.

وبناءً على ما سبق أخذين بعين الاعتبار عدم معنوية معامل متغير الرواتب والأجور، نستنتج اتفاق طبيعة العلاقة الطردية (الموجبة) بين متغير الأجور والرواتب مع النمو الاقتصادي، ولكن من ناحية إحصائية وبناءاً على عدم معنوية معامل متغير الأجور والرواتب نستنتج عدم وجود تأثير جوهري لمتغير الاجور والرواتب على النمو الاقتصادي ، وبالتالي نقبل اتفاق النتيجة مع النظرية الاقتصادية من ناحية طبيعة العلاقة ولكن من ناحية احصائية يمكن إهمال تأثير متغير الرواتب والاجور والسبب هو عدم معنويته الاحصائية.

6.5.2 الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية على ما يلي:"**تؤثر نفقات غير الأجور تأثيراً إيجابياً على نمو الاقتصاد الفلسطيني**"

وللتحقق من صحة هذه الفرضية يمكن الرجوع لنتائج التقدير الاحصائي للنموذج المقدر والذي يدرس العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، والموضحة بالجدول رقم (3-6)، حيث نلاحظ أن قيمة إشارة معامل متغير النفقات غير الأجور كانت موجبة وهذا يتفق مع الفرضية محل الاختبار، وبذلك نستنتج وجود تأثيراً ايجابياً لمتغير نفقات غير الأجور على النمو الاقتصادي كما تشير النتائج الاحصائية أن هذا المعامل كان معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 5% وبذلك نستنتج التأثير الإيجابي الذي لا يمكن إهماله لهذا المتغير ويجب اخذه بعين الاعتبار عند تفسير النتائج اقتصادياً على النحو الاتي:

أي أن متغير نفقات غير الأجور له تأثير معنوي على متغير الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت مرونته بعد حذف المتغيرات غير المعنويه 16.8% وتفسير ذلك أن أي زيادة بمقدار 100%في نفقات غير الأجور ستؤدي بدورها لزيادة بمقدار16.8% في الناتج المحلي الإجمالي وذلك في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية مما يدل علي القدرة علي توظيف مثل هذه النفقات للمساهمة في النمو الاقتصادى.

ومن خلال ما سبق نستنتج قبول فرضية الدراسة التي تنص على أن هناك تاثير ايجابي جوهري لمتغير نفقات غير الأجور على النمو الاقتصادي عند مستوى دلالة إحصائية 5%.

6.5.3 الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة على ما يلي:"**يؤثر إجمالي النفقات التطويرية تأثيراً إيجابياً علي نمو الاقتصاد الفلسطيني**"

من خلال نتائج التقدير القياسي لنموذج الدراسة والموضحة بالجدول رقم (3-6) نلاحظ أن النتائج تشير لقبول فرضية الدراسة التي تفترض وجود تأثير ايجابي وجوهري لإجمالي النفقات التطويرية على النمو الاقتصادي، وذلك عند مستوى دلالة 5%،**وهذا يتفق مع دراسة (العيسى، 2006) ودراسة (القريني،2004) ودراسة (الخياط،2001) ودراسة (Boss,2003)** وبناءاً على ذلك يمكن تفسير ذلك اقتصادياً على النحو الاتي :

أي أن متغير اجمالي النفقات التطويرية له تأثير معنوي علي نمو الاقتصاد الفلسطيني، حيث بلغت مرونة متغير إجمالي النفقات التطويرية 8% تقريباً، وتفسير ذلك أن أى زيادة بمقدار100% من اجمالي النفقات التطويرية ستزيد من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 8% مع تباث المتغيرات

المستقلة الأخرى وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية مما يدل علي أهمية الجانب التطويري في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يعبر عن الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية، وأن زيادة الإنفاق الحكومي المتمثل في الجانب الاقتصادي التطويري خاصة في البنية التحتية له تأثير ايجابي مباشر علي انتاجية الاقتصاد.

وبناءً على ما سبق نستنتج اتفاق طبيعة العلاقة الطردية (الموجبة) بين متغير اجمالي النفقات التطويرية مع النمو الاقتصادي، ووجود تأثير جوهري لمتغير اجمالي النفقات التطويرية على النمو الاقتصادي، وبالتالي نقبل اتفاق النتيجة مع النظرية الاقتصادية.

6.5.4 الفرضية الرابعة :

تنص الفرضية الرابعة على ما يلي : "**يؤثر صافي الإقراض تأثيراً سلبياً علي نمو الاقتصاد الفلسطيني**"

وللتحقق من صحة هذه الفرضية يمكن الرجوع لنتائج التقدير الاحصائي للنموذج المقدر والذي يدرس العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، والموضحة بالجدول رقم (3-6)، حيث نلاحظ أن هناك تأثير سلبي ضعيف جداً لمتغير صافي الإقراض على النمو الاقتصادي بالرغم من عدم معنويته الإحصائية، **وهذا يتفق مع دراسة (رجب، 2011)**، حيث بلغت مرونة متغير صافي الإقراض -2% عند مستوى دلالة 0.05 %،وبذلك يمكن تفسير ذلك بالقول أن صافي الإقراض له تأثير سلبي ضعيف على النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، وذلك لأن صافي الإقراض هو عبارة عن الاموال التي تدفعها السلطة بشكل مباشر إلي شركة الكهرباء في غزة بالإضافة إلي الأموال التي تدفعها السلطة بشكل غير مباشر إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية وشكل هذا البند عبئاً علي موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية حيث تعمل السلطة علي الحد من زيادتة وتقنينة في السنوات الأخيرة من خلال تحصيل الفواتير من خلال الخصم المباشر علي رواتب الموظفين الحكوميين.

وبناءً على ما سبق أخذين بعين الاعتبار عدم معنوية معامل متغير صافي الإقراض، نستنتج قبول الفرضية التي تفترض عدم وجود تأثير جوهري لصافي الإقراض على النمو الاقتصادي، حيث ان النتائج أشارت لوجود تأثير سلبي لصافي الإقراض، وبالتالي نقبل اتفاق النتيجة مع النظرية الاقتصادية ولكن من ناحية احصائية يمكن إهمال تأثير متغير صافي الإقراض، والسبب هو عدم معنويته الإحصائية.

6.5.5 الفرضية الخامسة:

تنص الفرضية الخامسة على ما يلي:"**تؤثر الأوضاع السياسية تأثيراً سلبياً على نمو الاقتصاد الفلسطيني**"

للتحقق من صحة هذه الفرضية، يمكن الرجوع لنتائج التقدير للنموذج القياسي والموضحة بالجدول رقم (3)، حيث يلاحظ أن هناك تأثيرا سلبياً للأوضاع السياسية التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني، حيث ان ذلك يعني أن الاوضاع السياسية غير المستقرة، أثرت على نمو الاقتصاد الفلسطيني بالسلب،على الرغم من عدم دلالته المعنوية ويمكن تفسير ذلك اقتصادياً على النحو الاتي :

نلاحظ أن المتغير الوهمي الذي يمثل الاوضاع السياسية خلال فترة الدراسة كان تأثيره عكسي ومعنوي على النمو الاقتصادي في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة ، حيث بلغت نسبة تأثير المتغير الوهمي 1.3% حيث ان الاوضاع السياسية غير المستقرة تعمل على خفض النمو الاقتصادي بمقدار 1.3%.

بناءً على مع سبق آخذين بعين الاعتبار عدم معنوية متغير الأوضاع السياسية نستنتج اتفاق طبيعة العلاقة العكسية (السالبة) بين المتغير الوهمي الاوضاع السياسية مع النمو الاقتصادي، وبناء على عدم معنويته نستنتج عدم وجود تأثير جوهري لمتغير الأوضاع السياسية على النمو الاقتصادي ، وبالتالي نقبل اتفاق النتيجة مع النظرية الاقتصادية من ناحية طبيعة العلاقة، ولكن من ناحية احصائية يمكن اهمال تأثير متغير الاوضاع السياسية والسبب هو عدم معنويته الاحصائية.

في ضوء النتائج السابقة نستنتج التأثير الإيجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي وان هناك علاقة تبادلية بينهما وهذا يتفق مع كل من (دراسة العيسى، 2006)،و(دراسة العمر،1997) ودراسة (الخياط، 2001) ودراسة (القريني، 2004).حيث أوضحت جميع اشارات المتغيرات المستقلة اتفاقها مع النظرية الاقتصادية، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 32% وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة والتي تمثل مكونات الانفاق الحكومي تفسر 32% من التغير في المتغير التابع اجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ظل ثبات العوامل الاخرى والنسبة الباقية التي تبلغ 68% تعود لعوامل أخرى بالإضافة للخطأ العشوائي في التقدير.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

7.1 مقدمة

7.2 النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي لمكونات الانفاق الحكومي

7.3 النتائج المتعلقة بالدارسة الإحصائية القياسية

7.4 التوصيات

7.4.1 التوصيات الموجهة لوزارة المالية الفلسطينية

7.4.2 التوصيات الموجهة للسلطة الوطنية الفلسطينية

7.4.3 التوصيات الموجهة للباحثين

النتائج والتوصيات

7.1 مقدمة

تناولت الدراسة بالتحليل الوصفي والقياسي أثر الإنفاق الحكومي المتمثل بمكوناته (صافي الإقراض، والرواتب والاجور، ونفقات غير الأجور، والنفقات التطويرية) على النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي، كما قدمت الدراسة تحليلاً احصائياً قياسياً لمعرفة مدى تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، ولقد توصلت الدراسة إلى نتائج مرتبطة بالتحليل الوصفي ونتائج مؤكدة لها جاءت من التحليل الاحصائي القياسي نورد تلك النتائج على النحو التالي.

7.2 النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي لمكونات الانفاق الحكومي

1- تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1996-2011) متأثراً بالتقلبات السياسية باعتبارها الأكثر تأثيراً.

2- حازت النفقات الجارية على الحصة الكبرى من النفقات العامة، حيث بلغ متوسط النفقات الجارية 80% من حجم النفقات العامة خلال سنوات الدراسة.

3- شكل بند نفقات غير الأجور 33% من النفقات العامة في العام 1996 حيث بلغت 306.6 مليون دولار وتزايدت نفقات غير الأجور حتى بلغت 1142 مليون دولار في العام 2011 إلا أنها بقيت تشكل نسبة 35% من النفقات العامة.

4- شكل بند صافي الاقراض أحد الجوانب الرئيسة التي وضعت الحكومة امام مزيد من الضغوط الإنفاقية، ومصدر قلق فيما يتعلق بسلامة الأداء المالي، وكون أن هذا البند لا ينم عن سياسة اقتصادية معتمدة فقد عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على الحد منه والعمل على تقنينه.

5- يحتل بند الرواتب والأجور اكثر من نصف النفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية حيث بلغت نسبته 57% للعام 2011، وتشكل عبئاً على موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

6- انخفاض النفقات التطويرية للسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل ملحوظ من (500) مليون دولار في العام 1997 إلى 294 مليون دولار عام 2011، كما انخفضت نسبتها من النفقات العامة من 24% عام 1996 لتصل إلى 9% في العام 2011 نظراً لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتخصيص جزء بسيط من موازنتها لغايات تمويل النفقات التطويرية.

7- يقوم المانحون بتمويل النفقات التطويرية، إلا أنه لا توجد أي مشاريع استثمارية، وهذا يعود إلى أن هذه المنح يتم توجيهها لتمويل الرواتب والأجور، ولأوجه الإنفاق الإغاثي الطارئ بسبب ما يعاني الوضع المالي للسلطة الفلسطينية من عدم الاستقرار.

7.3 النتائج المتعلقة بالدارسة الإحصائية القياسية

1- بعد إجراء اختبارات السكون المختلفة لديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون(PP)، أظهرت نتائج الاختبارين احتواء جميع المتغيرات على جذر الوحدة، أي أنها غير ساكنة في المستوى، في حين اصبحت هذه المتغيرات ساكنة في الفروق الاولى عند مستوى معنوية 5%، وان جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى.

2- بينت نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، للمعادلة الخاصة بإجمالي الناتج المحلي، وأن هناك خمس متجهات للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية على الاكثر عند مستوى معنوية 5%، مما يعني وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية في هذه المعادلة، ومن تم فإن المتغيرات لا تبتعد عن بعضها كثيراً بحيث تسلك سلوكاً مشابهاً.

3- أن المتغيرات المعنوية عند مستوى دلالة 5% تمثلث في متغير نفقات غير الأجور واجمالي النفقات التطويرية.

4- بلغت مرونة نفقات غير الأجور 16.8% تقريباً، وتفسير ذلك أن أي زيادة بمقدار 100% في نفقات غير الأجور ستؤدي إلى زيادة بمقدار 16.8% في الناتج المحلي الإجمالي في ظل ثبات العوامل المستقلة الاخرى، وأن متغير نفقات غير الأجورله تأثير إيجابي ومعنوي، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

5- بلغت مرونة الرواتب والأجور بالنسبة للنمو الاقتصادي ما يقارب 4%، وأن هناك تأثيراً إيجابياً ولكن غير دال احصائياً لمتغير الرواتب والأجور وهذ يتفق مع النظرية الاقتصادية بوجود علاقة موجبة بين الرواتب والأجور واجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

6- بلغت مرونة متغير صافي الاقراض -2% عند مستوى دلالة 5%، وان هناك تاثير سلبي على النمو الاقتصادي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

7- بلغت مرونة متغير إجمالي النفقات التطويرية 8% تقريباً، وتفسير ذلك أن أي زيادة بمقدار 100% من إجمالي النفقات التطويرية ستزيد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 8% مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، ويدل على أهمية الجانب التطويري في تحقيق النمو الاقتصادي.

8- أن المتغير الوهمي المعبر عنه بالأوضاع السياسية غير المستقرة، كان تاثيره سلبياً على النمو الاقتصادي، حيث بلغت نسبة تاثير المتغير الوهمي 1.3%، حيث أن الأوضاع السياسية غير المستقرة تعمل على خفض النمو الاقتصادي بنسبة 1.3% .

9- في ضوء النتائج السابقة نستنتج أن للإنفاق الحكومي أثراً معنوياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وأوضحت نتائج اختبارات التكامل المشترك التأثير الايجابي للانفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، وأن هناك علاقة تبادلية بينهما، وهذا يتفق مع كل من (دراسة العيسى، 2006)،و(دراسة العمر،1997)، ودراسة (الخياط، 2001) ودراسة (القريني، 2004). حيث أوضحت جميع اشارات المتغيرات المستقلة اتفاقها مع النظرية الاقتصادية، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 32% وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة والتي تمثل مكونات الانفاق الحكومي تفسر 32% من التغير في المتغير التابع اجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ظل ثبات العوامل الاخرى والنسبة الباقية التي تبلغ 68% تعود لعوامل أخرى بالإضافة للخطأ العشوائي في التقدير.

التوصيات

7.4.1 التوصيات الموجهة لوزارة المالية الفلسطينية

1- ضرورة ترشيد الانفاق العام والاستمرار في ضبطه ضمن الامكانات والمصادر المالية المتاحة محلياً مع العمل على مكافحة الفقر والبطالة من خلال المشاريع المنتجة.

2-تخفيض حصة الانفاق الجاري بالمقابل زيادة حصة الانفاق التطويري وتوجيهه نحو البنية التحتية المادية والاجتماعية المحفزة للنمو.

3-البدء بتمويل الانفاق التطويري بالاعتماد على الموارد المحلية ولو بشكل تدريجي.

4-انتهاج سياسة مالية محفزة للنمو وانتهاج سياسة رشيدة لإدارة النفقات العامة.

5-توجيه الانفاق العام إلى القطاعات الأكثر كفاءة والتي تلعب دور بارز في خلق فرص العمل مثل قطاع الانشاءات والقطاع الصناعي والزراعي.

7.4.2 التوصيات الموجهة للسلطة الوطنية الفلسطينية

1- اجراء عملية مراجعة شاملة لاوضاع البنية التحتية الراهنة في المناطق الفلسطينية ووضع خطة تطويرية لهذه المناطق.

2- مراجعة سياسة التوظيف العام القائمة على الاحلال واعتماد معايير الكفاءة وتكافؤ الفرص للشواغر الوظيفية دون استحداث شواغر لاعتبارات حزبية ووتتطلب هذه السياسة اعادة تجميع الموارد المالية كافة في الخزينة العامة خصوصاً الدعم و المساعدات ووضع الخطط الكفيلة باستخذامها وفق اولويات وطنية مخططة ومتفق عليها.

3- العمل على تحفيز الطلب على العمالة من قبل القطاع الخاص وعدم الاعتماد على القطاع العام في احداث التوسع الوظيفي واثقال كاهل الموازنة العامة بفاتورة الرواتب المرتفعة.

4- على الأطراف الفلسطينية انهاء الانقسام من اجل حفز النشاط الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية وبناء الوطن.

7.4.3 التوصيات الموجهة للباحثين

توصي الباحثة بدراسة المواضيع التالية:

* أثر التعليم على النمو الاقتصادي.
* أثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادية.
* الاستثمار العام والاستثمار الخاص في ظل التنمية الفلسطينية.

المراجع العلمية

أولا الكتب العربية

عنوان الكتاب
اشتبه، محمد: **الاقتصاد الفلسطيني أربعون عامل علي الاحتلال**، معهد ماسي للدراسات الاقتصادية،فلسطين،2007
بخاري، عبلة عبد الحميد: **التخطيط والتنمية**، جامعة الملك سعود ،الطبعة الأولى، 2005
بري، زين العابدين: **المالية العامة وميزانية الدولة**، مطابع مرامر، الرياض، الطبعة الأولي ،2001م
البريكان، سعود: **الاستقرار والإصلاح الاقتصادي** ،صندوق النقد العربي ،معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي،2006
البطريق، يونس، وآخرون: **المالية العامة** ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،بيروت،1994
الجلال، أحمد: **دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية** ،جامعة الجزائر ،الجزائر،2006
الحاج، طارق: **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولي،2009
الحبيب، فايز: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الرياض، الطبعة الثالثة،1994
حسين، عادل: **أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولي ،1995
الخطيب، خالد:شامية ،أحمد: **المالية العامة**: دار زهران للنشر، عمان "الأردن"، الطبعة الثانية ،1997
خليل، سامي: **نظرية الاقتصاد الكلي الكتاب الأول**، كلية التجارة، جامعة الكويت، الطبعة الأولي ،1994
دراز، حامد عبد المجيد، **مبادئ المالية العامة**، مركز الإسكندرية للكتاب،الإسكندرية،200
زهران، حمدية: **التنمية الاقتصادية: الفكر الاقتصادي، التحليل الاقتصادي**، مكتبة عين شمس ،القاهرة،1988
سلوم، حسين ،**المالية العامة: القانون المالي والضريبي**، دار الفكر اللبناني ،بيروت،1990
شهاب، مجدي: **أصول الاقتصاد العام**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولي،2004
صبيح، ماجد: **المالية العامة، الاقتصاد الفلسطيني**، عمان، جامعة القدس المفتوحة، 2007.
صخري، عمر: **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة السادسة،2008
الصعيدي، عبد الله: **علم المالية العامة**، دار النهضة العربية،الإسكندرية،2007
الصعيدي، عبد الله: مبادئ **علم المالية العامة**، الطبعة الأولي، كلية شرطة دبي،2000
طاقة، محمد;الغراوى، هدي: **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية 2010
الطباع ،ماهر: "**ماذا بعد الحرب علي قطاع غزة** "، الغرفة التجارية الفلسطينية،2008
عبد الحميد، عبد المطلب: **اقتصاديات المالية العامة**، جامعة الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، الطبعة الأولي ،2004
عبد الرازق، عمر، وآخرون: **تأثير الحصار الإسرائيلي علي الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة2001-2002**،،مركز التخطيط الفلسطيني، فلسطين2002
عبد الفتاح ،عبد المجيد: **اقتصاديات المالية العامة**، جامعة المنصورة، مصر، الطبعة الأولي ،1990
عتلم، باهر: **المالية العامة، أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية**، مكتبة نهضة الشرق ،القاهرة،1995
عثمان، سعيد: **مقدمة في الاقتصاد العام، مدخل تحليلي معاصر** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية 2003
عطية، عبد القادر **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق.** الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2005.
العلي، عادل فليح: **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، دار ومكتبة الحامد، الطبعة الأولي ،عمان2003
العمر، حسين: **مبادئ المالية العامة**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولي ،2002م
عوامله، نائل، **الإدارة المالية العامة بين النظرية والتطبيق-مدخل نظامي مقارن**، زهران للنشر والطباعة، عمان، الطبعة الثانية،1990

قدي، عبد المجيد: **المدخل إلي السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة،2006
القيسي، أعاد حمود: **المالية العامة والتشريع الضريبي**، مكتبة دار الثقافة للنشر، عمان، الطبعة الثانية،1998
كرم، انطونيوس: **اقتصاديات التخلف والتنمية**، مركز الإناء القومي، مطابع دار الهدف، لبنان، 1980
المحجوب، دفعت: **الأسس الاقتصادية للسياسة المالية**، مذكرات مطبوعة مقررة علي طلبة الدكتوراه في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة 1976
المحيميد، أحمد: الجراح، محمد: **مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم أساسيات:مفاهيم و أساسيات**، الرياض، الطبعة الثانية،2010
مصطفي ،محمد:احمد ،سهير: **النماذج الرياضيون للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،مصر،1999
نصر، عبد المحمود محمد عبد الرحمن، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**. الرياض : جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات 1995م.
هلال، جميل موسي: رياض جونسون، **بني في سبيل الصالح العام: الإيرادات العامة والمخصصات الاجتماعية والحاجات الاجتماعية في فلسطين**، منتدى أبحاث السياسة الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، رام الله،2003
الوادي، محمود، عزام، زكريا: **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر، الأردن، الطبعة الأولي ،2007

ثانيا: الدوريات و أوراق العمل:

عنوان الدورية
آل الشيخ، حمد محي (2001)، "**العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاجنر :شواهد دولية**"، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، المجلد 14
بري، زين العابدين(2002)، "**التزاحم بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص دراسة تطبيقية علي المملكة العربية السعودية**"، مجلة جامعة الملك سعود ،المجلد الرابع عشر ،العلوم الإدارية(1)،
بلول مختار محمد (1990)، "**قياس الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**"، مجلة جامعة الملك سعود، كلية العلوم، الإدارية،المجلد2، العدد1، الرياض
بلول، مختار (1990)، "**وفورات الحجم في النفقات الحكومية الجارية، تحليل هيكل النفقات ومقارنة معدلات نموها بمعدلات نمو السكان والدخل**"، مجلة العلوم الإدارية (2)، جامعة الملك سعود
داغر، محمود محمد(1999)، آلية الانفاق و النمو الاقتصادي في العراق، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد1-2، السنة العاشرة، بنغازي
الطاهر، فريد بشير (1993)، "الإنفاق الحكومي والتنمية في المملكة العربية السعودية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد9، ديسمبر
عبيدي، بدر(2001)،" **التحليل القياسي لسلوك الإنفاق الحكومي في الجمهورية اليمنية**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد24
العمر، حسين (1997)، "**الإنفاق الحكومي عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي، دراسة قياسية في الاقتصاد المملكة العربية السعودية**"، مجلة التعاون، الكويت، العدد 45
مقداد، محمد، الكحلوت خالد (2009)، "**واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية**"، مجلة الجامعة الإسلامية ،العدد الأول،المجلد17، غزة
الوكيل، نشأت(1992)،" **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد العماني**"، مجلة المحاسبة والإدارة والتامين، جامعة مؤتة، الجزء الأول، العدد الواحد والسبعون، مؤتة للبحوث والدراسات: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الرابع، كانون الأول، تصدر عن الجامعة مؤتة، الأردن

ثالثا: النشرات الرسمية:

عنوان النشرة
إصدارات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ، ماس، المراقب الاقتصادي والاجتماعي ،1999-2010
سلطة النقد، التقارير السنوية، التقرير السنوي الأول1995،التقرير السنوي الثاني1996 ،السنوي الثالث1997،التقرير السنوي الرابع1998،التقرير السنوي العاشر2005،التقرير السنوي الحادي عشر2006،التقرير السنوي الثاني عشر2007،التقرير السنوي الثالث عشر2008،التقرير السنوي الرابع عشر2009،التقرير السنوي 2009,2010,2011
وزارة الاقتصاد الوطني: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الاقتصادية لتطوير قطاع غزة، أيلول، 2005.
وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطط التنمية الفلسطينية " خطة الطوارئ والاستثمار العام 2003-2004، خطة الاصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010، خطة التنمية الفلسطينية 2009-2010، الخطة الوطنية الفلسطينية 2011-2013.
وزارة المالية – فلسطين، قانون أبعاد الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية 1994-2010

رابعا: النشرات غير الرسمية:

عنوان النشرة
إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة للضفة الغربية وقطاع غزة- 2011
تدمير اقتصاد قطاع غزة، تقرير أثر سياسة الإغلاق علي القطاعات الاقتصادية الفترة من15\حزيران\يونيو2007إلي 14يونيو2008 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
التقرير الاستراتيجي الفلسطيني2010،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت، الطبعة الأولي،2010.
السمهوري، محمد: أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بنية متحولة، معهد ماس، رام الله،2005
المراقب الاقتصادي والاجتماعي، مراجعة نقدية لمشروع قانون الدين العام، معهد ما،2005
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان "البنية التحتية في قطاع غزة" ، فلسطين،2001
مركز الميزان لحقوق الإنسان :الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في موازنات السلطة الوطنية الفلسطينية، فلسطين،2002

خامسا: الرسائل الجامعية:

عنوان الرسالة
أبو القمصان، خالد (1998): " **أزمة الإنفاق الحكومي الفلسطيني دراسة تحليلية لواقع السياسة المالية الفلسطينية**" ، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، السودان
أبو مصطفي، محمد (2009): **دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين
حمدان، بدر شحدة، ، **تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010م)**، رسالة ماجستير منشورة، غزة – جامعة الازهر 2012م.
الخطيب، كمال: "**دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين**"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس،2006
الخياط، سحر(2001)، "**تأثير الأنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي، دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية**"، رسالة ماجستير، جامعة الملك مسعود
رجب، محمد (2011): **أثر السياسة الاتفاقية في التضخم في فلسطين**"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة
العيسي، سلوى (2006): **أثر الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية**

المتحدة، رسالة ماجستير ،جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية
القريني، عبد الله،(2004) " **العلاقة بين الإنفاق العام والإنفاق الحكومي علي الخدمات العامة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية – دراسات قياسية**"، رسالة ماجستير ،جامعة الملك سعود، السعودية
كريم، بودخذخ (2010):"**اثر سياسة الإنفاق العام علي النمو الاقتصادي، حالة الجزائر 2001-2009**" ، رسالة ماجستير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر
مسعود، دراسي (2005): "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر
المطيري، حامدين داخل (2005): "**أثر الإنفاق العسكري علي النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**"، رسالة ماجستير، الرياض، جامعة الملك سعود

سادساً: المراجع الأجنبية:

The name
AGUNG , I GUSTI NGRAH , "**Time Series Data Analysis Using Eviews**",2009 John Wiley & Sons (Asia) Pte Ltd.
Davidn . Hyman. **Publion Finance :Acontemporary of theory to oolicy,6th editition**(for worth:Dryden prss ,1999)
Greentree . Estate. **Public finace**. Center on international . cooperation Newyork . 2005
Gujarati,**basic economics**, forth the McGraw-Hill companies ,2004.
Todaro,Michail P. **Econmic Develoopment in thethird World** ,Longman, New York and London . 1989
Iandau ,Daniel"**Government and Economy Growth in the less Developed countries:An Empirical study for 1960-1980**" Economic Development and Cultural chang.oct. 1986.
Nadeem A.Burny .Nadia AL Mussallam."**Public Expenditure Growth in Kuwaitn, Quarterly specialized Refereed journal Issued by the federation of** U.A.E chambers of commerce &Industry center fir Research & Authenentication ,Vol.20 No 81 AH.1420-2000(1)
parkin,Michael.**Maccroeconmics.prentice**-Hall,Inc.Englewood,cliffs,New.jersay,1984,Chl

سابعاً: المواقع الالكترونية:

عنوان الموقع	
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	www.pcbs.gov.ps
موقع الحملة الفلسطينية الدولية لفك الحصار	www.freegaza.ps\ar\more:php
موقع الحوار	www.ahewar
موقع سلطة النقد الفلسطينية	www.pma.ps
موقع الميزان	http://mezan.org./legalsesies/series3.htm9
موقع وزارة المالية الفلسطينية	w*ww.mof.gov.ps*
	http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/218540.html
	http://www.arbi.ws/vb.showrthead php2

الملاحق

ملحق رقم (1)

شكل رقم (1)

التحركات السنوية للسلاسل الزمنية

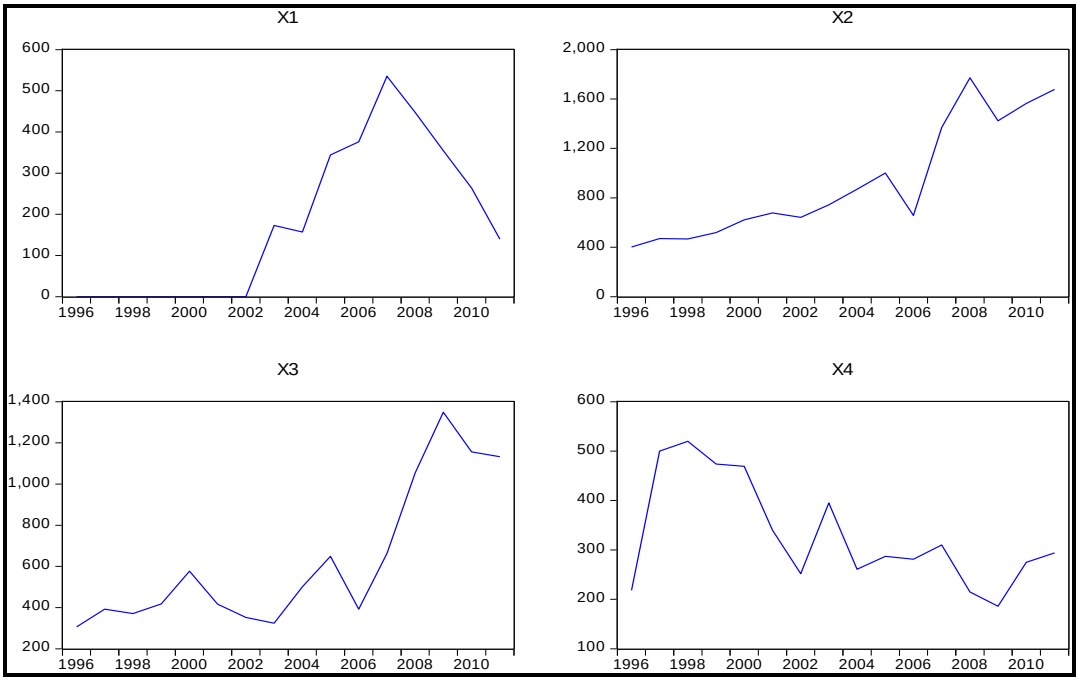

شكل رقم (2)

التحركات الربعية للسلاسل الزمنية

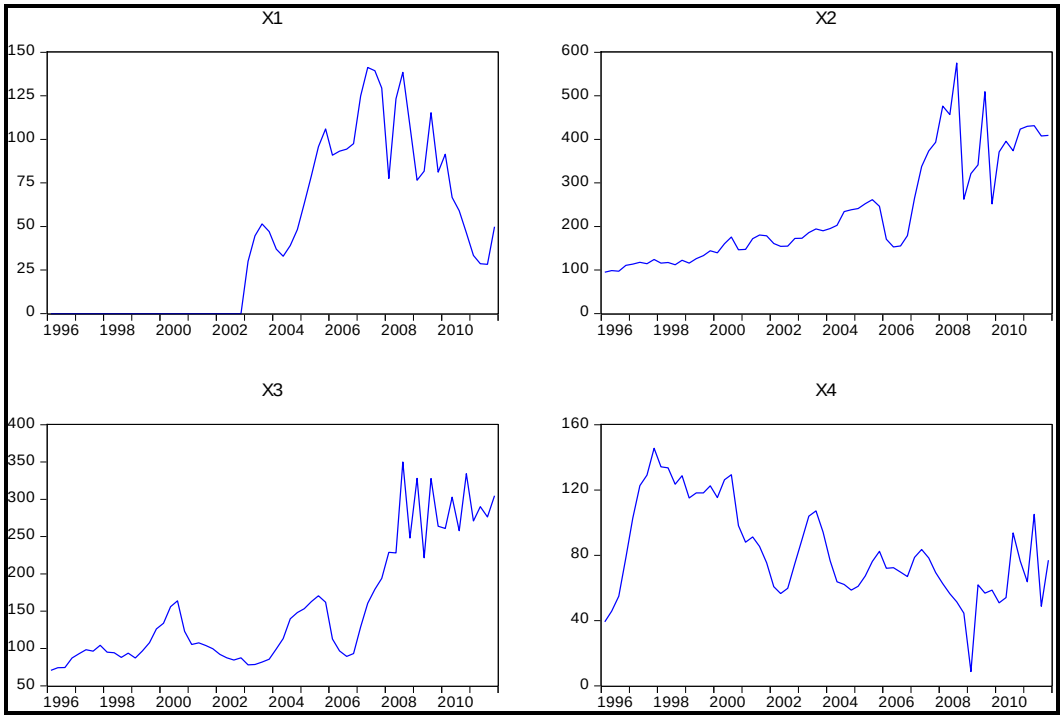

ملحق رقم (2)

نتائج تقدير النموذج للمتغيرات في مستوها اللوغاريتمي

Dependent Variable: LOG(GDP)
Method: Least Squares
Date: 02/28/13 Time: 03:20
Sample: 1996Q1 2011Q4
Included observations: 64

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.768271	0.203949	23.37974	0.0000
LOG(X1)	0.043079	0.016163	2.665263	0.0099
LOG(X2)	-0.069013	0.064276	-1.073694	0.2874
LOG(X3)	0.380881	0.049341	7.719323	0.0000
LOG(X4)	0.129802	0.028025	4.631669	0.0000
DUM	0.002863	0.026519	0.107977	0.9144

R-squared	0.825533	Mean dependent var	6.987953
Adjusted R-squared	0.810492	S.D. dependent var	0.184110
S.E. of regression	0.080148	Akaike info criterion	-2.120834
Sum squared resid	0.372571	Schwarz criterion	-1.918439
Log likelihood	73.86669	Hannan-Quinn criter.	-2.041100
F-statistic	54.88813	Durbin-Watson stat	0.585770
Prob(F-statistic)	0.000000		

اختبار التكامل المشترك بعد إجراء الفروق الاولى للمستويات اللوغاريتمية

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.563409	116.7359	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.310703	67.01047	47.85613	0.0003
At most 2 *	0.265805	44.68551	29.79707	0.0005
At most 3 *	0.240519	26.14666	15.49471	0.0009
At most 4 *	0.148417	9.639476	3.841466	0.0019

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

نتائج تقدير النموذج للفرق الاول للمستويات اللوغاريتمية للمتغيرات

Dependent Variable: D(LOG(GDP))
Method: Least Squares
Date: 02/28/13 Time: 02:56
Sample (adjusted): 1996Q2 2011Q4
Included observations: 63 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.013140	0.010535	1.247286	0.2174
D(LOG(X1))	-0.020951	0.031348	-0.668345	0.5066
D(LOG(X2))	0.037851	0.056710	0.667450	0.5072
D(LOG(X3))	0.167761	0.067540	2.483893	0.0160
D(LOG(X4))	0.080664	0.020174	3.998506	0.0002
DUM	-0.012770	0.014418	-0.885678	0.3795

R-squared	0.373581	Mean dependent var	0.011493
Adjusted R-squared	0.318632	S.D. dependent var	0.065678
S.E. of regression	0.054214	Akaike info criterion	-2.901377
Sum squared resid	0.167530	Schwarz criterion	-2.697269
Log likelihood	97.39337	Hannan-Quinn criter.	-2.821100
F-statistic	6.798696	Durbin-Watson stat	2.001439
Prob(F-statistic)	0.000049		

شكل رقم (3)
نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج القياسي

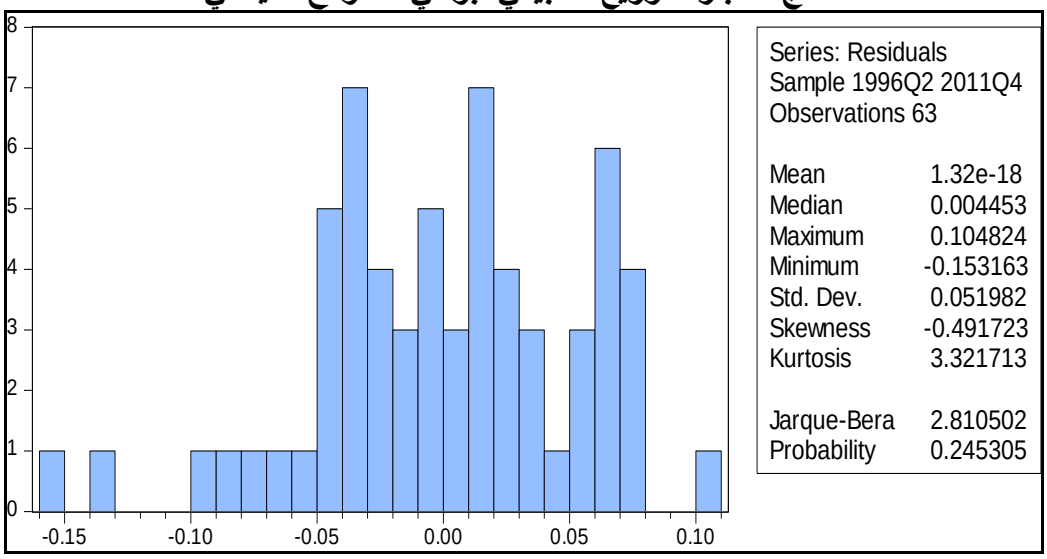

نتائج اختبار متوسط بواقي النموذج المقدر

Hypothesis Testing for RESID03
Date: 02/28/13 Time: 03:14
Sample (adjusted): 1996Q2 2011Q4
Included observations: 63 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 1.32e-18
Sample Std. Dev. = 0.051982

Method	Value	Probability
t-statistic	2.02E-16	1.0000

نتائج اختبار (White) للتحقق من تجانس تباين حدود الخطأ

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.621003	Prob. F(19,43)	0.8690
Obs*R-squared	13.56484	Prob. Chi-Square(19)	0.8084
Scaled explained SS	12.89027	Prob. Chi-Square(19)	0.8441

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/28/13 Time: 03:12
Sample: 1996Q2 2011Q4
Included observations: 63
Collinear test regressors dropped from specification

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001613	0.001113	1.448489	0.1547
D(LOG(X1))	0.011669	0.009972	1.170151	0.2484
(D(LOG(X1)))^2	-0.008182	0.008681	-0.942584	0.3512
(D(LOG(X1)))*(D(LOG(X2)))	0.014191	0.050234	0.282488	0.7789
(D(LOG(X1)))*(D(LOG(X3)))	-0.024942	0.048380	-0.515542	0.6088
(D(LOG(X1)))*(D(LOG(X4)))	-0.006482	0.018724	-0.346199	0.7309
(D(LOG(X1)))*DUM	-0.006639	0.010501	-0.632209	0.5306
D(LOG(X2))	-0.042551	0.029531	-1.440868	0.1569
(D(LOG(X2)))^2	-0.005923	0.025925	-0.228468	0.8204
(D(LOG(X2)))*(D(LOG(X3)))	0.004471	0.059861	0.074694	0.9408
(D(LOG(X2)))*(D(LOG(X4)))	0.003217	0.026766	0.120184	0.9049
(D(LOG(X2)))*DUM	0.043550	0.030480	1.428787	0.1603
D(LOG(X3))	0.027717	0.022228	1.246936	0.2192
(D(LOG(X3)))^2	0.018064	0.041202	0.438437	0.6633
(D(LOG(X3)))*(D(LOG(X4)))	0.019710	0.026554	0.742254	0.4620
(D(LOG(X3)))*DUM	-0.035168	0.023499	-1.496612	0.1418
D(LOG(X4))	0.000116	0.008019	0.014490	0.9885
(D(LOG(X4)))^2	0.003568	0.005009	0.712208	0.4802
(D(LOG(X4)))*DUM	-0.003905	0.009011	-0.433375	0.6669
DUM	0.001053	0.001627	0.647135	0.5210

R-squared	0.215315	Mean dependent var	0.002659
Adjusted R-squared	-0.131406	S.D. dependent var	0.004084
S.E. of regression	0.004344	Akaike info criterion	-7.786830
Sum squared resid	0.000812	Schwarz criterion	-7.106470
Log likelihood	265.2851	Hannan-Quinn criter.	-7.519241
F-statistic	0.621003	Durbin-Watson stat	2.431756
Prob(F-statistic)	0.868969		

نتائج اختبار (LM) للتحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.709752	Prob. F(2,55)	0.4962
Obs*R-squared	1.585067	Prob. Chi-Square(2)	0.4527

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 02/28/13 Time: 03:14
Sample: 1996Q2 2011Q4
Included observations: 63
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000347	0.010596	-0.032741	0.9740
D(LOG(X1))	0.001421	0.032316	0.043980	0.9651
D(LOG(X2))	-0.015938	0.058982	-0.270225	0.7880
D(LOG(X3))	0.005141	0.068796	0.074728	0.9407
D(LOG(X4))	0.001491	0.020349	0.073260	0.9419
DUM	0.000794	0.014511	0.054706	0.9566
RESID(-1)	0.001439	0.139333	0.010330	0.9918
RESID(-2)	-0.168397	0.141363	-1.191240	0.2387

R-squared	0.025160	Mean dependent var	1.32E-18
Adjusted R-squared	-0.098911	S.D. dependent var	0.051982
S.E. of regression	0.054492	Akaike info criterion	-2.863366
Sum squared resid	0.163315	Schwarz criterion	-2.591222
Log likelihood	98.19604	Hannan-Quinn criter.	-2.756331
F-statistic	0.202786	Durbin-Watson stat	2.047256
Prob(F-statistic)	0.983522		

نتائج اختبار التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي

Variance Inflation Factors
Date: 02/28/13 Time: 03:15
Sample: 1996Q1 2011Q4
Included observations: 63

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.000111	2.378979	NA
D(LOG(X1))	0.000983	1.180509	1.163524
D(LOG(X2))	0.003216	2.398127	2.361043
D(LOG(X3))	0.004562	2.558620	2.505929
D(LOG(X4))	0.000407	1.223636	1.222634
DUM	0.000208	2.333973	1.111416